التفسير والحديث الموضوعي

للسنة الثالثة علوم إسلامية

تخصص: الفقه والأصول

السداسي الخامس

إعداد الدكتور: بشير عثمان

قسم العلوم الإسلامية

جامعة المسيلة

السنة الجامعية: 2019/2018م

الموافق لـ: 1440/1439هـ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، أما بعد، فإن العلوم تتميز بموضوعاتها ومناهجها، وهي تتطور بتطور موضوعاتها ومناهجها كذلك، وبالنسبة للتفسير فإن موضوعه هو النص القرآني الذي لا يتبدل ولا يتغير، ويبقى المنهج هو القابل للتغيير والتطوير.

اعتمد المفسرون قديما على منهج التفسير التحليلي، ومازال هذا المنهج مسيطرا ومهيمنا على التفسير، إلا أنه يبقي قاصرا عن تقديم الجديد في التفسير، خاصة مع هيمنة العقلية التجزيئية واستبعاد العقلية التركيبية الكلية، وأمر آخر هو ابتعاد التفسير التحليلي عن الواقع، وهذه من أسباب عدم قدرة المنهج التحليلي على وضع التفسير في مكان التأثير والحضور والفاعلية، بخلاف الفقه الذي مازال حاضرا وفاعلا في حياة المسلمين من خلال الفتاوى الفقهية، لأن الفقه يعتمد على المنهج الموضوعي لا التحليلي، كما أن الفقه ينطلق من الواقع الاجتماعي للمسلمين ثم يعود إلى النصوص التشريعية من القرآن والسنة ليعطي الإجابة والأحكام على النوازل المعاصرة، بينما التفسير التحليلي لا ينطلق من الواقع وإنما ينطلق من النص ليعود إلي النص، فهو يرتبط بالجملة القرآنية، يشرح الواحدة تلو الأخرى.

وبمثل هذه الملاحظات يمكن النظر إلى الحديث التحليلي الذي كثرت فيه المؤلفات والكتب، رغم أن الأصول التي شرحتها واهتمت بها تلك المؤلفات، مثل صحيح البخاري ومسلم، هذه الأصول لم تؤلف وتكتب إلا بطريقة منهجية موضوعية، فقد كانت سباقة إلى اعتماد المنهج الموضوعي في تأليفها وتشكيلها، إلا أن سيطرة المنهج التحليلي التجزيئي عاد بهذه الأصول إلى مستوى الشرح اللغوي للكلمات والمفردات، والتحليلي للجمل بدون ملاحظة البعد الكلي الموضوعي فيها، إلا لماما فيما يتعلق بأحاديث الأحكام لارتباطها بالفقه والفتوى فقط.

لهذه الأسباب وغيرها ظهر المنهج الموضوعي في التفسير وفي الحديث، والذي ينطلق من الواقع ويعود إلى النصان القرآني والحديثي بحثا عن إجابات لمشكلات الواقع، هذا المنهج سيعطي للتفسير وللشرح الحديثي دورا في الحياة الإسلامية، وسيعطيهما الاستمرار والتجدد بإذن الله تعالى.

إن أهمية التفسير الموضوعي والشرح الحديثي تكمن في محاولة تقديم تصورات وحلول لأزمات ومشاكل المجتمع المعاصر، ودعاة المستقبل في حاجة ماسة لهذا المنهج، بل إن معظم الباحثين في حاجة لهذا المنهج، خاصة عند محاولتهم اكتشاف التصور الإسلامي حول المسائل المعاصرة في جميع المجالات.

هذه المذكرة المتواضعة تحاول الكشف عن منهج التفسير الموضوعي من خلال البحث عن مفهوم هذا المنهج؟ وكيف نشأ وتطور؟ وهنا نبحث مسألة جذور التفسير الموضوعي، هل له أصل في عمل الرسول عليه الصلاة والسلام، وفي تفسير الصحابة رضوان الله عليهم؟ أم لا؟ وهذه مسألة من الأهمية بمكان حتى نثبت بأن هذا المنهج ليس بدعا في حياة المسلمين.

ثم نعود لنعرج على تساؤلات أخرى، منها: ما هي أنواع التفسير الموضوعي؟ ما معنى التفسير الموضوعي التجميعي؟ وما المقصود بالتفسير الموضوعي الكشفي؟ وما هو التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني؟ وكيف كانت تطبيقات الباحثين لهذا المنهج؟ وحول ماذا كانت تدور هذه التطبيقات؟ كما نتساءل كذلك عن مفهوم الحديث الموضوعي وأهميته؟ وكيف نشأ وتطور؟ وما علاقته ببقية مناهج الشرح الحديثي؟ وما هي أنواعه؟ وما هي التطبيقات التي تمثل نماذج للاستخدام هذا المنهج في فهم السنة النبوية المطهرة؟

عموما هذه هي التساؤلات التي سنحاول الإجابة عنها من خلال هذه المذكرة، وهنا نشير إلى بعض المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في هذا البحث، وهي كالتالي:

1-البداية في التفسير الموضوعي، عبد الحي الفرماوي.
2- المدخل إلى التفسير الموضوعي، عبد الستار فتح الله سعيد.
3- التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، صلاح عبد الفتاح الخالدي.
4- التفسير الموضوعي نظرية وتطبيقا، أحمد رحماني.
5- السنن التاريخية في القرآن، محمد باقر الصدر.
6- مناهج التفسير الموضوعي، أحمد رحماني.
7- التفسير الموضوعي ومنهجية البحث فيه، زياد خليل الدغامين.
8- مقالة رمضان إسحاق الزيان بعنوان:"الحديث الموضوعي دراسة نظرية" في مجلة الجامعة الإسلامية في غزة-فلسطين، المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة2002م.
9- خالد محمد محمود الشرمان، الحديث الموضوعي -دراسة تأصيلية تطبيقية-.
10- هيفاء عبد العزيز الأشرفي، الشرح الموضوعي للحديث الشريف –دراسة نظرية تطبيقية-
وقد تم تقسيم هذه المذكرة إلى جزئين، خصصنا الجزء الأول منها للتفسير الموضوعي، والثاني جعلناه للحديث الموضوعي، عل النحو التالي:

الجزء الأول
التفسير الموضوعي

المحاضرة الأولى: تعريف التفسير الموضوعي وأهميته

المبحث الأول: تعريف التفسير الموضوعي

المبحث الثاني: أهمية التفسير الموضوعي

المبحث الأول: تعريف التفسير الموضوعي

قبل التطرق إلى تعريف التفسير الموضوعي يحسن بنا تعريف مصطلح التفسير وعلاقته ببعض المصطلحات المقاربة له، ثم تعريف الموضوع، ثم التركيب بين هذه المصطلحات بحثا عن مصطلح التفسير الموضوعي.

تعريف التفسير:

يدور معنى التفسير حول البيان والكشف والإيضاح، جاء في لسان العرب لابن منظور:«الفسر:البيان، فسر الشيء يفسره، بالكسر، ويفسر بالضم، فسرا، وفسره: أبانه، والتفسير مثله»[1]، ثم أضاف:«الفسر:كشف المغطى، والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل، والتأويل: رد أحد المحتملين إلى ما يطابق الظاهر»[2]، وجاء في تاج العروس: «الفسر: الإبانة وكشف المغطى [...] أو كشف المعنى المعقول»[3].

وعليه فتفسير نص ما هو بيان معناه وتوضيحه وكشف المراد منه، وإضافة المصدر "تفسير" إلى "القرآن" يقصد منه فهم معاني القرآن وبيان ما جاء في آياته وإيضاحها وكشف المراد منها، هذا هو المعنى اللغوي العام، أما اصطلاحا فللتفسير تعريفات عديدة نذكر منها ما يلي:

عرفه الزركشي صاحب كتاب "البرهان في علوم القرآن" فقال:«التفسير علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وبيان معانيه، واستخراج حكمه وأحكامه »[4]، وعرفه محمد عبد العظيم الزرقاني فقال:«علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية ...»[5]، أما محمد الطاهر بن عاشور فقال في تعريفه: «التفسير اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن، وما يستفاد منها باختصار أو توسع »[6].

وعند استعراض مثل هذه التعريفات نجد الحديث عن بيان المعاني، واستخراج الأحكام والحكم، لكن بعض العلماء لا يعطي معنى اصطلاحيا للتفسير، ويذهب مباشرة للحديث عن مصطلح التأويل مقارنا بينه وبين التفسير، وكل هذا يعود إلى اختلاف العلماء في تحديد معنى التفسير، وهل ينطبق على التأويل؟ نلحظ ذلك عند السيوطي.

فالسيوطي يقدم تعريفا لغويا للتفسير، ثم يقول:«واختلف في التفسير أو التأويل، فقال أبو عبيدة وطائفة: هما بمعنى [...] وقال الراغب: التفسير أعم من التأويل، وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل، وأكثر ما يستعمل في الكتب الإلهية، والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها»[7].

---

[1] ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، **لسان العرب**، ت: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، د، ت، م5/ ج38/ ص3412.

[2] المرجع نفسه، م5/ ج/38/ ص3412-3413.

[3] الزبيدي، السيد محمد مرتضى، **تاج العروس**، ت: عبد القادر أحمد فراج، وزارة الإرشاد والأنباء، دولة الكويت، ط: 1375هـ- 1965 م، ج13/ ص323.

[4] الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، (د،ت)، ج1/ ص13.

[5] محمد عبد العظيم الزرقاني، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، ت: فؤاد أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1: 1415 هـ- 1995 م، ج2/ ص6.

[6] محمد الطاهر بن عاشور، **تفسير التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر، تونس، ط: 1984 م، ج1/ ص11.

[7] السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الإتقان في علوم القرآن**، ت: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط: 1426هـ، ج6/ ص 2261-2262.

وعليه فهناك محاولات للتفريق بين مصطلحات التفسير والتأويل، والشرح كذلك، فأحمد رحماني يقول:«الشرح يستخدم عادة في إزالة الإبهام عن كلام بشري، ومصطلح التفسير يعبر عن تتبع أسباب الشيء وعلله عن طريق استخدام كل الوسائل المعرفية الممكنة، ومصطلح التأويل يوظف في مجال يحتاج فيه النص إلى الخروج عن المعنى المباشر للغة إلى المعاني البعيدة التي يظن أنها هي معاني المعاني»[1]، لهذا اعتبر الراغب أن أكثر استعمال التفسير مع الألفاظ والمفردات والتأويل أكثر استعماله مع المعاني والجمل.

هذه الفروق الموجودة بين الشرح والتفسير والتأويل تعود أصلا إلى الأدوات المستعملة، فالشارح يعود إلى علم الصرف والمعاجم اللغوية وعلم التراكيب، بينما المفسر يتجاوز ذلك إلى اعتماد علوم مختلفة كأسباب النزول، والمكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، وفي العصر الحاضر يذهبون إلى الاعتماد على العلوم الإنسانية والكونية، من علم الاجتماع وعلم النفس، وعلم الأحياء والفيزياء وغيرها[2].

إذا عدنا إلى التعريف الاصطلاحي عند الزركشي فسوف نلاحظ أنه يقدم لنا مستويات للتفسير انطلاقا من "الفهم ثم استخراج الأحكام ثم مستوى معرفة الحكمة"[3]، وهذه المستويات تخضع لقدرات المفسر وما يملكه من أدوات وملكات علمية وفهمية، كما ترتبط بأهداف المفسر ومقاصده من التفسير من استخراج للأحكام الفقهية، أو بيان لمقاصد وحِكَم النص[4].

ويأتي تعريف الزرقاني ليؤكد تفاوت القدرات في الفهم والبيان والتفسير بقدر الطاقة البشرية، وهذا ما ذهب إليه ابن عاشور عندما أشار إلى بيان المعاني وما يستفاد منها باختصار أو توسع.

يضيف الزركشي عند تحديده لمصطلح التفسير فيقول:«واستخراج حكمه وأحكامه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ»[5].

وهذه الإضافة توضح لنا الأدوات المساعدة على التفسير، وهكذا فمعظم التعريفات الاصطلاحية تذهب إلى الحديث عن:

1- مستويات الفهم (من شرح، وتفسير، وتأويل).

2- وسائل التفسير وأدواته (اللغة، أسباب النزول، الناسخ والمنسوخ ...)+(علوم إنسانية، علوم كونية).

3- تفاوت قدرات الفهم لدى البشر.

4- الغرض من التفسير (استخراج الأحكام والحكم).

5- تطور الفهم بتطور المعرفة البشرية[6].

بعدما سجلنا الخصائص العامة التي يدور حولها تعريف التفسير، ننتقل الآن إلى تحديد مصطلح الموضوع، والذي يعد العنصر الثاني من مصطلح "التفسير الموضوعي".

تعريف الموضوع:

جاء في لسان العرب:«الوضع ضد الرفع، وضعه يضعه وضعا وموضوعا، وأنشد ثعلب بيتين فيها: موضوع جودك ومرفوعه، عني بالموضوع ما أضمره ولم يتكلم به، والمرفوع ما أظهره وتكلم به»[1]،

---

[1] أحمد رحماني، **التفسير الموضوعي نظرية وتطبيقا**، منشورات جامعة باتنة، باتنة، الجزائر، ط: 1998 م، ص17.

[2] المرجع نفسه، ص18.

[3] المرجع نفسه ، ص21.

[4] المرجع نفسه، ص21.

[5] الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج1/ ص 13 وكذلك ج2/ ص 148.

[6] أحمد رحماني، **التفسير الموضوعي نظرية وتطبيقا**، ص 22.

وهذا الكلام يفيد أن معنى الوضع هو الحط والخفض، والترك والإضمار، وهو معنى يتضمن قدرا من السلبية، خاصة عندما نصف التفسير به، وهذا ما تحرج منه بعض الباحثين في هذا المجال[2].

هذا هو المعنى الأول للوضع والموضوع، أما المعنى الثاني فقد جاء فيه: «والموضع: مصدر قولك وضعت الشيء من يدي وضعا وموضوعا، وهو مثل المعقول، وموضعا، وإنه لحسن الوضعة أي الوضع، والوضع أيضا الموضوع ما تسمى بالمصدر وله نظائر...»[3]، وكذا قول ابن منظور: «وقال أبو زيد: إذا رعت الإبل الحمض حول الماء فلم تبرح قيل وضعت تضع وضيعة، ووضعتها أنا، فهي موضوعة»[4]، فالمعنى الثاني هو الإلقاء من اليد، والتزام مكان معين، مثل التزام الإبل لمكان محدد لا تتعداه عند الرعي، وعدم تغييرها له، لهذا قيل عنها هي موضوعة.

وجاء في تاج العروس للزبيدي قوله:«وموضوعا، وهو مثل المعقول، نقله الجوهري، وله نظائر تقدم بعضها، والمعنى: ألقاه من يده و حطه»[5]، ثم أضاف: «قال أبو زيد، وكذلك وضعتها أنا، أي ألزمتها المرعى، فهي موضوعة، قال الجوهري: يتعدى ولا يتعدى»[6]، هذه هي المعاني الأساسية التي يدور حولها معنى الوضع والموضوع، وكما قال فتح الله سعيد: «والموضوع في اللغة مأخوذ من الوضع، وهي مادة تدل على مطلق جعل الشيء في مكان سواء كان ذلك بمعنى: الحط والخفض، أو بمعنى الإلقاء والتثبيت في المكان»[7].

يشرح صاحب تاج العروس ارتباط معنى الموضوع بالتزام مكان الحمض عند العرب، قال: «والوضيعة الحمض عن ابن الأعرابي، وقال ابن السكيت: يقال هم أصحاب وضيعة، أي أصحاب حمض مقيمون لا يخرجون منه...»[8]، فقد انتقل الوصف من الإبل الباقية في مكان محدد إلى أصحابها الذين لا يبدلون ولا يغيرون مكان إقامتهم.

وعليه فالمعاني اللغوية للموضوع معنيان أحدهما هو:الإلقاء والتثبيت، أو التزام مكان معين، والثاني هو: الحط والخفض خاصة في المكانة المعنوية، لهذا يذهب صلاح عبد الفتاح الخالدي إلى أن الوضع نوعان: « الأول: وضع مادي حسي، ومنه وضعه على الأرض، والثاني: وضع معنوي، ومنه الوضيع وهو الدنيء المهان الذليل، الذي قعدت به همته أو نسبه، فكأنه ملقى على الأرض، موضوع عليها...»[9].

إن ربط التفسير بالموضوع بحسب المعنى الثاني قد أثار الحرج عند بعض الباحثين، أما ربطه بالمعنى الأول فلا إشكال فيه، لهذا يقول مصطفى مسلم موافقا عبد الستار فتح الله سعيد فيما ذهب

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، م6/ ج 54/ ص 4857-4858.

[2] عبد الستار فتح الله سعيد، **المدخل إلى التفسير الموضوعي**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ط2: 1411 هـ-1991 م، ص 21.

[3] ابن منظور، **لسان العرب**، م6/ ج 54/ ص 4858.

[4] المرجع نفسه، م6/ ج 54/ ص 4861.

[5] الزبيدي، **تاج العروس**، ج22/ ص335.

[6] المرجع نفسه، ج22/ ص335.

[7] عبد الستار فتح الله سعيد، **المدخل إلى التفسير الموضوعي**، ص20.

[8] الزبيدي، م،س، ج22/ ص 340.

[9] صلاح عبد الفتاح الخالدي، **التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق**، دار النفائس، عمان، الأردن، ط3: 1433 هـ-2012 م، ص33.

إليه:«وهذا المعنى ملحوظ في التفسير الموضوعي لأن المفسر يرتبط بمعنى معين لا يتجاوزه إلى غيره حتى يفرغ من تفسير الموضوع الذي التزم به»[1].

المعنى الثاني الذي أثار حفيظة عبد الستار فتح الله سعيد وهو الوضع المعنوي، والذي لا يمكن ربطه بالتفسير لأن التفسير علم شريف وشرفه من موضعه ومجاله وهو القرآن الكريم كتاب الله تعالى جل جلاله، قال عبد الستار:«ولقد كنت أجد في نفسي حرجا بالغا من استعمال هذا اللفظ وصفا للتفسير، لأسباب منها:أ/لم أجد أحدا يستعمله لغة أو اصطلاحا بمعنى: القضية الواحدة، أو المسائل المشتركة في معنى واحد.ب/أن مادة الوضع يغلب استعمالها في معنى الذم [...]، ولكن من جانب آخر كنت أرى الكلمة قد ذاعت وشاعت على ألسنة العلماء من غير نكير»[2]، لهذا عاد عبد الستار إلى القرآن يبحث فيه عن استعمالات (وضع) فوجد ألها وردت "أربعا وعشرين مرة" في معان متعددة، منها المدح والذم، وفي المدح جاء قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴾[آل عمران/96]، وكذلك: ﴿وَالسَّمَاء رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴾ [الرحمن/7]، وقوله تعالى: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ {13} وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ {14}﴾ [الغاشية/13-14]، قال:«فوصف الكعبة والميزان، وأكواب الجنة بأنها موضوعة ينفي الحرج في استعمال الكلمة، ويخرجها من غلبة الذم، إلى غلبة الخير عليها، بل والمدح لها وبها»[3].

وبهذا يرتفع الحرج عن وصف التفسير بالموضوعي، يبقى مدى ارتباط التفسير الموضوعي بمعنى إيجاب الشيء وإثباته في المكان، هنا يعود عبد الستار فتح الله إلى قوله تعالى:﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء/47]، لأن التفسير الموضوعي ملحوظ فيه هذا المعنى، حيث أن المفسر يجمع الآيات حول قضية معينة، ويثبتها ويضعها في مكانها وموضعها الخاص بها المرتبط بالمعنى الكلي للقضية التي يقوم ببحثها[4]، لهذا توصل إلى تحديد مصطلح الموضوع بالشكل التالي قال: «وعند علماء التفسير: القضية التي تعددت أساليبها وأماكنها في القرآن الكريم، ولها جهة واحده تجمعها، عن طريق المعنى الواحد، أو الغاية الواحدة»[5].

بالنسبة لعبد الستار فتح الله سعيد الموضوع هو قضية نستشفها من القرآن، لهذا جاء تعريفه له بهذا الشكل، ولكن هناك من يرى أن القضية قد نستشفها من خارج النص القرآني لا من داخله، لذا نجد مصطفى مسلم يخالف في تعريفه للموضوع تعريف فتح الله سعيد، فيقول:«وفي الاصطلاح قضية أو أمر متعلق بجانب من جوانب الحياة في العقيدة أو السلوك الاجتماعي أو مظاهر الكون تعرضت لها آيات القرآن الكريم»[6]، وعليه فالموضوع يستقى ويستشف من خارج النص القرآني حسب التعريف الثاني، لا من داخله حسب التعريف الأول، وهذه قضية مهمة سنأتي إلى بيانها، بقي لنا الآن أن ننظر في التعريف الاصطلاحي لهذا المركب الوصفي "التفسير الموضوعي" .

مصطلح التفسير الموضوعي:

عرف عبد الستار فتح الله سعيد التفسير الموضوعي فقال:«هو علم يبحث في قضايا القرآن، المتحدة معنى أو غاية، عن طريق جمع آياتها المتفرقة، والنظر فيها، على هيئة مخصوصة، بشروط

---

[1] مصطفى مسلم، **مباحث في التفسير الموضوعي**، دار القلم، دمشق، سوريا، ط3: 1431هـ- 2000م، ص15، ينظر: عبد الستار فتح الله سعيد، **المدخل إلى التفسير الموضوعي**، ص23.

[2] عبد الستار فتح الله سعيد، **المدخل إلى التفسير الموضوعي**، ص21-22.

[3] عبد الستار فتح الله سعيد، **المدخل إلى التفسير الموضوعي**، ص22.

[4] المرجع نفسه ، ص22.

[5] المرجع نفسه ، ص20.

[6] مصطفى مسلم، **مباحث في التفسير الموضوعي**، ص16.

مخصوصة، لبيان معناها واستخراج عناصرها، وربطها برباط جامع»[1]، هذا التعريف نموذج ينبغي الوقوف معه ومساءلته حول بعض الإشكاليات، منها مثلا: هل التفسير الموضوعي علم أم منهج؟ لقد انتقد زياد خليل الدغامين هذا الاتجاه، ورد على فتح الله سعيد بأن التفسير الموضوعي إنما هو منهج من مناهج التفسير ولا يمكن لنا التسوية بين العلم والمنهج، لأن المنهج وسيلة والعلم غاية[2].

بالإضافة إلى ذلك، من أين نستقي القضايا التي سنقوم بدراستها في ضوء القرآن الكريم؟ هنا نقف أمام مجموعة من التعاريف الاصطلاحية كلها تشير إلى أن الموضوعات هي عبارة عن قضايا القرآن، أي أنها تستخرج من القرآن، ولهذا نجد أن تطبيقات هذا الاتجاه تذهب إلى موضوعات مستقاة من القرآن، ففتح الله سعيد مثلا درس القضايا التالية: الوحدانية والتوحيد في القرآن الكريم، المعية في ضوء القرآن، التبعية في ضوء القرآن، العلم والعلماء، الآخرة ومشاهدها...

في الجهة المقابلة نجد محمد باقر الصدر يذهب إلى أن الموضوعات تستقى من الواقع ومن الحياة البشرية، يقول: «فاصطلاح الموضوعي... بمعنى أنه يبدأ من الموضوع والواقع الخارجي، ويعود إلى القرآن الكريم، والتوحيدي، باعتبار أنه يوحد بين التجربة البشرية وبين القرآن الكريم...»[3]، ويضيف بعد ذلك أن التفسير يكون موضوعيا «باعتبار أنه يختار مجموعة من الآيات تشترك في موضوع واحد، وهو توحيدي باعتبار أنه يوحد بين مدلولات هذه الآيات ضمن مركب نظري واحد، ليخلص بالتالي إلى تحديد إطار نظرية واضحة»[4]، وعليه فمحمد باقر الصدر يعترف من جهة بأن الموضوع قد نستقيه من النص، لكنه دائما يفضل الانطلاق من الواقع، ومصطلح التوحيدي عنده إنما لتوحيد الواقع مع النص، ولتوحيد النصوص مع بعضها البعض. لقد ذهب محمد باقر الصدر إلى التركيز على الانطلاق من الواقع، لأنه عندما عقد مقارنة بين التفسير والفقه، وجد بأن الفقه تطور وبقي فاعلا في حياة المسلمين لارتباطه بالواقع، واعتماده المنهج الموضوعي التوحيدي، بينما التفسير لم يرتبط بالواقع، واعتمد المنهج التجزيئي التحليلي.

قال محمد باقر الصدر: «ومن خلال المقارنة بين الدراسات القرآنية والدراسات الفقهية، نلاحظ اختلاف مواقع الاتجاهين على الصعيدين، فبينما انتشر الاتجاه الموضوعي وساد على الصعيد الفقهي منذ خطوات نموه الأولى»[5]، ثم يضيف: «وهذا كان ديدن الفقهاء حيث نجد أن وقائع الحياة تكاد تنعكس عليهم في واقع حياتهم المعاش، فصوروه من خلال ما طرحوه من قضايا بأشكال متعددة، عملوا على استنباط أحكامها وحلولها من مصادرها الأصلية في الشريعة المقدسة، وهذا يبرز بوضوح الاتجاه الموضوعي لدى هؤلاء الفقهاء على شكل جباية، مضاربة، مزارعة... لأنه يبدأ بالواقع القائم وينتهي إلى الشريعة في مقام التعريف على حكم هذا الواقع»[6].

وعليه فالفقيه ينطلق من أسئلة ونوازل الواقع، ويذهب إلى النص ليعود ويستخرج الحكم لعلاج تلك النوازل والوقائع، فكيف يعمل المعني بمنهج التفسير الموضوعي حسب محمد باقر الصدر، يقول:«إن الدراسة الموضوعية هي تلك التي تطرح موضوعا من الموضوعات في أي حقل من حقول

---

[1] عبد الستار فتح الله سعيد، **المدخل إلى التفسير الموضوعي**، ص 20.

[2] زياد خليل الدغامين، **التفسير الموضوعي ومنهجية البحث فيه**، دار عمار، عمان، الأردن، ط: 1428 هـ- 2007 م، ص 21.

[3] محمد باقر الصدر، **السنن التاريخية في القرآن**، أعاد صياغته: محمد جعفر شمس الدين، دار المعارف للمطبوعات، دمشق، ط: 1409 هـ- 1989 م، ص 36-37.

[4] المرجع نفسه، ص 37.

[5] المرجع نفسه، ص32-33.

[6] محمد باقر الصدر، **السنن التاريخية في القرآن**، ص37-38.

الإنسان والكون والحياة، وتتجه إلى درسه وتقييمه من زاوية قرآنية بهدف الخروج من خلاله بنظرية قرآنية محددة إزاءه»[1]، إذن هذا هو التفسير الموضوعي عند باقر الصدر، يبدأ من الواقع ويذهب إلى النص ليستخرج نظرية أو تصورا حول الموضوع ليعود إلى الواقع بغية معالجته أو إصلاحه حسب تلك النظرية أو ذلك التصور، وهذا الشكل يوضح العملية بالطريقة التالية:

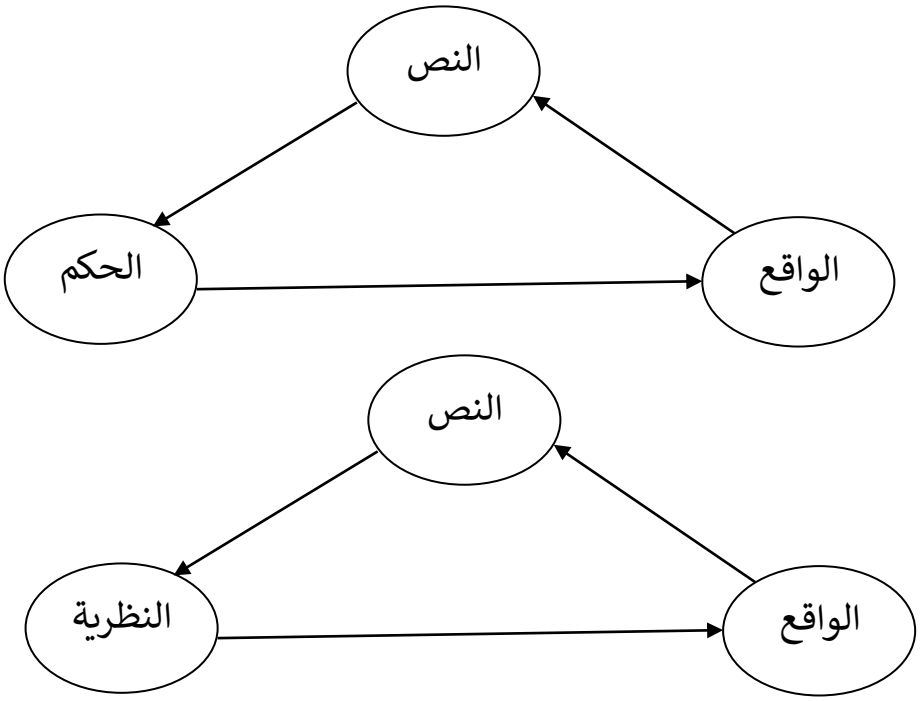

الانطلاق من الواقع والعودة إلى النص، هي المسألة التي أثارت بعض الانتقادات، منها ما ذكره الدغامين حيث قال:«ليست الانطلاقة من الواقع هي الوجهة الوحيد في منهج التفسير الموضوعي، ولكن هناك انطلاقة أخرى مقابلة، تنطلق من القرآن وتتجه نحو الواقع»[2]، وهذه تتحدث عن تنزيل القرآن على الواقع البشري، وهي لم تلغ الانطلاق من الواقع لكنها تؤكد على العودة إلى الواقع، وذلك مما لا خلاف فيه، ومحمد الباقر لم ينف هذه المرحلة بل يؤكد عليها، والهدف هو تنزيل القرآن وتطبيقه في الحياة.

قوة الطرح الذي قدمه محمد باقر الصدر، خاصة عند مقارنته لعمل المفسر بعمل الفقيه، لم تترك مجالا كبيرا للانتقاد، لهذا يتقبل الدغامين الانطلاق من الواقع، ثم يعود ليذكر بالانطلاق من النص، وهذا لهيمنة المنهج التجزيئي على فكر المفسرين، ولسيطرة النظرة العقدية، وعدم تقبل التغيير في الفكر والمنهج، لقد مثل الدغامين لما ذهب إليه بمسألة بناء التصور العقدي للإنسان المسلم والتي يجب أن تنطلق من النص، أما تحكيم الواقع البشري في النص فهذا ما لا يتقبله خليل الدغامين، وهذا ما لم يقله محمد باقر الصدر،ولا يمكننا تقويل الرجل ما لم يقله.

إن الإشكال مع تعريف محمد باقر الصدر يتأتى من عدم الإشارة إلى التفسير الموضوعي المتعلق بالسورة الواحدة، في هذه الحالة - وكما هو معلوم - نحن ننطلق من النص لنبحث فيه عن موضوع السورة، والأمر نفسه مع قصص الأنبياء والتي تبقى موضوعات من الظاهر أنه لا يمكن الانطلاق عند دراستها من الواقع الخارجي.

---

[1] المرجع نفسه، ص33.

[2] زياد خليل الدغامين، **التفسير الموضوعي ومنهجية البحث فيه**، ص 55.

لأجل هذه الأسباب، ولأجل إدخال التفسير الموضوعي المتعلق بموضوعات السور القرآنية ذهب بعض الباحثين إلى البحث عن تعريفات اصطلاحية أخرى، فمثلا يقول أحمد رحماني عن التفسير الموضوعي:«هو منهج ينهض بتفسير الآيات المتضافرة على إبراز خصائص موضوع محدد في القرآن كله أو في سورة منه مركزا ومعبرا عن قضية محددة تتبلور عنها نظرية في قضية من قضايا الحياة أو تصور عن أمر من أمور الكون والملكوت»[1]، نستطيع القول أن هذا التعريف يصب في نفس اتجاه محمد باقر الصدر، لكنه يحاول أن يدخل النوع الثاني من التفسير الموضوعي، وهو التفسير الموضوعي للسورة القرآنية، وهذا ما أغفله باقر الصدر.

لقد اهتم مصطفى مسلم بعلم المناسبات، ونبه إلى العلاقة المتينة التي تربطه بالتفسير الموضوعي، قال:«علم المناسبات وثيق الصلة بالتفسير الموضوعي، وبخاصة التفسير الموضوعي للسورة، وذلك لأننا نلحظ أن الآية أو مجموعة الآيات تنزل في أسباب مختلفة [...] ولكننا عندما نقرؤها نجد أن وحدة الموضوع يجمعها ومرمى الهدف والغاية من سياقها جميعها شيء واحد»[2].

هذه الصلة الوثيقة بين علم المناسبات والتفسير الموضوعي لم نجد لها حضورا في التعريف الاصطلاحي لهذا النوع من التفسير.

وهذه الإشكالية، تتوالى مع التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني، فصلاح عبد الفتاح الخالدي، ورغم اهتمامه بمسألة المصطلح القرآني، إلا أنه لم يقدم لنا تعريفا اصطلاحيا يجمع هذه المتفرقات، ويدخل هذا اللون من التفسير الموضوعي في إطاره.

هذه بعض المحاولات لتعريف التفسير الموضوعي، لها إيجابيات، ولها سلبيات ويبقى القبول والرد قائما حولها، في انتظار التوصل إلى تعريف جامع شامل، وفي هذه الأثناء يبقى العمل الذي قدمه محمد باقر الصدر هو الجهد المتصدر لمعظم الاجتهادات، لأنه حاول فك عقدة التفسير، وحل إشكالية عدم حضوره وفعاليته، ووصل إلى وجوب الانطلاق من الواقع، والرجوع إلى النص للتوصل إلى نظرية أو تصور لعلاج الواقع، وهكذا دواليك.

المبحث الثاني: أهمية التفسير الموضوعي

يرى عبد الستار فتح الله سعيد أن للتفسير الموضوعي أهمية عظيمة، وتبرز هذه الأهمية والضرورة في نقاط عديدة، نتفق معه في بعضها ونختلف في أخرى، وهذه النقاط هي كالتالي:

1/**إبراز إعجاز القرآن على وجه يلائم العصر**، والإعجاز مرتبط باستمرار التحدي، هذا التحدي الذي يتجلى في موضوعات القرآن من طريقين، هما شمول القرآن لكل هذه للموضوعات المتعددة مع قلة حجمه، وكمال كل موضع منه على حدة، حين نجمعه مع مواضع أخرى لنؤلف منه كيانا آخر، فالقرآن نزل نجوما متفرقة، وكل نجم نجده في موقعه من السورة القرآنية منسجما متناسقا مع سابقه ولاحقه، وحين نجمع هذه النجوم لتشكيل موضوع معين نجدها على غاية التنسيق والتأليف، وهذا قمة الإعجاز[3]، وهذه الميزة لا جرم أنها تبين إعجاز القرآن وعظمته.

2/**الوفاء بحاجات هذا العصر إلى الدين**، ومنها حاجة البشر عامة لهذا الدين، فمعظم الناس لا دين وهم في أمس الحاجة إلى الدين الصحيح، وحاجة المسلمين خاصة، فالمسلمون مفتونون بغيرهم،

[1] أحمد رحماني، **التفسير الموضوعي نظرية وتطبيقا**، ص 48-49.
[2] مصطفى مسلم، **مباحث في التفسير الموضوعي**، ص 57.
[3] عبد الستار فتح الله سعيد، **المدخل إلى التفسير الموضوعي**، ص42-40.

تركوا كتابهم وانبهروا بما عند الكفار من قوانين وأخلاق، فهم في حاجة إلى فهم القرآن وإدراك شموله لكل مناحي الحياة حتى يقبلوا عليه ويطبقوه ويقدموه للناس عن معرفة وتجربة[1].

3/**تأصيل الدراسات القرآنية والعلمية**، وأولها علم الأصول القرآنية وهو أوسع من علم أصول الفقه والمقصود به القوانين العليا التي تضبط كل ما يتصل بالقرآن والإسلام من علوم، خاصة علم أصول الفقه وعلوم اللغة العربية، وتأصيل علم "الإعجاز التشريعي"[2]، وعلم "الحكمة القرآنية"، فكثير من العلوم عندما نعرض أصولها على أصول القرآن الكريم التي ثبتت بالاستقراء سنلحظ فيها الخلل وعدم الانتظام، وهذا ينطبق على العلوم الإسلامية كأصول الفقه، وعلى علوم اللغة كالنحو والصرف وغيرها.

4/**تصحيح مسار الدراسات القائمة** من دراسات دينية وعربية وذلك بما يلي:

أ/**تصحيح طريقة النظر في القرآن الكريم**[3] فكثير من الفرق الإسلامية لم تبحث عن أصول قرآنية للتحاكم إليها بل بحثت في القرآن عما يؤيد معتقداتها وتصوراتها، فالتفاسير العقدية والفقهية نموذج للانتصار للمذاهب العقدية والفقهية، فكل صاحب مذهب عقدي إلا ويقوم باستخدام النصوص القرآنية للتدليل على آرائه العقدية، وبالمثل فالتفاسير الفقهية تنتصر لأصول مذاهب أصحابها.

ب/**إصلاح طريقة التفسير وإنضاجه**[4] فكثير من المفسرين يستغرق في فنه الذي تخصص فيه والعلم الذي برز فيه، لهذا فالتفسير الموضوعي يساعد على التركيز على الموضوعات، فالفهم الذي يقوم على أساس التخصص في علم واحد فقط مثل الحديث أو اللغة والبلاغة أو الفقه وأصوله، كل ذلك يجعل التفسير متخصصا تطبيقيا لقواعد تلك العلوم، فبعض العلوم طغت على التفسير كالنحو والإعراب، والجدل الكلامي، والاستطراد الفقهي، وضروب المجاز والبديع، والإسرائيليات وغيرها، وبهذا فإن التفسير الموضوعي حسب عبد الستار فتح الله سعيد يعمل على إبعاد المفسر عن الحشو والاستطراد.

وبعض العلوم تساعد فعلا على التعمق في التفسير التحليلي للآيات، لكنها تبعد التفسير عن تقديم الفهم الكلي للنصوص القرآنية، وهذا ما نلحظه عند غياب النظرة العامة وسيطرة التخصص على عقل المفسر، ونماذج ذلك كثيرة واضحة، مثل التفاسير الروائية والتفاسير الفقهية واللغوية البلاغية.

ج/**ضبط القواعد العلمية**[5]الخاصة بتفسير كتاب الله تعالى، فكثيرة هي القواعد التي لم تقم على استقراء كلي أو استيعاب شامل، وبضبط هذه القواعد وتصحيحها يرتفع الكثير من الخلاف.

والحقيقة التي لا يمكن بحال من الأحوال إغفالها أن إبراز إعجاز القرآن والوفاء بحاجات العصر وتأصيل الدراسات العلمية وتصحيح مسار الدراسات والعلوم القائمة، أهداف مبالغ فيها بعض الشيء، وهي ليست مهمة المفسر فقط بل هي مهمة الجميع، مع التأكيد على أن الأخذ بهذا المنهج "منهج التفسير الموضوعي" قد يسعفنا في تحقيق هذه الأهداف، وقد لا يسعفنا، لأن تعليق مثل هذه الأهداف العظيمة بهذا المنهج لوحده قد يصيبنا بالإحباط حينما نجد أن مخرجات هذا المنهج كانت دون المستوى، وهذا لا يعود للمنهج وحده بل يعود للذي يستخدم المنهج.

---

[1] المرجع نفسه، 42-43.

[2] عبد الستار فتح الله سعيد، **المدخل إلى التفسير الموضوعي**، ص43-51.

[3] عبد الستار فتح الله سعيد، **المدخل إلى التفسير الموضوعي**، ص52.

[4] المرجع نفسه، ص53.

[5] المرجع نفسه، ص53-55.

فهذه الأهداف المنوطة بهذا المنهج قد تتحقق بمقدار ما يستطيع المفسر تقديمه من طروحات مقنعة ومن فهوم جديدة للنص القرآني، فالأمر يعود إلى جهود المفسرين وقدرتهم على تقديم الجديد المقنع للناس من فهم وتفسير جديد لكتاب الله تعالى.

وعلى المنوال نفسه تعرض مصطفى مسلم لبيان وتوضيح أهمية التفسير الموضوعي في نقاط أساسية نعرض لها باختصار كالتالي:

1/**مواجهة المشكلات المستجدة والأفكار والطروحات المتعددة في عصرنا الحاضر**[1]، فالنصوص قليلة لكن الوقائع والمستجدات لا حصر لها، ولا يمكن حل هذه المشكلات المستجدة إلا بالتفكر والنظر في النصوص القرآنية للخروج بتصورات لمواجهة تلك المستجدات والأفكار.

2/**التفسير الموضوعي يقدم أداة للتعمق والتوسع والشمولية في النظر والتحقيق**[2] في جميع المسائل المطروحة للبحث بخلاف المناهج الأخرى مثل المنهج التحليلي أو المنهج الإجمالي أو المقارن.

3/**يساعد التفسير الموضوعي على إبراز جوانب جديدة من إعجاز القرآن الكريم**[3].

4/**تأصيل الدراسات القرآنية وتصحيح مسارها**[4]، فالكثير من العلوم الإسلامية تم التأصيل لها لكن تبقى بعض العلوم خاصة منها المستجدة بحاجة ماسة إلى التأصيل في ضوء النصوص القرآنية على غرار الإعجاز العلمي وعلم الاقتصاد الإسلامي وعلم الإعلام الإسلامي.

كما تتمثل أهمية وفائدة التفسير الموضوعي في تصحيح مسار بعض الدراسات الإسلامية فهناك دراسات ضخمة لم تكن مناهجها وثيقة الصلة بالهدايات القرآنية، وأبرز مثال على ذلك علم التاريخ الذي اهتم بسر الأحداث لكنه أعرض عن المنهج القرآني الذي يعرض لسنن الله في المجتمعات ويبين العبر والدروس من قصص الأمم السابقة مع أنبياء الله تعالى، وقد حاول ابن خلدون تقفي هذا الطريق لكن لم يوجد بعده من يستكمل هذا الجهد.

وهكذا فمصطفى مسلم يوافق عبد الستار فتح الله سعيد في ذكر أهمية وفوائد التفسير الموضوعي، ورغم ذلك نؤكد أن المنهج أداة بيد المفسر والنتيجة والعبرة بما يصنع به المفسر عند استخدامه لهذه الأداة، هل يمكنه تقديم الجديد أم أنه لا يستطيع ذلك، وهذه الأهداف المرجوة أكبر من أن ينبري لها علم أو منهج أو علماء تخصص واحد فقط بل تحتاج إلى جهود عديدة تحت غطاء وتنسيق محكم لعلها تصل إلى مبتغاها.

---

[1] مصطفى مسلم، **مباحث في التفسير الموضوعي**، ص30.

[2] المرجع نفسه، ص31.

[3] المرجع نفسه، ص31.

[4] المرجع نفسه، ص32-33.

المحاضرة الثانية:
نشأة التفسير الموضوعي وتطوره

تمهيد: بين قدم وحداثة النشأة

المبحث الأول: من العهد النبوي إلى عصر التدوين

المبحث الثاني: التفسير الموضوعي في عصر التدوين

المبحث الثالث: التفسير الموضوعي في الدراسات المعاصرة

تمهيد: بين قدم وحداثة النشأة

اختلف الباحثون في نشأة التفسير الموضوعي، فهناك من قال بحداثة النشأة، وهناك من قال بقدمها، والفريق الأخير انقسم إلى اتجاهين : من يضيق في النشأة، و من يوسع فيها، أما الذين قالوا بحداثة النشأة، فمنطلقهم أن التفسير الموضوعي مصطلح حديث لم يعرفه المتقدمون، وأن التأليف في هذا النوع جديد، حتى أن ضوابطه وقواعده وخطواته لم توضع إلا أخيرا، يقول الدغامين: «يجدر القول بأن التفسير الموضوعي هو من نتاج هذا العصر»[1]، ثم يتوجه إلى الذين يعارضونه فيما ذهب إليه، ويقلل من عللهم، وأدلتهم، فيرد على الذين يذهبون إلى أن نزول القرآن منجما هو عين الموضوعية، لأن القرآن، كان ينزل بحسب الموضوعات و الأحداث والقضايا، فيأتي القرآن ليحل الإشكاليات ويرد على التساؤلات، ويحق الحق ويدفع الباطل.

ثم إن الدغامين يرد كذلك على من اعتبر تفسير القرآن بالقرآن بداية ظهور التفسير الموضوعي في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، فيقول:«كذلك الأمر بالنسبة إلى قول من يقول إن التفسير الموضوعي بدأ في عصر الرسول صلى الله عليه و سلم، وهم يعنون بذلك تفسير القرآن بالقرآن»[2].

يستمر الدغامين في رفض فكرة قدم النشأة، حيث يرد على القائلين بأن التأليف في الأشباه والنظائر، وإصلاح الوجوه والنظائر، أو مجاز القرآن أو غريب القرآن يعتبر بداية للتفسير الموضوعي، قال:«والسبب أن هذه الجهود وإن عالجت موضوعا مفردا، لكنها تفتقر إلى الرابط بين مفردات ذلك الموضوع وعناصره، وأهدافه ومقاصده، فضلا عن كون المنهج الذي يحكمها ليس منهجا تفسيريا، وليس من غاياتها التعرف على موقف القرآن في الموضوعات التي درستها، ثم هي دراسات حول القرآن الكريم...»[3]، وفعلا فمثل تلك الدراسات ليس من أهدافها التعرف على التصور القرآني حول موضوعات معينة بل هي أدوات تساعد على فهم القرآن لا غير.

رغم رفض الدغامين لفكرة قدم النشأة إلا أنه يقر بوجود بعض البذور منها تفسر القرآن بالقرآن، وصولا إلى ما كتبه الجاحظ حول مواضيع عديدة مثل "النار في القرآن" و"الملائكة في القرآن" وغيرها، ثم يستمر في التنقيب محاولا الإجابة عن سبب عدم ظهور هذا الاتجاه قديما فينقل كلام الفرماوي في ذلك، والذي أعاده إلى سببين اثنين هما: عدم ظهور مبدأ التخصص، وعدم الحاجة الماسة إلى هذه الدراسات، وهنا يعقب الدغامين بأن الأسباب في رأيه هي: التقليد وانشغال العلماء بالمعارك المذهبية[4]، وهذه في الحقيقة أسباب عامة تصدق على مجمل الفكر الإسلامي الذي سقط في التقليد والمعارك المذهبية فحل الجمود والخوف من التغيير والتجديد.

الذين قالوا بقدم نشأة التفسير الموضوعي اختلفوا في مدى استدلالهم بوقائع وأعمال تثبت مذهبهم، فهناك من توسع، وهناك من ضيق في هذه الأدلة، فهذا عبد الستار فتح الله سعيد الذي يميل إلى القول بقدم النشأة يقول: «التفسير الموضوعي قديم النشأة، وقد بدأ يسيرا ثم نما وتطور على مر العصور، مثل غيره من العلوم والفنون»[5]، ثم يقوم بتقسيم مراحل نشأة وتطور التفسير الموضوعي إلى ما يلي:

أولا: في العهد النبوي.

---

[1] زياد خليل الدغامين، المرجع السابق، ص27.

[2] المرجع نفسه، ص29.

[3] المرجع نفسه، ص30.

[4] زياد خليل الدغامين، المرجع السابق، ص33-34.

[5] عبد الستار فتح الله سعيد، المرجع السابق، ص 28.

ثانيا: في عصر الصحابة والتابعين.
ثالثا: بداية التدوين وتطوره.
رابعا: الاختصاص محور التفسير الموضوعي الجديد.

وعلى نفس المنوال يؤكد مصطفى مسلم أن هذا المنهج معاصر إلا أن لبناته كانت موجودة، يقول: «لم يظهر هذا المصطلح (التفسير الموضوعي) إلا في القرن الرابع عشر هجري، عندما قررت هذه المادة ضمن مواد قسم التفسير بكلية أصول الدين بالجامع الأزهر، إلا أن لبنات هذا اللون في التفسير وعناصره الأولى كانت موجودة منذ عصر التنزيل في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم»[1]، وفي نفس الاتجاه يذهب صلاح عبد الفتاح الخالدي إلى الحديث عن بدايات التفسير الموضوعي عند السابقين، رغم تأكيده من قبل أن التفسير الموضوعي مصطلح معاصر، إلا أن البذور كانت موجودة، وهذه البذور تتمثل فيما يلي: أولا: تفسير الرسول صلى عليه وسلم لبعض آيات القرآن.
ثانيا: ابن عباس يجمع بين آيات متعارضة في الظاهر.
ثالثا: إفراد بعض علوم القران بمؤلفات خاصة[2].

وإلى نفس الرأي يذهب أحمد رحماني ليؤكد على قدم النشأة، ويقوم بعد ذلك بتقسيم مراحل هذه النشأة إلى ما يلي:
1/الإرهاصات: وتتضمن مرحلتين هما: أولا: مرحلة ما قبل التأليف الفقهي. ثانيا: مرحلة التفسير الموضوعي بطريقة الفقهاء.
2/ التأليف التطبيقي: وتتكون من مرحلتين هما: أولا: مرحلة التأليف الملتبس بالتفسير الموضوعي. ثانيا: مرحلة ظهور علم المناسبات والتنبه للوحدة الموضوعية للسورة.
3/ النضج والتنظير: وتتكون من ثلاث مراحل هي: أولا: مرحلة وضع الفهارس التفصيلية للآيات القرآنية. ثانيا: مرحلة التطبيق. ثالثا: مرحلة التنظير[3].

هذا العمل الذي قام به أحمد رحماني يعتبر عملا فريدا في مجال التأريخ لنشأة التفسير الموضوعي، خاصة عند إشارته إلى بعض المراحل التي كان بعض الباحثين في غفلة عنها، مثل مرحلة التنبه للوحدة الموضوعية في السورة القرآنية، إلا أن هذا التقسيم تقف أمامه بعض العقبات، منها مثلا عدم الخروج من عقدة الارتباط بالفقه، لأن المقارنة التي قام بها محمد باقر الصدر بين الفقه والتفسير سيطرت على تفكير أحمد رحماني وغيره من الباحثين، وللخروج من تلك الإشكالية ذهب أحمد رحماني إلى الحديث عن مرحلة ما قبل التأليف الفقهي، ومرحلة التفسير الموضوعي بطريقة الفقهاء، وهو بهذا العمل يجعل عمل الفقهاء ضمن العملية التفسيرية، أي أن الفقه محتوى في التفسير، رغم ما نعلمه من أن التفسير عند الفقهاء يعتبر جزءا من عملهم لاستخراج الأحكام، لأنهم يتعاملون مع نصوص القرآن بالتفسير، ثم مع نصوص الحديث بالشرح، بمعنى أن التفسير محتوى في الفقه، وهكذا ينقلب الوضع - عند أحمد رحماني- ويصبح الفقه داخل التفسير، لا العكس.

هذا المنحى المنهجي المتأثر بآراء محمد باقر الصدر، يريد أن يحل إشكالية تطور الفقه واستمراره، وتخلف التفسير وجموده، وللخروج من هذا المأزق جعل عمل الفقيه شكلا من أشكال التفسير، وعلى هذا الأساس يصبح الفقه جزءا من التفسير، وهذا قد لا يكون مقبولا نوعا ما، فالفقه يبقى مستقلا عن التفسير، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا التقسيم يذهب إلى الحديث عن

[1] مصطفى مسلم، المرجع السابق، ص 17.
[2] صلاح عبد الفتاح الخالدي، المرجع السابق، ص 32-35.
[3] أحمد رحماني، المرجع السابق، ص 103-122.

التأليف التطبيقي، لكنه في المرحلة الثالثة مرحلة النضج والتنظير يعيد ذكر عنصر التطبيق، وهذا يشوش على القارئ في فهم هذه المرحلة، لذا كان من الأحسن استعمال مصطلحات أخرى، وقد كنت قد اعتمدت هذا التقسيم من قبل عندما كتبت مذكرات للطلبة حينما كنت أدرس هذا المقياس في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، لكنني سأسير في هذه المذكرة على طريقة أخرى، حيث سأعتمد المراحل الأساسية للتاريخ الإسلامي كمرجعية للتقسيم، وهو ما اعتمده عبد الستار فتح الله سعيد عند حديثه عن نشأة وتطور التفسير الموضوعي، وهذه المراحل هي من عهد النبوة إلى عصر التدوين، ثم عصر التدوين، وأخيرا في العصر الحاضر.

المبحث الأول: من عهد النبوة إلى عصر التدوين

أولا: تفسير الرسول صلى الله عليه وسلم للقرآن بالقرآن

كان الرسول صلى الله عليه وسلم يفسر بعض الآيات اعتمادا على آيات أخرى، وذلك جوابا على استفسارات الصحابة رضوان الله عليهم، وهذا ما أطلق عليه العلماء تفسير القرآن بالقرآن.

روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «لما نزلت هذه الآية:﴿الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام/82] ،شق ذلك على الناس، فقالوا: يا رسول الله وأينا لا يظلم نفسه ؟ قال: إنه ليس الذي تعنون، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[لقمان/13]، إنما هو شرك عظيم»[1]، فالرسول عليه الصلاة والسلام جمع بين آيتين أولاهما من سورة الأنعام والثانية من سورة لقمان، هذا العمل المتمثل في الجمع بين الآيات وفي تفسير القرآن بالقرآن هو بذرة من بذور التفسير الموضوعي، والظلم المذكور في سورة الأنعام ليس هو المعصية كما فهم الصحابة رضوان الله عليهم، وإلا لهلك معظم الناس، لأن الإنسان غير معصوم، و إنما الظلم المراد هنا هو الشرك والعياذ بالله، هذا هو الظلم الذي يهلك الإنسان ويوقعه في جهنم، وكما قال الخالدي:«إن هذا التفسير من رسول الله صلى الله عليه وسلم، هو تفسير للقرآن بالقرآن، وهو لبنة من لبنات التفسير الموضوعي اللاحقة»[2].

وبمثال آخر يتضح المقال، جاء في صحيح البخاري أن رسول الله صلى وسلم فسر مفاتيح الغيب في قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ﴾[الأنعام/59]، فقال: «مفاتيح الغيب خمس: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ {34}﴾ [لقمان/34]»[3].

ينبه عبد الستار فتح الله سعيد في لفتة ذكية إلى أن تفسير القرآن بالقرآن ليس من عمل الرسول عليه الصلاة والسلام فحسب بل هو منهج قرآني نلحظ علاماته الأولى في القرآن الكريم نفسه، وذلك عندما نجد أن الآيات القرآنية تحيل بعضها إلى بعض، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِن قَبْلُ﴾[النحل/118]، فهذه الآية أحالت إلى ما نزل قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلاَّ مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [الأنعام/146]، لهذا يقول فتح الله سعيد:«أما القرآن الكريم فإننا نجد فيه آيات تحيل إلى آيات أخرى في موضوعها، ولا تفهم إحداها إلا بالأخرى وهذه دلالات وإشارات مبكرة تقرر أهمية النظر الموضوعي في الآيات الكريمة»[4].

تفسير القرآن بالقرآن هي إشارة مبكرة لظهور التفسير الموضوعي، وليست دليلا على وجود التفسير الموضوعي في ذلك العصر المبكر، هذا ما ذهب إليه البعض، ومنهم الدغامين الذي قال:«وقد

---

[1] رواه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾[النساء/125] ، رقم3360(البخاري، عبد الله محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، ط1: 1423هـ-2002م، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ص827)، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب صدق الإيمان وإخلاصه، رقم124(مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط1: 1412هـ-1991م، دار إحياء الكتب العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1/ص114-115). ورواه الترمذي في سننه، كتاب التفسير، باب ومن سورة الأنعام، رقم 5061(المباركفوري، أبو العلى محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، ج8/ص440).

[2] صلاح عبد الفتاح الخالدي، المرجع السابق، ص 33.

[3] رواه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، سورة الأنعام، باب﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ﴾ [الأنعام/59]، ص1139.

[4] عبد الستار فتح الله سعيد، المرجع السابق، ص 28.

كان صلى الله وسلم يجمع بين الآية والآية التي تبينها [...] فهو يختلف عن التفسير الموضوعي هدفا وغاية ومنهجا، لكن لا يمنع أن تكون بداية الفكرة مرتكزة على هذا الأساس في التعامل مع القرآن الكريم، بل إن تفسير القرآن بالقرآن هو المستند الأقرب في تعليل ظهور هذا الاتجاه»[1]، فالدغامين يعتبر جمع الآيات القرآنية إلى بعضها البعض نوعا من التفسير، وهو ليس بالتفسير الموضوعي، لكنه من جهة أخرى يقر بإمكانية اعتباره تأصيلا مقبولا للتفسير الموضوعي.

هذا النمط في تفسير القرآن بالقرآن يقدم لنا التأصيل الشرعي للتفسير الموضوعي بشكله التجميعي -بمعنى دراسة موضوع قرآني من خلال تجميع آياته وتفسيرها-، فكيف لنا أن نقدم التأصيل الشرعي للأشكال الأخرى من هذا التفسير، مثل التفسير الموضوعي المتعلق بالسورة القرآنية؟

لقد تنبه أحمد رحماني إلى أن ما ورد في الحديث القدسي المتعلق بسورة الفاتحة ، وهو هنا يؤصل للتفسير الموضوعي للسور القرآنية مستدلا بهذا الذي جاء فيه أن أبا هريرة قال:«فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:«قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدي ما سأل، فإذا قال العبد: الحمد لله رب العالمين، قال الله تعالى: حمدني عبدي، وإذا قال: الرحمن الرحيم، قال الله تعالى: أثنى علي عبدي، وإذا قال: مالك يوم الدين، قال: مجدني عبدي (وقال مرة فوض إلي عبدي)، فإذا قال: إياك نعبد وإياك نستعين، قال: هذا بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل، فإذا قال: اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين، قال: هذا لعبدي ولعبدي ما سأل»[2].

فهذا الحديث القدسي يقدم لنا أنموذجا للعلاقة الموجودة بين آيات السورة الواحدة، وهذا جوهر البحث في الوحدة الموضوعية للسورة القرآنية، والذي يعتبر أساس التفسير الموضوعي المتعلق بالسور القرآنية، كما أن التسميات التي كان يعطيها الرسول عليه الصلاة والسلام للسور القرآنية يعتبر لبنة من لبنات تحديد موضوعات السور القرآنية، لهذا يقول أحمد رحماني: «وليس من شك في أن بعض الأسماء التي تسمى بها سور القرآن تعبر عن موضوعها فعلا، فقد سميت البقرة فسطاط القرآن لما جمع فيها من أحكام التي لم تذكر في غيرها، والحادية سميت سورة الشريعة، وسورة الإخلاص سميت الأساس لاشتمالها على توحيد الله وهو أساس الدين»[3].

وهكذا فعمل الرسول عليه السلام فيه دليل على أن التفسير الموضوعي سواء كان المتعلق بقضايا معينة، أو بسورة من سور القرآن عمل مشروع، وله أصل ينطلق منه وهو تفسير القرآن بالقرآن، والأحاديث التي تبين العلاقة الوطيدة بين آيات السورة الواحدة، كما هو مع سورة الفاتحة، وكذلك الأسماء التي كان يطلقها الرسول عليه السلام على هذه السور.

ثانيا: جمع الصحابة لآيات متعارضة في الظاهر

أشار مصطفى مسلم إلى هذا العمل حيث قال:«ومن هذا القبيل ما كان يلجأ إليه الصحابة رضوان الله عليهم من الجمع بين الآيات القرآنية التي يظن بها بعضهم التعارض»[4]، ثم يستدل بالحديث الذي رواه الإمام البخاري، والذي جاء فيه ما يلي: «وقال المنهال عن سعيد قال: قال رجل لابن عباس: إني أجد في القرآن أشياء تختلف علي، قال: ﴿فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءلُونَ﴾[المؤمنون/101]،﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءلُونَ﴾[الصافات/27]، وقال الله:﴿وَلاَ

[1] زياد خليل الدغامين، المرجع السابق، ص 29.
[2] أخرجه مسلم في **صحيحه**، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم 395، ج1/ص296.
[3] أحمد رحماني، المرجع السابق، ص109.
[4] مصطفى مسلم، المرجع السابق، ص18.

يَكْتُمُونَ اللّهَ حَدِيثًا﴾[النساء/42]، ﴿رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام/23]، فقد كتموا في هذه الآية. وقال: ﴿أَمِ السَّمَاء بَنَاهَا ﴾[النازعات/27] إلى قوله:﴿دَحَاهَا﴾ [النازعات/30]، فذكر خلق السماء قبل الأرض، ثم قال: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾[فصلت/9] إلى:﴿طَائِعِينَ﴾[فصلت/11] فذكر خلق الأرض قبل خلق السماء، وقال تعالى:﴿وَكَانَ اللّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[النساء/100]، ﴿عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[النساء/158]، ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾[النساء/134] فكأنه كان هكذا ثم مضى، فقال:﴿فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءلُونَ﴾ في النفخة الأولى، ثم يُنفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله فلا أنساب بينهم عند ذلك ولا يتساءلون، ثم في النفخة الآخرة ﴿أَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءلُونَ﴾، وأما قوله: ﴿ مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ ﴿وَلاَ يَكْتُمُونَ اللّهَ حَدِيثًا﴾ فإن الله يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم. وقال المشركون: تعالوا نقول: لم نكن مشركين، فخُتم على أفواههم، فتنطق أيديهم، فعند ذلك عُرف أن الله لا يُكتَمُ حديثا، وعنده ﴿يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[النساء/43] الآية. وخلقَ الأرض في يومين ثم خلق السماء، ثم استوى إلى السماء فسواهن في يومين آخرين، ثم دحا الأرض، ودحوها أن أخرج منها الماء والمرعى وخلق الجبال والجمال والآكام وما بينهما في يومين آخرين فذلك قوله: ﴿دَحَاهَا﴾، وقوله :﴿خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾، فجُعلت الأرض وما فيها من شيء في أربعة أيام، وخلقت السماوات في يومين،﴿وكان الله غفورا﴾، سمي نفسه ذلك، وذلك قوله، أي لم يزل كذلك، فإن الله لم يرد شيئا إلا أصاب به الذي أراد، فلا يختلف عليك القرآن، فإن كلا من عند الله »[1].

وعليه فابن عباس رضي الله عنه يجمع بين الآيات التي ظاهرها التعارض، وهذا ليس منهج ابن عباس فقط، فهذا علي بن أبي طالب رضي الله عنه يجمع الآيات في الموضوع الواحد ليستخرج منها حكما فقهيا، يعيد به تصحيح الفهوم السابقة، فقد راجع عمر بن الخطاب في إقامة حد الزنا على امرأة وضعت بعد زواجها بستة أشهر، يستدل أحمد العمري بهذا العمل معتبرا إياه لبنة من لبنات التفسير الموضوعي، ينقل العمري عن ابن حزم من كتابه الإحكام في أصول الأحكام: «أن عليا ذكر عمر بن الخطاب بقوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾[الأحقاف/15]، مع قوله تعالى:﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾[البقرة/233]، فرجع عمر عن إقامة الحد»، ثم يشرح:«أي أن عمر بن الخطاب حكم العادة الجارية، من أنه لا تلد المرأة لأقل من سبعة أشهر، فاعتبر ولادتها قبل ذلك قرينة لإقامة الحد عليها، لكن عليا -كرم الله وجهه- استدرك عليه [. . .] وفهم من الآيتين السابقتين مجتمعتين، أن مدة الحمل يمكن أن تكون ستة أشهر»[2].

وخلاصة القول أن الجمع بين الآيات ورد بعضها إلى بعض كان منهجا معمولا به لدى الصحابة رضوان الله عليهم، سواء كان ذلك لفك إشكالات التعارض بين الآيات، أو للوصول إلى أحكام فقهية متناسقة مع روح الشريعة الإسلامية، وهذا العمل يعطي المبرر الشرعي لاستخدام المنهج الموضوعي في التفسير.

---

[1] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب التفسير، باب: سورة حم السجدة، ص1213.

[2] أحمد جمال العمري، **دراسات في التفسير الموضوعي للقصص القرآني**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2: 1421 هـ-2001. م، ص 50.

المبحث الثاني: التفسير الموضوعي في عصر التدوين

بدأ عصر التدوين مع بداية القرن الثاني للهجرة حيث أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بتدوين حديث الرسول عليه الصلاة والسلام، وهذا خوفا من اندثار السنة وذهابها، قال عمر سليمان الأشقر:«فلما رأى الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز الخطر الذي يتهدد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم -وكان رحمه الله من ذوي البصيرة في الدين- أمر بتدوين السنة»[1].

وهنا قام الناس بجمع وتدوين الحديث بطرق مختلفة منها الطريقة الموضوعية التي تعتمد على تجميع الأحاديث حسب الكتب والأبواب، وسميت هذه المصنفات بالموطآت والجوامع والسنن، ومنها طريقة الجمع على حسب الأشخاص وأسماء المحدثين، وسميت هذه المصنفات بالمسانيد، وعلى نفس المنوال جمع الفقهاء المسائل الفقهية، وكان جمعهم لهذه المسائل قائما على الطريقة الموضوعية.

أولا: المنهج الموضوعي عند المحدثين والفقهاء

لا يمكننا بحال من الأحوال تجاوز العمل الذي قام به الفقهاء، حيث قسموا الفقه إلى كتب وأبواب، وأدرجوا تحت كل كتاب مجموعة أبواب وتحت كل باب مجموعة من المسائل الفقهية المتعلقة سواء بالعبادات أو بالمعاملات، وخلال هذا العمل كان أول ما قاموا به هو جمع النصوص القرآنية والحديثية المرتبطة بهذه المسائل بهدف استخراج الأحكام الفقهية العملية.

هذا العمل من صميم المنهج الموضوعي، لهذا نبه محمد باقر الصدر إلى سبب تطور الفقه وجمود التفسير، وأرجع تطور الفقه إلى اعتماد الفقهاء على المنهج التوحيدي الموضوعي، وأرجع تخلف التفسير إلى اعتماد المفسرين على المنهج التجزيئي التحليلي.

يقول محمد باقر الصدر:«فالفقه هو بمعنى من المعاني، تفسير للأحاديث [...] ونحن نعرف من البحث الفقهي أن هناك كتبا فقهية شرحت الأحاديث حديثا حديثا [...] غير أن القسم الأعظم من الكتب الفقهية في هذا المجال لم تتجه هذا الاتجاه، بل صنفت البحث إلى مسائل وفقا لوقائع الحياة، وجعلت في إطار كل مسألة الأحاديث التي تتصل بها وفسرتها بالقدر يلقي ضوءا على تلك المسألة، ويؤدي إلى تحديد موقف الإسلام من تلك الواقعة [...] وهذا هو الاتجاه الموضوعي على الصعيد الفقهي»[2]، والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل هذا العمل الذي سار على الطريقة الموضوعية كان ثمرة عمل الفقهاء أم عمل المحدثين؟

إذا عدنا إلى العصور المتقدمة عند بداية التدوين فإننا سنجد بأن العالم يكون فقيها ومحدثا في الوقت نفسه، فلا يمكن التفريق في ذلك العصر بين الفقيه والمحدث فالمحدث فقيه والفقيه محدث وأبرز مثال على ذلك الإمام مالك فهو صاحب الموطأ في الحديث وصاحب المدونة في الفقه.

يبقى السؤال مطروحا وبحاجة إلى جواب، كيف نشأت هده العقلية الموضوعية عند الفقهاء؟، ومن أين جاءهم هذا المنطق الموضوعي؟ وللإجابة عن هذا السؤال نحتاج للعودة إلى عصر التدوين، مرحلة تدوين الحديث والفقه، يقول مصطفى أحمد الزرقا: «وفي أوائل هذا العصر بدئ بتدوين الفقه تدوينا علميا مذهبيا، ومن أقدم كتبه كتب محمد بن الحسن الشيباني تلميذ أبي حنيفة الذي جمع مذهبه، وكتاب الموطأ لمالك بن أنس، وكتاب الأم للشافعي»[3].

---

[1] عمر سليمان الأشقر، **تاريخ الفقه الإسلامي**، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1: 1402هـ/1982م، ص94، ينظر كذلك: عبد الوهاب خلاف، **خلاصة تاريخ التشريع الإسلامي**، دار القلم، الكويت، (د،ت)، ص57-58.

[2] محمد باقر الصدر، المرجع السابق، ص 32.

[3] مصطفى أحمد الزرقا، **المدخل الفقهي العام**، دار القلم، دمشق، ط1: 1418 هـ- 1998 م، ج1/ ص 190.

يتضح الأمر جليا عندما نبحث عن العمل الذي قام به الإمام أبو حنيفة النعمان، فقد شكل هيئة علمية تتكون من تلاميذه النجباء، مهمتها دراسة ومعالجة مسائل الفقه الواحدة تلو الأخرى، يقول أحمد سعيد حوى حول طريقة أبي حنيفة في التدريس:«امتاز أبو حنيفة بطريق مبتكره في التدريس والتفقيه كان لها دور في تكوين ونمو المذهب الحنفي كمدرسة مستقلة، إذ لم تكن طريقة أبي حنيفة هي الإلقاء على التلاميذ، بل كانت طريقته طريق مدارسة، فإذا وردت عليه المسألة عرضها على التلاميذ ليدلي كل منهم برأيه واجتهاده، ويسألهم عما عندهم فيها من الأدلة والآثار، فإذا أدلى كل منهم بدلوه عقب هو على آرائهم فبين الصواب بالحجة، ودفع غيره بالعقل والنقل، فكان بذلك مذهبه شورى بينهم لم يستبد فيه بنفسه دونهم، وقد يتناظرون في المسألة أياما حتى يستقر أحد الأقوال فيها، ثم يثبتها أبو يوسف القاضي في الأصول»[1].

ثم يضيف: «وهكذا كان يفعل أبو حنيفة في كل باب من أبواب الفقه يطرح الأبواب والمسائل ويناقشهم فيها ثم يصل بهم إلى الرأي الصواب فيدونونه، نقل الكوثري أن أصحاب أبي حنيفة الذين دونوا معه الكتب كانوا أربعين رجلا وكان في مقدمتهم أبو يوسف وزفر بن الهذيل»[2].

يذهب الخضري بك إلى أن فكرة جمع الحديث على الأبواب ظهرت عند علماء ذلك العصر في وقت متقارب، قال:«كان هذا الدور عصرا مجيدا للسنة فقد تنبه رواتها إلى وجوب تصنيفها وتدوينها، ومعنى تصنيفها ضم الأحاديث التي من نوع واحد في الموضوع بعضها إلى بعض كأحاديث الصلاة وأحاديث الصيام وما شاكل ذلك وجدت هذه الفكرة في جميع الأمصار الإسلامية في أوقات متقاربة حتى لم يعرف من له فضيلة السبق إلى ذلك»[3]، وهكذا فالموضوعية في الجمع والتصنيف منهج وطريقة معروفة عند المحدثين، وحسب الخضري بك لا يعرف من كان السباق إلى انتهاجها، فيذكر ممن عمل وصنف على حسبها مالك بن أنس في المدينة وابن جريج في مكة وسفيان الثوري في الكوفة وحماد بن سلمة وسعيد بن عروبة في البصرة وغيرهم في حواضر العالم الإسلامي مثل الشام واليمن والري[4].

ينتصر البعض للإمام مالك، ويرى أنه أول كتاب في الحديث جمعه فقيه ومحدث، وصنفه بطرقة موضوعية على شكل أبواب متتالية، جاء في تحقيق الموطأ:«فهذا هو الموطأ أصح كتاب في حديثه المسند في زمانه، بل تجاوز زمانه إلى أزمنة كثيرة، ومؤلفه الإمام مالك أول من صنف في الحديث بالمدينة المنورة ورتبه على الأبواب، ثم شاع ذكره وطار صيته في الآفاق»[5].

خلاصة القول أن منهجية الجمع والتصنيف على أساس الوحدة الموضوعية قد ظهرت لدى الفقهاء والمحدثين ومن أبرز هؤلاء الإمام أبو حنيفة النعمان في العراق، ومالك بن أنس في المدينة، قال مصطفى مسلم عن الفقهاء:«وقد جمع الفقهاء هذه الآيات ذات الصلة بموضوع واحد في كتبهم الفقهية، فجمعوا ما يتعلق بالوضوء و التيمم تحت كتاب الطهارة واستنبطوا الأحكام الخاصة بها [. . .] وهكذا في سائر أبواب الفقه من العبادات والمعاملات والفرائض والسير، وكل ذلك لون من ألوان

---

[1] أحمد سعيد حوى، **المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان**، دار الأندلس الخضراء، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1: 1423 هـ- 2002 م، ص 59.

[2] المرجع نفسه، ص 59-60.

[3] الخضري بك، **تاريخ التشريع الإسلامي**، دار الفكر، ط8: 1387هـ/1968م، ص151.

[4] المرجع نفسه، ص151.

[5] **الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس**، رواية مصعب الزهري المدني، تحقيق: بشار عواد المعروف، محمود خليل، مؤسسة الرسالة، ط3: 1418 هـ- 1998 م، ج1/ ص 5.

التفسير الموضوعي في خطواته الأولى»[1]، فهو يعتبر عمل هؤلاء الفقهاء عملا تفسيريا للقرآن بطريقة ومنهجية موضوعية.

إنها عبقرية فذة تلك التي اهتدت إلى هذه المنهجية في التعامل مع النصوص لاستخراج الأحكام الفقهية، سواء كان ذلك من الفقهاء أم من المحدثين، لكن السؤال بعد ذلك هو لماذا لم يتأس المفسرون بهذه المنهجية؟

يقدم لنا الباقر بعض الإجابات لهذه الظاهرة فيقول:«ومما ساعد على شيوع الاتجاه التجزيئي للتفسير... النزعة الروائية والحديثية للتفسير، حيث إن التفسير لم يكن في البداية إلا شعبة من الحديث بصورة أو بأخرى»[2]، ثم يضيف: «التفسير كان بطبعه تفسيرا لفظيا للمفردات، وشرحا للمستجد من المصطلحات، وتطبيقا لبعض المفاهيم على أسباب النزول، ومثل هذه العملية لم يكن بإمكانها أن تقوم بدور اجتهادي مبدع»[3]، وعليه فالسبب في عدم انتقال النزعة الموضوعية من الفقه إلى التفسير، هو اعتماد التفسير على الرواية، خاصة وأنه كان جزءا من الحديث، ثم الطبيعة اللغوية للعملية التفسيرية، هذا التحليل قد يكون صائبا بعض الشيء، إلا أننا نتوقف أمام المفارقة التالية: الحديث الذي انتظم بشكل موضوعي عند المحدثين والفقهاء، كان السبب في بقاء التفسير يدور ضمن الحلقة المفرغة (المنهج التجزيئي)، هذا ما يصعب تقبله لأنه يوقعنا في تناقض واضح، فكيف بالحديث والفقه ينهجان المنهج الموضوعي بينما يظل التفسير يدور في إطار المنهج التجزيئي، هذا ما يحتاج إلى بحث ودراسة، لكن المؤكد هو أن الفقه تطور فعلا بسبب اعتماده المنهج الموضوعي وارتباطه بالواقع، وتوقف التفسير بسبب اعتماده المنهج التحليلي وابتعاده عن الواقع.

يمكن حل هذه الإشكالية بالنظر إلى عمل المفسرين، نعم لقد برز لديهم المنهج الموضوعي في التفسير جليا واضحا، لكن ليس في موسوعاتهم التفسيرية لكن في موسوعات أخرى سيأتي ذكرها لاحقا، وهذا ما لم يتفطن له الكثير من الباحثين.

ثانيا: التأليف في قصص الأنبياء عليهم السلام

إذا استعرضنا عمل منظري التفسير الموضوعي خاصة عند محاولتهم التأصيل لمنهج التفسير الموضوعي، سواء منهم الفرماوي أو الكومي أو عبد الستار وحتى مصطفى مسلم والخالدي وأحمد رحماني وأحمد جمال العمري، فلن نجد عندهم أي إشارة إلى الكتابة في قصص الأنبياء كتطبيق جلي وواضح للمنهج الموضوعي في التفسير، فما السر في ذلك؟ يكمن السر في ذلك أن هذه الجهود قد ظهرت في مجال آخر غير مجال التفسير، لقد ظهرت في الواقع في ميدان بعيد عن التفسير، إنه ميدان التاريخ.

سيلاحظ الباحث عندما يطلع على كتاب أحمد جمال العمري والذي عنونه بـ"دراسات في التفسير الموضوعي للقصص القرآني"[4] أنه لم يشر نهائيا إلى التأليف في قصص الأنبياء كمرحلة من مراحل نشأة وتطور التفسير الموضوعي، لقد تحدث عن التفسير الموضوعي بين الماضي والحاضر وتحدث عن نشأة التفسير الموضوعي واقترانه بالتفسير الأدبي لكنه لم يشر إلى التأليف في تاريخ وقصص الأنبياء.

---

[1] مصطفى مسلم، المرجع السابق، ص 19.

[2] محمد باقر الصدر، المرجع السابق، ص 31.

[3] محمد باقر الصدر، المرجع السابق، ص 31.

[4] ينظر: أحمد جمال العمري، **دراسات في التفسير الموضوعي للقصص القرآني**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1: 1406هـ/1986م. ص47، وص:61-62.

إن أصول المنهج الموضوعي كما تجلت عند الفقهاء والمحدثين سنجدها تتجلى كذلك في عمل المفسرين لكن في ميدان التاريخ لا ميدان التفسير، وأبرز مثال لذلك التجلي عندما نجد الطبري المفسر يكتب تاريخ العالم والإسلام ويركز على تاريخ الأنبياء ولن يجد مصدرا لتاريخهم إلا في القرآن الكريم الذي تحدث عن قصصهم وقدمها لنا في قطع منفصلة تحتاج إلى جمع وترتيب وتصنيف موضوعي، وهذا عمل المفسر والمؤرخ.

نشأ التأليف في قصص الأنبياء وتاريخهم في ميدان التاريخ لهذا نجد الطبري يجعل من قصص الأنبياء جزءا من موسوعته التاريخية "تاريخ الرسل والملوك"[1]، وكذلك ابن كثير المفسر يجعل قصص الأنبياء ضمن موسوعته التاريخية "البداية والنهاية"[2]، وعليه فقد انفصل تاريخ وقصص الأنبياء عن التفسير وتحول على ميدان التاريخ، وهذا ما يفسر غفلة منظري التفسير الموضوعي عن رؤية المنهج الموضوعي عند المفسرين الكبار خاصة منهم الطبري لأنه عمل وطبق المنهج الموضوعي في ميدان ومجال آخر غير ميدان التفسير وهو ميدان التاريخ.

كان عبد الحي الفرماوي ممن نظروا للتفسير الموضوعي في كتابه المعنون بـ"البداية في التفسير الموضوعي"، والذي صدر في طبعتين آخرهما طبعة سنة 1977م[3]، وفي الوقت نفسه هو من الذين حققوا كتاب "قصص الأنبياء" لابن كثير، وقصص الأنبياء جزء من الموسوعة التاريخية "البداية والنهاية" لابن كثير، ورغم ذلك لم ينتبه إلى ظهور المنهج الموضوعي واستخدامه عند المفسرين في مجال التاريخ[4]، هذه الغفلة عن هذا المنجز العظيم الذي قام به المفسرون المؤرخون إنما ينم عن مدى التقليد الذي أصاب الدراسات الإسلامية في مقتلها عندما سيطر التقليد وانعدم التمحيص عندنا فأصبحنا نكرر بعضنا ولا نتقبل أي نقد أو تجديد واختلاف، فجل كتب المنظرين تعيد وتكرر المعلومات نفسها وتقع في الأخطاء ذاتها، وهذا ما يجب تفاديه بواسطة النقد والتمحيص والتدقيق في كل صغيرة وكبيرة.

ثالثا: التأليف الملتبس بالتفسير الموضوعي

سنتابع جهد أحمد رحماني ومصطفى مسلم وغيرهما، الذين حاولوا التأصيل للتفسير الموضوعي من خلال الحديث عن التأليف في علوم القرآن، وسنعرض لأقوال المخالفين الرافضين لمثل هذا النوع من التأصيل بهدف الوصول إلى القول الفصل في مثل هذه الآراء، وبالنسبة لهذه المرحلة فيمكن أن نتحدث عن عنصرين اثنين هما: التأليف في بعض علوم القرآن، والتنبه إلى علم المناسبات والوحدة الموضوعية في السورة.

---

[1] الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار المعارف، القاهرة، (د،ت).

[2] ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر، **البداية والنهاية**، تحقيق: عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط:1997م.

[3] ينظر : أحمد رحماني، **التفسير الموضوعي نظرية وتطبيقا**،ص79

[4] للتوسع ينظر: بشير عثمان، "**القصص القرآني ونشأة وتطور التفسير الموضوعي**"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، العدد 35، 2015، ص15-42. أو موقع منصة المجلات العلمية الجزائرية [https://www.asjp.cerist.dz/en/article/4209] (دخول بتاريخ: 2018/12/13)

1/ التأليف في بعض علوم القرآن

إذا عدنا إلى المراحل التي مر بها تدوين علوم القرآن فسنجد أنفسنا أمام زخم كبير من الروايات التفسيرية من نشأة هذا العلم إلى نهاية القرن الثاني الهجري، هنا سنلاحظ كذلك ظهور بعض المؤلفات الخاصة بمباحث في علوم القرآن، وكلها عبارة عن جمع لروايات تفسيرية متعلقة بمجال معين، كالمكي، والمدني، والناسخ والمنسوخ والوجوه والنظائر، والآيات المتشابهات[1].

فمن الكتب المطبوعة في علم الوجوه والنظائر كتاب "مقاتل بن سليمان" (ت: 150هـ)، وكتاب "هارون الأعون" (ت: 170هـ)، وكتاب "يحيى بن سلام" (ت: 200 هـ) بعنوان "التصاريف"[2]. و استمرت الكتابة في القرن الثالث الهجري في أنواع علوم القرآن، منها مثلا "فضائل القرآن" لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت: 224 هـ)، و"تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة (ت: 276 هـ)[3].

هناك من الباحثين من اعتبر التأليف في بعض المباحث القرآنية مرحلة متطورة من مراحل نشوء التفسير الموضوعي، و هناك من رفض هذه الفكرة من أساسها، ومن الذين يوافقون هذا الرأي عبد الستار فتح الله سعيد، يقول: «فألف قتادة السدوسي (811 هـ) كتابا في الناسخ والمنسوخ [...] وألف معمر بن المثنى (209 هـ) كتابه "مجاز القرآن" تحدث فيه عن الآيات الني بينها رابطة عامة [...] وألف أبو محمد بن قتيبة (276 هـ) كتابه "تأويل مشكل القرآن" [...] وقد ألحق بكتابه بابا في "الألفاظ القرآنية الواحدة التي تأتي على معان متعددة" ويورد معها الآيات الكريمة مثل لفظ القضاء-الهدى-الأمة...»[4].

ويضيف معقبا: «وهذا ضرب من التفسير الموضوعي في مراحله الأولى، وربما كان النواة التي بنى عليها بعض العلماء بعده مثل أبي بكر السجستاني (330 هـ) الذي ألف كتاب "نزهة القلوب في غريب القرآن"، والراغب الأصفهاني (502 هـ) الذي ألف كتابه العظيم "مفردات ١لقرآن" [...]، ثم ألف ابن ١لقيم (751 هـ) كتابه الشهير "التبيان في أقسام القرآن"...»[5].

إذا تفحصنا ما ذهب إليه عبد الستار فتح الله سعيد فسنجد أن التأليف في بعض علوم القرآن لا يعد كله من قبل التأليف في التفسير الموضوعي، خاصة مثلا مع مباحث مثل الناسخ والمنسوخ، وإنما الذي يعد أقرب إلى التفسير الموضوعي هي المباحث المتعلقة بالألفاظ القرآنية، ولهذا ركز فتح الله على كتاب "تأويل مشكل القرآن" الذي فيه بابا في الألفاظ القرآنية الواحدة التي تأتي على معان متعددة.

لهذا نجد مصطفى مسلم يركز على هذه المسألة عندما يقول: «وقد أخذت هذه الدراسات الموضوعية اتجاها آخر في نفس الوقت وهو الاتجاه اللغوي وذلك بتتبع اللفظة القرآنية ومحاولة معرفة دلالاتها المختلفة فقد ألف مقاتل بن سليمان كتابا سماه "الأشباه والنظائر في القرآن الكريم" وذكر فيه الكلمات التي اتحدت في اللفظ واختلفت دلالاتها حسب السياق في الآيات الكريمة...»[6]، هذا رأي مقبول عند الحديث عن تطور التفسير الموضوعي، لأن التفسير الموضوعي ولو كان متعلقا بموضوع ما فإنه يحتاج إلى تحديد المصطلحات والألفاظ الأساسية بداية، ثم يذهب إلى دراسة الموضوع بتفرعاته.

---

[1] مساعد بن مسلم بن ناصر الطيار، **المحرر في علوم القرآن**، دار ابن الجوزي، ط1: 1427 هـ- 2006 م، ص 33-38.

[2] المرجع نفسه، ص 38.

[3] المرجع نفسه، ص 39.

[4] عبد الستار فتح الله سعيد، المرجع السابق، ص 30-31.

[5] المرجع نفسه، ص 31.

[6] مصطفى مسلم، المرجع السابق، ص 20.

لكن الحديث عن التأليف في مباحث أخرى مثل: الناسخ، المنسوخ، المكي والمدني، أسباب النزول، أقسام القرآن، أمثال القرآن، مجاز القرآن، إعجاز القرآن[1]، واعتباره من التفسير الموضوعي غير مقبول وغير مُسلم به، لأن هذه الدراسات إنما هي حول القرآن لا في القرآن.

هناك من رفض فكرة اعتبار التأليف في بعض علوم القرآن مرحلة من مراحل تطور التفسير الموضوعي، قال الدغامين: «فكتب الناسخ والمنسوخ، أو كتب غريب القرآن، جمعت الآيات المتعلقة بذلك الموضوع دون سواها، لتكون دعامة لغيرها من العلوم، فعلم الناسخ عند من يقول به يحتاج إليه في موضوع الأحكام، وعلم غريب القرآن يحتاج إلى توظيفه في معرفة مدلول اللفظ، وهو ما لا يختص بآيات معينة، وكتب الإعجاز تعد دراسات وصفية تحليلية للنص القرآني كله...»[2]، وهكذا يرفض الدغامين اعتبار التأليف في بعض علوم القرآن مرحلة من مراحل التفسير الموضوعي، لكنه من جهة أخرى يشيد بالعمل الذي قام به الجاحظ متابعا وموافقا في ذلك مصطفى الصاوي الجويني الذي يرى أن الجاحظ حقق بداية ذكية في منهج فهم القرآن فهما موضوعيا، ويمثل لذلك بدراسة لمواضيع منها "النار في القرآن"، "ما ذكر به الكلب في القرآن من مديح أو ذم"، و"بعض أنواع العذاب المذكور في القرآن كالعذاب بالجراد والقمل والماء"، وموضوع "الملائكة في القرآن"[3].

يعقب الدغامين بعد ذلك بقوله: «ويبدو القول بتفطن الجاحظ لهذا اللون من التفسير في وقت مبكر من تاريخ الدراسات القرآنية مقبولا، إلا أن الجاحظ لم يقل، و لم يشر إلى أن تكون دراسته للموضوع في نسق تاريخي متكامل [. . .] إن ذلك النسق التاريخي المتكامل متطلب شاق للدرس القرآني، قيدت به المدرسة الأدبية نفسها، لتحقيق بغيتها الأدبية الغنية المتمثلة في إدراك إعجاز القرآن... والتعرف على الاستخدامات القرآنية لمعاني الكلمات ودلالاتها»[4]، وهو هنا يشير إلى مدرسة التفسير البياني للقرآن الكريم وزعيمها أمين الخولي وعائشة بنت الشاطئ، هذه المدرسة حاولت استخدام المنهج التاريخي وتتبع تطور استخدام المفردة القرآنية من المرحلة المكية على المرحلة المدنية بهدف التعرف على معاني ودلالات الكلمة القرآنية وبيان إعجاز القرآن.

يعقد الدغامين بعد ذلك مقارنة بين ما قام به ابن القيم عند حديثه عن أقسام القرآن وما قام به الجاحظ ويصل إلى أن الجاحظ كان أكثر وضوحا وعمقا وإدراكا لفكرة التفسير الموضوعي من حيث أن أفكاره شكلت النواة الحقيقية لهذا اللون من الدراسة القرآنية، ثم يعود ليؤكد مرة أخرى بأن هذا لم يأت من فراغ، لأن تصنيف أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام «تحت موضوعات محددة كأبواب الإيمان والطهارة والصلاة... أثر في إحاطة القرآن بتلك النظرة الشمولية...»[5]، وعليه فإن الدغامين يعود إلى فكرة التجميع لدى المحدثين، خاصة عند الإمام مسلم (ت: 261 هـ) في جامعه الصحيح، وقد أشرنا من قبل أن هذا العمل، وأن أول من قام به هو الإمام مالك بن أنس (95- 197 هـ) فيما يخص الحديث، والإمام أبا حنيفة النعمان (80-105 هـ) فيما يتعلق بالفقه، وهنا نجد أن الدغامين يتفق مع محمد باقر الصدر الذي يرى أن التأليف في علوم القرآن لا يعد ضمن مسار تطور التفسير الموضوعي، بخلاف عمل المحدثين عند تجميعهم للحديث في كتب وأبواب، وكذا عمل الفقهاء عند تجميعهم للنصوص في أبواب لاستخراج الأحكام الفقهية.

---

[1] المرجع نفسه، ص 20-21.
[2] زياد خليل الدغامين، المرجع السابق، ص 30-31.
[3] المرجع نفسه، ص 31.
[4] زياد خليل الدغامين، المرجع السابق، ص32.
[5] المرجع نفسه، ص 32-33.

2/ظهور علم المناسبات والتنبه إلى الوحدة الموضوعية للسورة

لا يعتبر فتح الله السعيد علم المناسبات من التفسير الموضوعي، قال:«ليس من التفسير الموضوعي الكتب التي عنيت ببيان المناسبات بين الآيات والسور، لأن هذه المناسبات هي أمور التماسية اجتهادية»[1]، لكن مصطفى مسلم يذهب إلى عكس ذلك، قال:«علم المناسبات وثيق الصلة بالتفسير الموضوعي، وبخاصة التفسير الموضوعي للسورة»[2]، وهذا الاختلاف في الحقيقة يعود أصلا إلى الاختلاف حول اعتبار التفسير الموضوعي للسورة نوعا من التفسير الموضوعي، فعبد الستار فتح الله سعيد لا يقول بهذا النوع بتاتا، وإنما يركز على التفسير الموضوعي للموضوع القرآني فقط، وهذا واضح من خلال نماذجه التطبيقية، لكن مصطفى مسلم يحتفي احتفاء كبيرا بالتفسير الموضوعي للسورة القرآنية، ويعطي اهتماما كبيرا لعلم المناسبات باعتباره أصلا لهذا النوع.

وقد ظهر علم المناسبات على يد الإمام أبي بكر النيسابوري (ت: 324 هـ) في بغداد، وكان أبو بكر بن العربي (ت: 543 هـ) يشير إلى المناسبات في تفسيره "أحكام القرآن"، ومن المهتمين بالمناسبات كذلك الإمام الرازي (ت:606 هـ) في تفسيره "مفاتيح الغيب"، وعندما جاء الإمام الزركشي لجمع علوم القرآن في مؤلف واحد خص علم المناسبات بالدرس، وضرب أمثلة عن المناسبات بين الآيات في السورة الواحدة، وقدم كذلك أمثلة عن المناسبات بين السور القرآنية، وامتدت الجهود إلى أن قام برهان الدين البقاعي(ت: 885 هـ) بتفسير القرآن كله على أساس فكرة المناسبات، والتي جسدها في عمله الضخم "نظم الدرر في تناسب الآيات والسور"[3].

يؤكد أحمد رحماني على مرحلة التنبه للوحدة الموضوعية للسورة، ويعود بنا إلى التجربة التي قام لها الإمام الشاطبي في "الموافقات"، حيث قال: «إن الشاطبي يحرص حرصا شديدا على ضرورة النظر في السورة كلها، بل يجعل الفهم الصحيح متوقفا على النظرة الكلية للسورة من حيث هي تعبير عن موضوع أو قضية واحدة»[4]، ثم يضيف: «من المعلوم أن كلا من الدكتور الفرماوي والدكتور مصطفى مسلم يعدان الرازي صاحب السبق إلى الحديث عن وحدة الموضوع في السورة ولكن عند النظر في تفسير الرازي ومقارنته بالملاحظات التي أبداها الشاطبي نجد المسألة واضحة في ذهن الشاطبي وضوحا كاملا، أما الرازي فإنه يمس الوحدة مسا خفيفا لا يؤدي بالفكرة إلى الحمل المفضي إلى ولادة فكرة الوحدة الموضوعية كما تجلت عند الشاطبي»[5].

والشاطبي لم يكتف بالحديث النظري، وإنما طور نظريته وطبقها على سورة "المؤمنون" ووصل إلى أنها نازلة في قضية واحدة وإن اشتملت على معان كثيرة[6]، كما يشير أحمد رحماني بعد ذلك إلى عمل ابن تيمية (ت: 728 هـ)، قال: «قد نبه على وحدة السورة ومثل لذلك بسورة البقرة، على أن ابن تيمية يصلح مثالا لدرس التناسب بين الآيات لا الوحدة الموضوعية»[7]، وهكذا فالتنبه للوحدة الموضوعية للسورة هي خطوه أخرى بعد ظهور علم المناسبات في طريق تشكل وظهور التفسير الموضوعي عموما، وأخص منه ظهور التفسير الموضوعي للسورة القرآنية.

---

[1] عبد الستار فتح الله سعيد، المرجع السابق، ص 33.

[2] مصطفى مسلم، المرجع السابق، ص57.

[3] مصطفى مسلم، المرجع السابق، ص57. ينظر: البقاعي(ت:885هـ-1480م)، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (د، ت).

[4] مصطفى مسلم، المرجع السابق، ص66-67.

[5] أحمد رحماني، المرجع السابق، ص117.

[6] المرجع نفسه، ص118.

[7] المرجع نفسه، ص118.

المبحث الرابع: التفسير الموضوعي في الدراسات المعاصرة

يسمي أحمد رحماني هذه المرحلة بمرحلة النضج والتنظير، ويضع لها ثلاث مراحل جزئية: أولا/ مرحلة وضع الفهارس التفصيلية للآيات القرآنية، ثانيا/ مرحلة التطبيق، ثالثا/ مرحلة التنظير، سنحذو طريق أحمد رحماني والذي ألقى علينا هذه الدروس في التفسير الموضوعي خلال مرحلة الدراسات العليا بجامعة باتنة سنوات التسعينات من القرن الماضي"1997م-1999م"، والذي أبدع في هذا التقسيم، إلا أننا سنتوسع قليلا في ذكر الأسباب التي أوصلت التفسير الموضوعي إلى هذه المرحلة، مرحلة الدراسات المعاصرة.

أولا/وضع الفهارس التفصيلية للآيات القرآنية

يعتبر أحمد رحماني هذه المرحلة نتيجة للعمل الذي قام به الراغب الأصفهاني (ت: 502 هـ)، في كتاب بعنوان "مفردات القرآن"[1]، والحق يقال أن العمل الذي أنجزه الراغب يعد عملا فذا، إلا أنه يصلح ليكون تمهيدا وتوطئة للتفسير الموضوعي للمصطلح القرآني، وليس تمهيدا للتفسير الموضوعي للمواضيع القرآنية، مع ملاحظة أن أحمد رحماني عندما يأتي إلى الحديث عن أنواع التفسير الموضوعي لا يشير إلى التفسير المتعلق بالمصطلح القرآني، وهو في هذا الصنيع يوافق مصطفى مسلم، وفتح الله سعيد وغيرهما، والحقيقة أن الذي بدأ بالاهتمام بهذا النوع هو صلاح عبد الفتاح الخالدي، و من قبله أستاذه أحمد حسن فرحات.

ثم إن أحمد رحماني بعد ذلك يشير إلى ما قام به أحد المستشرقين وهو "جون لابوم" صاحب كتاب "تفصيل آيات القرآن الحكيم"، هذا الكتاب الذي قسمه صاحبه إلى ثمانية عشر بابا بالشكل التالي[2]:

1/التاريخ	**7/ما وراء الطبيعة**	**13/الشريعة**
2/محمد صلى الله عليه وسلم	**8/التوحيد**	**14/النظام الاجتماعي**
3/التبليغ	**9/القرآن**	**15/العلوم والفنون**
4/بنو إسرائيل	**10/الدين**	**16/التجارة**
5/التوراة	**11/ العقائد**	**17/علم تهذيب الأخلاق**
6/النصارى	**12/ العبادات**	**18/النجاح**

هذا الكتاب قام إدوارد مونتيه بالاستدراك عليه، وأما محمد فؤاد عبد الباقي فقد عمل على ترجمته إلى اللغة العربية، والأسئلة التي تتبادر إلى الذهن من هو جون لابوم؟ ومن أين جاءت فكرة تأليف هذا المعجم لهذا المستشرق؟ و الحقيقة التي يجب أن تقال جون لابوم لا يعرف عنه إلا أنه مستشرق فرنسي، وليس لدينا معلومات كثيرة حوله، أما من أين جاءته فكرة الفهرسة الموضوعية للآيات القرآنية فإنه ومع غياب الدراسات والبحوث حول هذه المسألة، فإن الإجابة قد تعود حسب تصورنا إلى أن الغرب وبعد الثورة الصناعية، وبعد انتشار أفكار آدم سميث خاصة منها فكرة تقسيم

[1] أحمد رحماني، المرجع السابق، ص 119.

[2] جون لابوم، **تفصيل آيات القرآن الحكيم**، ويليه المستدرك لإدوارد مونتيه، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 1969 م، ص 452-460.

العمل، قد أصبح ينظر إلى الحياة على أساس القطاعات المختلفة، لهذا جاء هذا التقسيم بهذا الشكل، ورغم ذلك فإن تقسيم الموضوعات إلى مسائل معروفة لدى المسلمين مثل: محمد صلى الله عليه وسلم، التبليغ، التوحيد، القرآن، العبادات، الدين، العقائد، الشريعة، لن يكون غريبا، لكن أن يضيف لذلك مجالات أخرى مثل: التاريخ، النظام الاجتماعي، العلوم والفنون، التجارة، النجاح، هذا ما لا يمكن لنا أن نجده عند المتقدمين من المسلمين، هذا بالنسبة لهذا المعجم الموضوعي الذي كان يستعمله محمد عبده عند تفسيره للقرآن "تفسير المنار" في الجامع الأزهر كما يذكر محمد فؤاد عبد الباقي.

ورغم بعض المؤاخذات حول عمل جون لابوم مثل تعسفه في حشر بعض الآيات مع بعضها، إلا أنه وكما يقول مصطفى مسلم: «خطوة مفيدة للباحث في لم شتات موضوع من الموضوعات القرآنية»[1]، وهذا ما يؤكد دور المستشرقين في بلورة الدراسة الموضوعية للنصوص القرآنية، والتمهيد لظهور المنهج الموضوعي في دراسة الآيات القرآنية.

أما بالنسبة للدراسات المتعلقة بالمفردات القرآنية فمن الواضح فيها التأثر بأعمال المستشرقين، يتبين الأمر أكثر عندما نعلم أن المعجم الذي أنجزه محمد فؤاد عبد الباقي "المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم"[2]، ما هو إلا نتيجة التأثر بعمل المستشرقين والمتمثل في "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث".

بعد جهود محمد فؤاد عبد الباقي ظهرت جهود أخرى تنصب في الفهرسة الموضوعية للآيات القرآنية، نذكر منها مثلا:

1- معجم ألفاظ القرآن الكريم لمجمع اللغة العربية في جمهورية مصر العربية.

2- المعجم الموضوعي لآيات القرآن الكريم لصبحي عبد الرؤوف عصر.

3- المعجم المفهرس لمعاني القرآن العظيم، من إعداد: محمد بسام رشدي الزين، وإشراف: محمد عدنان سالم.

---

[1] مصطفى مسلم، المرجع السابق، ص 22.

[2] محمد فؤاد عبد الباقي، **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، مطبعة دار الكتب المصرية، دار الحديث، القاهرة، (د،ت).

ثانيا: التطبيق

أشار أحمد رحماني في هذه المرحلة إلى تفسير محمد عبده ورشيد رضا خاصة عندما نبها إلى الوحدة الموضوعية للسورة، والملاحظة نفسها مع تفسير محمد الطاهر بن عاشور "التحرير والتنوير"[1].

وبعد ذلك يشير إلى موضوع "العرب في القرآن" للشيخ عبد الحميد بن باديس، وفي الحقيقة فإن عمل عبد الحميد بن باديس يعتبر رائدا بأتم معنى الكلمة، ولم يأت من فراغ، إنما من واقع اجتماعي مرير رضخ فيه العرب والمسلمون تحت نير الاستعمار الذي نشر أفكارا تحط من قيمة العرب والمسلمين والشرقيين عموما، فكان هذا الرد من ابن باديس لتصحيح الكثير من التصورات عن العرب في نظر الغربيين وحتى في نظر بعض العرب والمسلمين أنفسهم.

ثم إن عمل ابن باديس جاء نتيجة منطقية لتفسيره للقرآن كاملا، فبعدما انتهى من تفسير القرآن، أحس بأن مجموع الآيات التي تناولت هذا الموضوع تستحق التجميع في عناصر مترابطة، وبلورتها في وحدة واحدة دفاعا عن العربية والإسلام، وإصلاحا للتصورات العامة حول العرب، خاصة منها مقولة ابن خلدون "إذا عربت خربت" والتي استغلها الاستعمار للتهوين من قيمة الجنس العربي، ومحاربة اللغة العربية ومنع الناس من تعلمها وتعليمها[2].

وعليه فهذا هو الواقع (حسب باقر الصدر) الذي يدفع الباحث والعالم المسلم للعودة إلى النص لمواجهة التصورات والمفاهيم الخاطئة ولتصحيح الكثير من الأفكار، وللخروج بنظرة موضوعية تعيد الحق إلى نصابه، إن عمل ابن باديس يعد نموذجا رائدا لتطبيق منهج التفسير الموضوعي في تفسير القرآن في هذا العصر، ولا يمكن لنا أن نتحدث عن تطبيقات سابقة لعمل ابن باديس إلا إذا أثبت التحقيق والبحث غير ذلك، واستخدام المنهج الموضوعي في التفسير والحديث ليس بدعا عند ابن باديس فدروسه في التفسير والحديث دالة على ذلك، هذه الدروس التي تحتاج إلى نفض الغبار عنها وإبرازها.

ثم إن الباحثين بعد ذلك قد ألفوا في مواضيع عديدة، منها مثلا "الصبر في القرآن" للشيخ يوسف القرضاوي، و"اليهود في القرآن" لعزت دروزة، وغيرها.

ثالثا: التنظير

يذهب أحمد رحماني إلى القول بأن التنظير للتفسير الموضوعي بدأ على يد الإمام الشاطبي، وهذا قد يصدق بعض الشيء على التفسير الموضوعي للسورة، لكنه لا يصدق على جميع أنواع التفسير الموضوعي.

ثم يعود إلى العمل التطبيقي للشيخ عبد الحميد بن باديس، ويقارنه بما قدمه أمين الخولي، على اعتبار أن أمين الحولي قد أشار إلى التفسير الموضوعي في الأربعينيات، وكل هذه الآراء تحتاج إلى البحث والتدقيق لإثباتها أو نفيها[3]. يبقى أن ظهور التنظير بالشكل المعروف ليس له تحديد تاريخي دقيق وإنما المعلوم أن هناك دراسات في التفسير الموضوعي، وإن لم تكن على درجة كبيرة من العمق وعلى درجة كبيرة من مستوى الطرح، وإنما بدأت ببعض الآراء تقوم على فكرة الموضوع، والتجميع، والتفصيل، ثم تطورت هذه الطروحات حتى وصلت إلى قمة الإبداع في العمل الذي قام به محمد باقر الصدر في كتابه

---

[1] أحمد رحماني، المرجع السابق، ص 121.

[2] ينظر: بشير عثمان:"التفسير الموضوعي

[3] أحمد رحماني، المرجع السابق، ص 121.

"السنن التاريخية في القرآن"، وكذلك الكتاب النقدي الرائد "منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم دراسة نقدية" لسامر عبد الرحمن رشواني[1].

ومن الدراسات الرائدة في التنظير للتفسير الموضوعي ما يلي:

1- التفسير الموضوعي للقرآن، لأحمد السيد الكومي.
2- البداية في التفسير الموضوعي، لعبد الحي الفرماوي.
3- الوحدة الموضوعية في القرآن، لمحمد محمود حجازي.
4- المدخل إلى التفسير الموضوعي، لعبد الستار فتح الله سعيد.
5- السنن التاريخية في القرآن، لمحمد باقر الصدر.
6- مباحث في التفسير الموضوعي، لمصطفى مسلم.
7- التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، لصلاح عبد الفتاح الخالدي.
8- التفسير الموضوعي نظرية وتطبيقا، لأحمد رحماني.
9- منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم دراسة نقدية، لسامر عبد الرحمن رشواني.
10- التدبر الموضوعي في القرآن الكريم قراءة في المنهجين التجميعي والكشفي لعلي آل موسى

ونحن إذا تتبعنا عناوين هذه الكتب سوف نلاحظ وبلا ريب التدرج في التنظير والبداية المحتشمة لهذا العمل التنظيري، ولا أدل على ذلك من استعمال لفظ: البداية، ثم المدخل، ثم المباحث، وأخيرا عندما نقارن بين عنوان كتابي الخالدي وأحمد رحماني نجد الفرق بينهما ظاهرا، فالخالدي مازال متشككا خاصة عندما يستعمل عبارة "بين النظرية والتطبيق"، أما أحمد رحماني فيستعمل جملة "نظرية وتطبيقا"، حتى يؤكد بأن هذا النوع من التفسير قد استوى على سوقه من الناحية التطبيقية والناحية النظرية كذلك، أما سامر عبد الرحمن رشواني فقد تعدى مرحلة التنظير إلى النقد والتمحيص في جميع الأعمال النظرية السابقة لتقييمها بهدف رد الخاطئ منها وقبول السليم منها والعمل على تطوير هذا الأخير وتحسينه خدمة للمنهج الموضوعي وللقرآن الكريم.

[1] سامر عبد الرحمن رشواني، **منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم دراسة نقدية**، دار الملتقى، حلب، سورية، ط1: 1430هـ- 2009م.

المحاضرة الثالثة
علاقة التفسير الموضوعي ببقية مناهج التفسير

المبحث الأول: علاقة التفسير الموضوعي بالتفسير التحليلي

المبحث الثاني: علاقة التفسير الموضوعي بالتفسير الإجمالي

المبحث الثالث: علاقة التفسير الموضوعي بالتفسير المقارن

المبحث الأول: علاقة التفسير الموضوعي بالتفسير التحليلي

لم يثر مسألة علاقة التفسير الموضوعي بالمناهج التفسيرية الأخرى أيا من المنظرين الأوائل، سواء عبد الحي الفرماوي أو عبد الستار فتح الله سعيد ولا أحمد السيد الكومي ومحمد أحمد يوسف القاسم.

وتظهر بداية الاهتمام بهذه المسألة عند مصطفى مسلم وصلاح عبد الفتاح الخالدي خاصة، مع بعض الإشارات عند محمد باقر الصدر وأحمد رحماني، وبعد ذلك سنلحظ ذكر هذا المبحث عند بعض المنظرين المتأخرين، ومنهم محمد السيد عوض وزاهر بن عواض الألمعي وغيرهم، رغم أنهم لم يضيفوا شيئا إلى ما ذكره كلا من مصطفى مسلم والخالدي.

والحقيقة تقال أن أهم من أثار علاقة التفسير الموضوعي ببعض علوم القرآن هو مصطفى مسلم خاصة علاقة التفسير الموضوعي للسورة القرآنية بعلم المناسبات، والتفسير الموضوعي للسورة نوع من أنواع التفسير الموضوعي، أما من ركز ودرس علاقة التفسير الموضوعي بالتفسير التحليلي فهو الخالدي، كما أنه وضح علاقة التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني مع علم غريب القرآن ومفرداته، والمصطلح القرآني كما هو معلوم نوع ثالث من أنواع التفسير الموضوعي.

أشار مصطفى مسلم عند حديثه عن مناهج البحث في التفسير الموضوعي إلى النوعين الأساسيين في التفسير الموضوعي وهما التفسير الموضوعي للموضوع القرآني ثم التفسير الموضوعي للسورة القرآنية، وفي ختام هذا المبحث قدم مبحثا أسماه "صلة التفسير الموضوعي بالأنواع الأخرى من التفسير"، وهنا تحدث عن علاقة التفسير الموضوعي بالتفسير التحليلي مؤكدا على عدم إمكانية الفصل والقطع بين أنواع التفسير بحيث يكون لكل واحد منها مجاله ونتائجه[1]، والاختلاف بينها إنما هو اختلاف مناهج وطرائق، وليس اختلاف مجال وهدف، فمجال البحث واحد هو كلام الله تعالى، وأما الهدف فواحد كذلك هو بيان مراد الله تعالى من آياته بحسب الطاقة البشرية، ثم يأتي مصطفى مسلم للقول:«وبعض أنواع التفسير تعتبر أساسا للانطلاق منه إلى غيره فلا يستغنى عنه المفسر الباحث في أي نوع من أنواع التفسير»[2]، و يقصد بذلك التفسير التحليلي الذي يعتبر الركيزة الأساسية لأنواع التفسير الأخرى، ومنها التفسير الموضوعي، وكذا التفسيران الإجمالي والتفسير المقارن.

أما بالنسبة لصلاح عبد الفتاح الخالدي فالتفسير عنده نوعان تفسير موضعي وتفسير موضوعي، والموضعي يشمل التفسير التحليلي والمقارن والإجمالي، أما الموضوعي فيقابل تلك الأنواع مجتمعة، والتفسير الموضعي تفسير يلتزم مكانا وموضعا واحدا لا يتعداه إلى غيره إلا بعدما يكمل دراسته وبحثه سواء كان آية واحدة أو سورة واحدة كذلك، وهذا ما قدمه التفسير على مر العصور والعهود السابقة من تاريخ المسلمين، وفي مقابل ذلك نجد التفسير الموضوعي يأخذ موضوعا معينا ويقوم خلال دراسته بجولة في القرآن كله غير ملتزم بآية واحدة أو موضع واحد، بل ينتقل من آية إلى أخرى ومن سورة إلى غيرها باحثا عن طريق معالجة السور المختلفة والآيات المتعددة لهذا الموضوع[3].

عندما تحدث الخالدي عن العلاقة بين التفسير الموضعي والتفسير الموضوعي أشار إلى ما قدمه محمد باقر الصدر من أن التفسير التحليلي ينطلق من النص ويعود إليه، بينما أن التفسير الموضوعي ينطلق من الواقع ويعود إلى النص، والتفسير التحليلي يقدم الدلالات التفصيلية الجزئية،

---

[1] مصطفى مسلم، المرجع السابق، ص52.

[2] المرجع نفسه، ص52.

[3] صلاح عبد الفتاح الخالدي، المرجع السابق، ص46-47.

بينما التفسير الموضوعي يجمع هذه الدلالات المتفرقة ليستخرج منها تصورا قرآنيا متكاملا حول الموضوع قيد الدراسة[1].

يؤكد الخالدي بعد ذلك على أن التفسير الموضعي والموضوعي مرحلتان متكاملتان لا يجوز القيام بالثانية دون الأولى، وكما قال:"يجب على من أراد الخوض في التفسير الموضوعي [...]أن يتمتع بعلم تفسيري تحليلي، وأن يقرأ في كتب التفسير الموضعي، على اختلاف تياراتها ومدارسها. وبعد أن يتمكن من هذه المرحلة [...] ينتقل إلى المرحلة الثانية، فينظر في موضوعات القرآن وحقائقه"[2]، فالتفسير التحليلي شرط للتفسير الموضوعي ومرحلة لا يستغنى عنها للبحث في موضوعات القرآن.

تحدث بعض المنظرين مثل محمد السيد عوض عن علاقة التفسير الموضوعي بالأنواع الأخرى لكن حديثه ذلك كان سطحيا حيث قدم لنا تعريفا بسيطا لتلك الأنواع مع ذكر بعض التفاسير التي يمكن اعتبارها من التفسير الإجمالي أو المقارن أو التحليلي[3]،وعلى نفس المنوال تحدث زاهر بن عواض الألمعي عن الفرق بين التفسير الموضوعي والأنواع الأخرى للتفسير لكن حديثه لم يتعد التعريف بهذه الأنواع وذكر أهم المؤلفات فيها فقط دون بيان لعلاقة هذه الأنواع بالتفسير الموضوعي[4].

---

[1] المرجع السابق، ص49.

[2] المرجع نفسه، ص50.

[3] محمد محمد السيد عوض، **التفسير الموضوعي نماذج رائدة في ضوء القرآن الكريم**، مكتبة الرشد ناشرون، ط2: 1426هـ-2005م، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص65-68.

[4] زاهر بن عواض الألمعي، **دراسات في التفسير الموضوعي للقرآن الكريم**، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط4: 1428هـ- 2007م، ص65-68.

المبحث الثاني: علاقة التفسير الموضوعي بالتفسير الإجمالي

التفسير الإجمالي هو تفسير "يقدم المعنى الإجمالي للآيات، بدون توسع أو تفصيل"[1]، فهذا النوع يقوم على الإجمال والإيجاز والاختصار بدون إشارة إلى المباحث التفصيلية سواء كانت عقدية أو فقهية أو لغوية أو غيرها، فالمفسر يعمل على تفسير القرآن كله على حسب ترتيب التلاوة مستعرضا الآيات بعضها تلو بعض، بصورة مختصرة مبسطة سهلة، يمكن من خلالها توصيل المعنى العام للآية أو الآيات لمعظم الناس على اختلاف مستوياتهم وتخصصاتهم.

ومن أبرز التفاسير التي تمثل هذا النوع تفسير الجلالين السيوطي والحلي، وهذا بالنسبة للتفاسير القديمة، أما بالنسبة للتفاسير المعاصرة فنجد المصحف المفسر لمحمد فريد وجدي.

تظهر أهمية التفسير الإجمالي في إعطاء المعنى العام للآية أو لمجموع آيات معينة، وهذا المعنى الإجمالي يساعد الباحث في التفسير الموضوعي عند صياغته لعناصر الموضوع قيد الدراسة سواء كان الأمر متعلقا بالتفسير الموضوعي للسورة القرآنية أو التفسير الموضوعي للموضوع القرآني.

يقول مصطفى مسلم عن دراسة موضوع قرآني:"لابد من تقسيم الموضوع إلى عناصر [...] وللتعبير عن العنصر الذي استنبطه من الآيات، لامناص من اللجوء إلى التفسير الإجمالي ليقرر هذا العنصر ويوضحه ويشرحه ويسوق له الأدلة"[2]، فالمعنى الإجمالي يسهل مهمة المفسر ويعطيه الفكرة العامة التي تشكل عنصرا من عناصر الموضوع قيد الدراسة.

ولعل أبرز مثال على أهمية المعاني الإجمالية ما يقدمه أحمد مصطفى المراغي في تفسيره من إشارة إلى المعاني الإجمالية لمجموع الآيات التي يفسرها، فهذه المعاني الإجمالية تعتبر تلخيصا مهما تشكل بذاتها عناصر يسهل استخدامها في تشكيل بناء الموضوع القرآني لإعادة إخراجه وصياغته وتفسيره حتى يسهل الوصول إلى تصور عام عما جاء في كتاب الله تعالى حول موضوع الدراسة.

وهذه الطريقة في العرض العام لمجموعة من الآيات القرآنية استقاها أحمد مصطفى المراغي من مدرسة المنار التي تركز على بيان السنن والقوانين الإلهية المبثوثة في ثنايا القرآن الكريم، فهذه الطريقة في التفسير تفتش عن القوانين وتقوم بعرضها بشكل إجمالي كما تقوم من جهة أخرى بشرحها ومحاولة فهم الواقع المتغير في إطارها.

لا يمكن لغير الباحث في التفسير الموضوعي إدراك أهمية التفسير الإجمالي لأن هذه الملخصات العامة للآيات تمكن الباحث من صياغة عناصر الموضوع القرآني فبالاستعانة بتلك الملخصات يمكن تحديد الموضوعات الجزئية للموضوع القرآني أو للسورة القرآنية، وهذا ما يسهل عمل الباحث خاصة عند محاولة تحديد هيكل وهندسة البحث.

المبحث الثالث: علاقة التفسير الموضوعي بالتفسير المقارن

بالنسبة للتفسير المقارن فإن الباحث في التفسير الموضوعي عليه أن يطلع على معظم التفاسير ويقارن بينها ويأخذ بما يراه صالحا لدراسة ويسجل الهفوات التي لاحظها على أعمال المفسرين السابقين له، فلكل مفسر منهجه الخاص وأهدافه ورؤيته، والمنهج المقارن هو الأداة للتمييز بين المفسرين واستخلاص أحسن الأقوال وأصوبها لاستخدامها في توضيح الموضوعات القرآنية أو كشف موضوعات السور.

---

[1] صلاح عبد الفتاح الخالدي، المرجع السابق، ص31.

[2] مصطفى مسلم، المرجع السابق، ص54.

يؤكد مصطفى مسلم دائما على أن اختلاف المناهج التفسيرية ليس اختلاف انقطاع وتضاد بل اختلاف تنوع وتعدد، والهدف واحد، وبعض الأنواع تخدم بعضها البعض[1]، فلا يمكن مثلا الحديث عن التفسير المقارن بغير التفسير التحليلي، بل إن التفسير التحليلي هو القاعدة لمعظم المناهج الأخرى خاصة منها المقارن والموضوعي.

وفي التفسير المقارن لا بد من الإحاطة "بأقوال المفسرين الذين كتبوا في تفسير الآيات ليدرك الذي لم يخرج عن روح النص [...]عن المفسر الذي تعسف في تأويل هذه الآيات وحملها ما لم تحتمل"[2]، هذا من جهة المقارنة، وهناك هدف آخر أهم بالنسبة للتفسير الموضوعي قال مصطفى مسلم:"وكثيرا ما تتباين أقوال المفسرين الذين كتبوا في تحليل النص القرآني بحيث لا يمكن الجمع بينها [...] فلا بد للمفسر [...] من وقفة متأنية دقيقة [...] للترجيح بين هذه الأقوال [...] وليختار القول المناسب لموضوعه من هذه الأقوال بغية توضيح عناصر الموضوع"[3]، والحقيقة تقال أنه هذا لا يدخل في عمل المفسر في مجال التفسير الموضوعي، فالمقارنة بهدف تقييم مناهج المفسرين ومدى التزامهم بها ليس من الأهداف الأساسية للباحث في التفسير الموضوعي، بل هي من أهداف المفسر المقارن، وإنما الهدف الرئيس من استخدام التفسير المقارن في التفسير الموضعي هو الاطلاع على معظم أقوال المفسرين ثم اختيار المناسب منها للموضوع خاصة عندما تختلف أقوال المفسرين وتتباين إلى حد لا يمكن معه الجمع بينها، أما إن اتفقت على قول واحد فلا ريب من الأخذ به.

بعض الباحثين يرى أن المقارنة بين نصوص المفسرين للتعرف على مناهجهم ومدى التزامهم بها من أعمال الباحث في التفسير الموضوعي، مثلما يذكر محمد محمد السيد عوض وزاهر بن عواض الألمعي، قال محمد محمد السيد عوض عند الحديث عن التفسير المقارن:"يقوم الباحث فيه بالمقارنة بين نصوص المفسرين مع اختلاف مناهجهم ومشاربهم [...] ليتعرف على منهج كل مفسر وطريقته في موضوعه ومدى التزامه بمنهجه [...] مبينا أن كل مفسر قد تأثر بالفن الذي تغلب عليه وتخصص فيه"[4]، ثم يضيف قائلا:"وهذه المقارنة [..] إنما تكون خاصة بسورة قصيرة أو موضوع معين وذلك مثل المقارنة بين عدة تفاسير في موضوع زيادة الإيمان ونقصانه..."[5].

وكما ذكرنا من قبل هذا من صميم عمل الباحث في التفسير المقارن وليس من عمل الباحث في التفسير الموضوعي، وأكثر من ذلك هو اختراع لنوع من التفسير يجمع بين المنهجين الموضوعي والمقارن في لون جديد يصعب تحقيقه نوعا ما في الواقع العلمي.

وعليه فاستخدام الباحث في التفسير الموضوعي للتفسير المقارن إنما لملاحظة اختلاف المفسرين واختيار أحسن الآراء الخادمة للموضوع المفيدة للدراسة والمؤيدة لها، فاستخدام المنهج المقارن هنا ليس من صميم عمل الباحث في التفسير الموضوعي بل هو استخدام لما توصل إليه أصحاب هذا المنهج من مقارنة وتقييم واستخراج للآراء القوية التي يعتد بها في الموضوع قيد الدراسة والبحث.

---

[1] مصطفى مسلم، المرجع السابق، ص52.

[2] مصطفى مسلم، المرجع نفسه، ص53.

[3] ينظر: مصطفى مسلم، المرجع نفسه، ص54.

[4] محمد محمد السيد عوض، التفسير الموضوعي نماذج رائدة في ضوء القرآن الكريم، ص68.

5 المرجع نفسه.

المحاضرة الرابعة
أنواع التفسير الموضوعي

المبحث الأول: التفسير الموضوعي التجميعي

المبحث الثاني: التفسير الموضوعي الكشفي

المبحث الثالث: التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني

إذا تتبعنا تطور الحديث في أنواع للتفسير الموضوعي، فإننا سنجد أن الأمور لم تكن واضحة كل الوضوح منذ البداية، فهذا فتح الله سعيد والذي طبع كتابه "المدخل في التفسير الموضوعي" سنة 1986م، يقسم التفسير الموضوعي باعتبار الرابطة إلى نوعين: النوع الأول: التفسير الموضوعي العام، وهو الذي بين أطراف موضوعه وحدة في الغاية فقط، وليس في أصل المعنى، ويضرب لذلك مثال أحكام القرآن، أقسام القرآن...، وخلال الحديث عن هذا النوع يبين رفضه لما يسمى بالوحدة الموضوعية في القرآن كله، أو سورة منه[1]، لهذا يقول: «وأرى -والله أعلم- أن هذا الضرب من الدراسات لا يدخل في التفسير الموضوعي»[2]، ثم يأتي إلى النوع الثاني ويسميه التفسير الموضوعي الخاص، وهو الذي يقوم على وحدة المعنى والغاية بين أطرافه وأفراده، فتكون الرابطة بينها خاصة وقريبة، ويضرب لذلك مثلا: موضوع "اليهود في القرآن"، و"الصبر في القرآن"[3].

وعندما جاء الحديث عن مناهج التفسير الموضوعي قدم لنا تقسيما آخر وهو التفسير الموضوعي الوجيز (عندما يكون مقالة أو خطبة، أو حديثا إذاعيا)، والتفسير الموضوعي الوسيط وفيه يعرض الباحث الموضوع من خلال سورة (مثل العقيدة في سورة الشورى)، أو من خلال مجموعة سور، أو من خلال القرآن كله (مثل التوحيد، المعية،التبعية، العلم في القرآن الكريم)، ثم التفسير الموضوعي البسيط، وهو الذي يقوم على الاستقراء، والإحصاء الشامل لموضوع، فيجمع المفسر آياته كلها[4]. فكأن فتح الله سعيد يرى أن اسم الموضوع محدد مسبقا في الوسيط، أما في البسيط فالموضوع يأتي تباعا بعد جمع الآيات.

وكل هذه التقسيمات خاصة الأخيرة والتي تعتمد على حجم المجال (وجيز- وسيط- بسيط)، إنما تنم عن ضبابية وتداخل فيما بين هذه الأقسام، وهذا الشيء طبيعي في تطور العلوم والمناهج. وفي الأخير، وعند الحديث عن نشأه وتطور التفسير الموضوعي يصل فتح الله سعيد إلى أن التفسير الموضوعي منحصر في نوع واحد، يقول: «وعلى هذا يتحدد مصطلح التفسير الموضوعي الآن في هذا النوع الخاص، الذي يتلخص منها موضوعا واحدا».[5]

خلاصة القول أن الرجل أخذ بعين الاعتبار التفسير الموضوعي المتعلق بالموضوع ولم يعر اهتماما للذي يتعلق بالسورة ولا للخاص بالمصطلح.

إذا نظرنا إلى من جاء بعده، كمصطفى مسلم مثلا، والذي طبع كتابه سنة 1989 م، فإننا سنلحظ تطورا في تفريع التفسير الموضوعي إلى أنواع عدة، فعند حديثه عن ألوان التفسير الموضوعي نجده يتحدث عن اللون الأول، وبدون أن يعطي له اسما، قال عنه: «أن يتتبع الباحث لفظة من كلمات القرآن ثم يجمع الآيات التي ترد فيها اللفظة [...] يحاول استنباط دلالات الكلمة من خلال استعمال القرآن الكريم لها»[6]. ثم يضيف قائلا عن اللون الثاني: «تحديد موضوع ما يلحظ الباحث تعرض القرآن له بأساليب متنوعة في العرض والتحليل والمناقشة والتعليق».[7]

ويبدو أن الأمور لم تكن واضحة عند مصطفى مسلم بمثل وضوحها عند فتح الله سعيد بخصوص هذا اللون، فهو يعتبر أن ما كتب في إعجاز القرآن وأمثال القرآن داخلا في هذا اللون، وهذا

---

[1] فتح الله سعيد، المرجع السابق، ص 24-25.
[2] المرجع نفسه، ص 25.
[3] المرجع نفسه، ص 25.
[4] المرجع نفسه، ص 26-27.
[5] المرجع نفسه، ص33.
[6] مصطفى مسلم، م،س، ص 23.
[7] المرجع نفسه، ص 23.

خطأ تجنبه فتح الله سعيد، قال مصطفى مسلم: «ولقد كثرت المؤلفات قديما وحديثا في هذا اللون من التفسير الموضوعي فما كتب إعجاز القرآن والناسخ والمنسوخ في القرآن وأحكام القرآن وأمثال القرآن ومجاز القرآن... قديما إلا أمثلة ناطقة على أهمية هذا اللون من التفسير عند السلف الصالح من علماء هذه الأمة، وكذلك الموضوعات المختلفة المعاصرة المتعلقة بمجالات المعرفة المختلفة [. . .] سواء كانت هذه المجالات مما يتعلق بالكون المحيط بالإنسان من أرض وسماوات [...] أو مما يتعلق بالإنسان خلقه وتكوينه [...] أو بالحياة الاجتماعية...»[1]. وعليه، فأمثال القرآن وأقسام القرآن في الحقيقة ليست من التفسير الموضوعي، وإنما الذي يدخل في التفسير الموضوعي إنما هي الموضوعات المختلفة المعاصرة المتعلقة بالمجالات المعرفية المختلفة فقط.

اللون الثالث يتعلق بالسورة القرآنية حيث يبحث عن الهدف الأساسي من السورة الواحدة، ويكون هذا الهدف هو محور التفسير الموضوعي في السورة[2].

ما يلاحظ هنا أن مصطفى مسلم وضحت لديه ألوان التفسير الموضوعي، وتحددت في ثلاثة ألوان فقط، بخلاف فتح الله الذي أغرق نفسه في تقسيمات مختلفة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ تقبل مصطفى مسلم للنوع المتعلق بالسورة، والذي رفضه فتح الله سعيد، ثم إن فتح الله لم يتحدث عن التفسير المتعلق بالمفردات القرآنية، ولكن مصطفى مسلم اعتبره لونا من ألوان التفسير الموضوعي. ورغم هذا الوضوح عند مصطفى مسلم إلا أنه لم يعط لهذه الألوان أسماء اصطلاحية.

بالنسبة لمحمد باقر الصدر، والذي صدر كتابه "السنن التاريخية في القرآن" سنة 1408 هـ-1989م، ومع العلم أنها دروس ألقيت على كبار العلماء في الحوزة العلمية بقم سنوات السبعينيات فلا غرابة أن نجده يتناول بالدرس نوعا واحدا فقط هو التفسير الموضوعي (التوحيدي) المتعلق بالموضوعات القرآنية.

ومن الملاحظ كذلك أن كتاب صلاح عبد الفتاح الخالدي قد ظهر في 1997 م، وكتاب أحمد رحماني في سنة 1998 م، إلا أن صلاح عبد الفتاح الخالدي تناول التفسير الموضوعي بالتقسيم إلى ثلاثة ألوان، بينما أحمد رحماني لا يتعرض إلا إلى قسمين فقط. وقد أطلق الخالدي على هذه الأقسام اسم الألوان، ألوان التفسير الموضوعي[3]، وهي على التوالي:

1- التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني.
2- التفسير الموضوعي للموضوع القرآني.
3- التفسير الموضوعي للسورة القرآنية.

والخالدي هنا يتابع خطوات أستاذه مصطفى مسلم، والتي سماها بهذا الاسم، أما بالنسبة لأحمد رحماني فإنه لا يجعل التفسير الموضوعي إلا قسمين، أما الأول فأعطاه اسم التفسير التجميعي، والثاني اسم التفسير الكشفي.

يقول أحمد رحماني:«يفرق الدكتور عبد الحق الفرماوي بين منهجين في التفسير الموضوعي هما:1- المنهج التجميعي التوحيدي.2-المنهج الموضوعي السوري الذي ينطلق من الذي ينطلق من البحث في وحدة الموضوع في السورة الواحدة وهو الذي أسميناه هنا. منهج التفسير الموضوعي الكشفي»[4]، وعليه فمصطلح التجميعي من اختراع عبد الحق الفرماوي، أما مصطلح الكشفي فمن عند

[1] المرجع السابق، ص 27-28.
[2] المرجع نفسه ، ص 28.
[3] صلاح عبد الفتاح الخالدي، مصدر سابق، ص 52.
[4] أحمد رحماني، مصدر سابق، ص 104.

عمل أحمد رحماني، وهذا الأخير لا يشير إلى مسألة المصطلح القرآني وربما يعود هذا إلى أنه لم تكن لديه القناعة التامة باعتباره نوعا من أنواع التفسير الموضوعي، رغم أن هناك من نبه إليه قبل ذلك خاصة مصطفى مسلم، والذي لم يقدم لنا نموذجا تطبيقيا لهذا اللون رغم إشارته له، وخلاصة القول أن الحديث عن أنواع التفسير الموضوعي تطور من الإشارة إلى نوع واحد فقط إلى أن وصل إلى ثلاثة أنواع، ونحن هنا سنختار الأسماء الاصطلاحية التي وضعها أحمد رحماني، فهذه الأنواع هي:

1- التفسير الموضوعي التجميعي.
2- التفسير الموضوعي الكشفي.
3- التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني.

المبحث الأول: التفسير الموضوعي التجميعي

يعرف فتح الله سعيد هذا النوع بالشكل التالي:«جمع الآيات الكريمة ذات المعنى الواحد، ووضعها تحت عنوان واحد، والنظر فيها بما يؤلف موضوعا واحدا، مستخرجا من الآيات الكريمة على هيئة مخصوصة»[1]، ومن الملاحظ في تعريف فتح الله السعيد عدم إشارته إلى المنطلق في تحديد الموضوعات هل هو النص أم الواقع، لهذا جاءت التطبيقات التي قدمها تدور حول موضوعات مستخرجة من القرآن، منها مثلا: الوحدانية، المعية، التبعية وغيرها.

وكما قلنا من قبل فإن محمد باقر الصدر يؤكد على الانطلاق من الواقع، رغم أنه لا يهمل رؤية الذين يلتزمون النص، لأن الموضوعية في رأيه تحتمل معنيين، الأول بمعنى أن الموضوع يبدأ من الواقع الخارجي (الوضع الخارجي)، وكذلك المعنى الثاني حيث يرى أن كون التفسير موضوعيا، باعتبار أنه يختار مجموعة من الآيات تشترك في موضوع واحد[2]، وعليه فمحمد باقر الصدر لا يلغي المعنى الثاني، ولكنه يؤكد دائما على المعنى الأول، والذي استخرجه من عمل الفقهاء.

الانطلاق من النص في تحديد الموضوعات نجده حاضرا في تعريف مصطفى مسلم، رغم أنه يتدارك في آخر الأمر هذه المسألة، قال عن اللون الثاني: «تحديد موضوع ما يلحظ الباحث تعرض القرآن الكريم له بأساليب متنوعة في العرض والتحليل والمناقشة والتعليق.... وهذا اللون من التفسير الموضوعي هو المشهور في عرف أهل الاختصاص»[3]، ثم يضيف: «وكذلك الموضوعات المختلفة المعاصرة... حيث ربطها الباحثون بالقرآن الكريم»[4]، والمثال التطبيقي الذي قدمه مسلم لهذا النوع هو الألوهية من خلال القرآن الكريم، وعليه فرغم التأكيد على أن المنطلق قد يكون من مجالات الحياة المتنوعة إلا أن النماذج التطبيقية دائما ما يكون منطلقها النص وليس الواقع

ومحمد باقر الصدر ورغم ما يؤكد عليه كما ذكرنا، إلا أنه في تطبيقاته لا يخرج كثيرا عن هذا المنهج، وللنظر في تطبيقاته والموضوعات التي درسها هي: السنن التاريخية في القرآن، عناصر المجتمع في القرآن، القرآن والعلاقة الاجتماعية، فبالنسبة للموضوع الأول فلا ريب أن الانطلاقة كانت من النص، في محاولة للرد على الفكر الغربي الذي يهتم بالتغيير الاجتماعي وحتميته، وهل تحكمه قوانين أم أنه يسير بطريقة اعتباطية، وبالنسبة للدراسات الأخرى فلا جدال في أنها تنطلق من الواقع الفكري والفلسفي الذي تسيطر عليه المذاهب الفكرية الغربية مثل الرأسمالية والاشتراكية. وهو هنا يحاول الرد على النظرية الماركسية، والتي كان لها الرواج الكبير والتأثير المتعاظم في النخبة المثقفة في البلاد العربية والإسلامية، فكان لزاما مواجهتها بنظريات في مستوى عال من الطرح الفلسفي لبيان الرؤية الإسلامية المستقاة من القرآن الكريم.

إذا عدنا إلى الخالدي فإنه عندما يتناول التفسير الموضوعي للموضوع القرآني يقدم تعريفا عاما، قال: «هذا اللون من التفسير الموضوعي يهتم بموضوعات القرآن العامة، حيث يختار الباحث أحد هذه الموضوعات، وينظر في آيات القرآن التي عرضته، ويستخرج منها الدلالات المختلفة»[5]، ثم يضرب لذلك أمثلة منها: نظام الحكم من خلال القرآن، الظلم والظالمون كما تحدث عنهم القرآن، الصبر في القرآن، طريق الدعوة في القرآن، الشخصية اليهودية من خلال القرآن.

---

[1] فتح الله سعيد، المرجع السابق، ص 33.
[2] محمد باقر الصدر، المرجع السابق، ص 37.
[3] مصطفى مسلم، المرجع السابق، ص 27.
[4] المرجع نفسه، ص 28.
[5] الخالدي، مصدر سابق، ص 54.

وعليه فالخالدي يرى أن المنطلق هو النص عموما، إلا أن أحمد رحماني المتأثر بمحمد باقر الصدر يقدم تعريفا آخر يركز فيه على النتيجة المرجوة لا على المنطلق، يقول عنه:«منهج يقوم بسبر أغوار الموضوعات من خلال القرآن الكريم كله للخروج بنظرية فيه أو تصور حوله»[1]. وهو هنا يغفل الحديث عن الواقع لأنه تناوله بإسهاب في حديثه عن خصائص التفسير الموضوعي، ويركز على النظرية والتصور التي يجب أن يتوصل إليها الباحث.

وأحمد رحماني يقدم لنا تطبيقا لهذا النوع، وهو "الران في القرآن"، وهذا الأنموذج يصلح لأن يكون تفسيرا موضوعيا بمصطلح القرآني لا للتفسير الموضوعي للموضوع القرآني. كما يقدم لنا موضوع أخر هو"اليتيم في خلال القرآن الكريم" و"حقوق الطفل من خلال القرآن الكريم"[2]، وهما موضوعان ينطلقان من الواقع الذي تعيشه المجتمعات المعاصرة.

[1] أحمد رحماني، مصدر سابق، ص 57.

[2] أحمد رحماني، **مناهج التفسير الموضوعي وعلاقتها بالتفسير الشفهي**، جدار للكتاب العالمي، عمان، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط: 2008، ص 20-70.

المبحث الثاني: التفسير الموضوعي الكشفي

لا يعتمد فتح الله سعيد هذا النوع من التفسير الموضوعي، قال: «وقد عد بعض العلماء في هذا النوع ما يسمى بالوحدة الموضوعية في القرآن كله، أو سورة فيه، بأن يجعل المفسر للسورة الكريمة هدفا ينتزعه من ملاحظة معانيها، ثم ينزل الآيات المتعددة في السورة لتحقيق هذا الهدف»[1]. وهو هنا يرد على أحمد السيد الكومي وعبد الحق الفرماوي، هذا الأخير الذي ظهر كتابه "البداية في التفسير الموضوعي - دراسة منهجية موضوعية" سنة 1977 م، ثم إن فتح الله سعيد يذهب أبعد من ذلك عندما يرفض علم المناسبات والذي يعده البعض أساس التفسير للسورة القرآنية، قال: «وأرى -والله أعلم- أن هذا الضرب من الدراسات لا يدخل في التفسير الموضوعي، لأن موضوعه وهو هدف السورة المتعددة الآيات أمر التماسي، اجتهادي، تختلف فيه الأنظار»[2]. ثم يضيف في مكان آخر: «ليس من التفسير الموضوعي الكتب التي عنيت ببيان المناسبات بين الآيات والسور، لأن هذه المناسبات هي أمور التماسية اجتهادية، فهي -إن صحت- صفة للنصوص، وليست نصوصا، ولذلك لا يصح إدراجها في كتب التفسير الموضوعي بنوعيه، ومنها كتاب "نظم الدرر في تناسب الآيات والسور" لبرهان الدين البقاعي (ت 885 هـ)، وهو كتاب فيه كثير من الاعتساف والتكلف»[3].

لكن مصطفى مسلم يهتم بهذا النوع اهتماما كبيرا، ويسميه اللون الثالث من التفسير الموضوعي، قال عنه: «يبحث في هذا اللون عن الهدف الأساسي في السورة الواحدة، ويكون هذا الهدف هو محور التفسير الموضوعي في السورة»[4]، ثم يضيف :«وسيجد الباحث أن لكل سورة شخصيتها المستقلة وأهدافها الأساسية»[5]، ومن شدة اهتمامه بهذا اللون عقد فصلا كاملا لعلم المناسبات والتفسير الموضوعي، فعرف المناسبة، وأتى بأقوال العلماء في إثباتها، وساق آراء الرافضين لهذا العلم، ثم تناول المناسبة في السورة الواحدة، والمناسبة في ما بين السور القرآنية، ثم تحدث عن أنواع المناسبات[6].

وعلى نفس المنوال قدم الخالدي التفسير الموضوعي للسورة القرآنية على أساس أنه لون من الألوان، ولم يعط له تعريفا اصطلاحيا، وإنما قال عنه: «يختار الباحث في هذا اللون من التفسير الموضوعي سورة من القران الكريم، وينظر فيها نظرة موضوعية [...] ويتعرف على موضوع السورة»[7].

ثم يتناول التطور التاريخي للاهتمام بهذا اللون، مثل استشراف الزمخشري، والرازي للوحدة الموضوعية للسورة القرآنية، ويشر إلى عمل البقاعي في تفسيره "نظم الدرر"، حتى يصل بنا إلى المعاصرين، مثل محمد رشيد رضا، ومحمد الطاهر بن عاشور وسعيد حوى وسيد قطب.

وفي المجال نفسه ركز على عمل العالم الهندي عبد الحميد الفراهي في تفسير "نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان" الذي له آراء سديدة في الوحدة الموضوعية للقرآن. كما أشار إلى السلسلة التي كتبها عبد الحميد طهماز بعنوان "من موضوعات سور القرآن"، وكذلك جهد الشيخ محمد الغزالي والذي طبع بعنوان "نحو تفسير موضوعي السور القرآن الكريم". وبعد ذلك ينتقل إلى جهود أخرى

---

[1] فتح الله سعيد، مصدر سابق، ص 24-25.
[2] المرجع نفسه، ص 25.
[3] المرجع نفسه، ص 33.
[4] مصطفى مسلم، مصدر سابق، ص 28.
[5] المرجع نفسه، ص 29.
[6] المرجع نفسه، ص 57-91.
[7] الخالدي، مصدر سابق، ص 56.

منها: "الوحدة الموضوعية في سورة يوسف" لمحمد حسن باجودة، و"تفسير سورة الحجرات" لناصر العمر، و"تدبر سورة الفرقان في وحدة موضوع" لعبد الرحمن حسن حنبكة الميداني.

قبل أن يقدم تعريفا للتفسير الموضوعي الكشفي، قام أحمد رحماني تعريف المنهج، فقال: «المنهج في حقيقته مجموعة من القواعد المنظمة التي يعتمد عليها الباحث في رؤيته التحليلية أو التفسيرية، سواء كانت منظمة في إطار العلاقات الشرعية أو الإنسانية أو أي مجال ثقافي آخر، و يتأثر بالموضوع وروح الدارس وتصوره»[1]، وبعد أن عرف منهج التفسير الموضوعي التجميعي -كما أسلفنا من قبل- قدم تعريفا لمنهج التفسير الموضوعي الكشفي إذ قال:«يقوم المنهج الكشفي بسبر أغوار السورة القرآنية الواحدة لاكتشاف موضوعها وللخروج بتصور محدد حول موضوعها»[2].

بقي أحمد رحماني وفيا لرأي محمد باقر الصدر الذي ذهب إلى وجوب الخروج بتصور أو نظرية حول الموضوع، رغم أنه في هذا النوع من التفسير الموضعي لا يمكن الانطلاق من الواقع، بل من النص، النص القرآني الذي يفرض نفسه فرضا، رغم أننا -نقوم حسب هذا المنهج- بتفكيك السورة إلى عناصر (مجموعة آيات) والبحث في موضوعاتها الجزئية، ثم إعادة تركيبها للوصول إلى تصور حول السورة.

[1] أحمد رحماني، **التفسير الموضوعي نظرية وتطبيقا**، ص 56.
[2] المرجع نفسه، ص 57.

المبحث الثالث: التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني

لا يهتم الكثير من الباحثين بهذا النوع من التفسير الموضوعي، ففتح الله سعيد ومحمد باقر الصدر مثلا لا يشيران إليه، وسار على نهجهم الأستاذ أحمد رحماني، وإنما اللذان اهتما به هما مصطفى مسلم وصلاح عبد الفتاح الخالدي. يقول مصطفى مسلم في هذا اللون:«أن يتتبع الباحث لفظة من كلمات القرآن الكريم ثم يجمع الآيات التي ترد فيها اللفظة أو مشتقاتها من مادتها اللغوية، وبعد جمع الآيات والإحاطة بتفسيرها يحاول استنباط دلالات الكلمة من خلال استعمال القرآن الكريم لها»[1].

ثم ينبه إلى أن كتب غريب القرآن، والأشباه والنظائر هي العمدة في مثل هذه الأبحاث، إلا أن دلالات الكلمة في تلك المؤلفات بقيت تدور في دائرة الموضع الذي جاءت فيه، ولم يقوموا بربطها بغيرها في السور الأخرى. هكذا ينتقد مصطفى مسلم عمل المتقدمين أما بالنسبة للمعاصرين «فقد تتبعوا الكلمة وحاولوا الربط بين دلالاتها في مختلف المواضع»[2].

على المنوال نفسه يجعل الخالدي هذا النوع هو اللون الأول من التفسير الموضوعي قال: «يختص هذا اللون بالمصطلحات والمفردات القرآنية»[3]، ويمثل لذلك بمصطلحات: السلم، الجهاد، الأمة، العدل، الأمانة، المنافقون، وعندما يعود إلى أصول هذا النوع يرجع بنا إلى "مفردات ألفاظ القرآن" للراغب الأصفهاني، و"اصطلاح الوجوه والنظائر في القرآن" للخطيب الدامغاني[4]، و"عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ" للسمين الحلبي، أما الأمثلة التطبيقية لهذه اللون في العصر الحاضر فمنها "الخلافة في الأرض" و"الأمة في دلالتها العربية والقرآنية" لأحمد حسن فرحات.

بقي أن نشير هنا إلى أن المصطلح قد نستخرجه من النص، وقد نأتي به من الواقع، فهناك بعض المصطلحات تفرض نفسها أصلها من القرآن مثل: الأمة، الجهاد، وهناك مصطلحات يفرضها العصر علينا، يجب أخذها من الواقع الفكري، خاصة مع ظهور مشكلة المفاهيم، لأن المفاهيم تحمل تفسير الفكر للظواهر الاجتماعية والكونية المعاصرة. مثل مفاهيم: الأمة، الدولة، المساواة، التنوير، الحداثة، رأس المال، طبقات المجتمع، الصراع، السلام وغيرها من المصطلحات التي أنتجتها الحضارة الغربية، والتي تحتاج إلى تعديل وتوجيه حسب النظرة والرؤية الإسلامية، وأول ما نستعين به في ذلك القرآن الكريم. ولا غرابة في أن يقوم محمد باقر الصدر بدراسة مسألة عناصر المجتمع والعلاقات الاجتماعية في ضوء القرآن الكريم.

---

[1] مصطفى مسلم، مرجع سابق، ص 23.

[2] مصطفى مسلم، مرجع سابق، ص 23-24.

[3] الخالدي، مرجع سابق، ص 52.

[4] الدامغاني، الحسين بن محمد، **إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم**، ت: عبد العزيز سيد الأهل، دار العلم للملايين، بيروت، ط1: 1970م.

المحاضرة الخامسة:
نماذج تطبيقية
للتفسير الموضوعي

المبحث الأول: نماذج تطبيقية للتفسير الموضوعي التجميعي

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية للتفسير الموضوعي الكشفي

المبحث الثالث: نماذج تطبيقية للتفسير الموضوعي للمصطلح القرآني

سنحاول تقديم بعض النماذج التطبيقية لمنهج التفسير الموضوعي مع القيام بدراستها وتقييمها انطلاقا من الجانب النظري للمنهج، و قبل ذلك يجدر بنا تسجيل ملاحظة نراها مهمة وهي أن بعض النماذج كانت سابقة للظهور قبل التنظير للمنهج مثل موضوع "العرب في القرآن" للشيخ عبد الحميد بن باديس، وكذلك بعض النماذج التي طبقت المنهج دون إدراك أصحابها له، مثل العمل القيم الذي قدمه عادل عبد الله القلقيلي حول الهندسة الإلهية للسورة القرآنية -كما سماها- وهي تدخل ضمن التفسير الموضوعي للسورة القرآنية، بل وأكثر من ذلك فهي في رأيي تمثل النموذج الناصع لتطبيق هذا المنهج.

إن الهدف الأساسي من التعرض بالدراسة لهذه النماذج هو تقريب طريقة استخدام المنهج للطلبة المقبلين على استعماله سواء في بحوثهم ودراساتهم، أو حتى في عملهم الدعوي المباشر في المدارس والمساجد. ومما يجب التأكيد عليه هو المرونة في استخدام المنهج، ذلك أن الجانب التطبيقي يختلف عن التنظير وما تقوله القواعد، لأن التطبيق هو ممارسة مستمرة تبدأ بشكل بسيط مع بعض الأخطاء والهفوات وتستمر في التكامل حتى تقف وتشتد وتستوي على سوقها.

سنتعرض لمثال أو مثالين تطبيقيين كل نوع من أنواع التفسير الموضوعي لملاحظة طريقة استخدام المنهج، وكيفية استعمال الخطوات مع القيام بتقييم هذه النماذج للاستفادة من هذا المنهج في دراسة وتطبيق قواعده.

المبحث الأول: نماذج تطبيقية للتفسير الموضوعي التجميعي

نقترح لكيفية تطبيق خطوات ومراحل منهج التفسير الموضعي التجميعي نموذجا تطبيقيا للشيخ عبد الحميد بن باد يس وهو "العرب في القرآن"، وهذا النموذج كما هو معلوم سابق لظهور التنظير للمنهج.

ثم نعرض لنماذج جاءت بعد ظهور المنهج. ونركز على موضوع القرآن في القرآن لأحمد رحماني، ثم موضوع: منهج إبراهيم عليه السلام في الدعوة كما عرضه القرآن الكريم لعباس عوض الله عباس..

الأنموذج الأول: "العرب في القرآن".

عندما نطلع على موضوع العرب في القرآن سنجد أن من قاموا بتسجيله قد عملوا على تقسيمه إلى عناصر جزئية، وأولى هذه العناصر: "واجب المسلمين العناية بتاريخهم ومدنيتهم"، وفي هذا الفرع نلاحظ أن ابن باديس يريد من دراسة هذا الموضع إعادة تنبيه العرب إلى أن لهم تاريخ ومدينة عظيمة، وأن القرآن قد شرفهم بتشريف لغتهم انطلاقا من قوله تعالى: (إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا) [الزخرف: 3]، ثم يذهب إلى الحديث عن قومية العرب واعتزازهم بجنسهم.[1]

ينتقل بعد ذلك إلى عنصر آخر وهو خصائص الطبيعة العربية ويتناول فيه تعريف العرب بالقرآن من قوله عز وجل: (وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ) [الزخرف: 44]، وهذا التشريف يقتضي أعباء واجبة التنفيذ وفي العنصر التالي: "الفروق بين العرب و بني إسرائيل"، يوضح هذه الأعباء وأهمها إنقاذ أنفسهم وإنقاذ غيرهم، أما بنو إسرائيل فيلاحظ من خلال النصوص القرآنية أنهم لم يكلفوا إلا بإنقاذ أنفسهم، وهذا هو الفرق بينهم وبين العرب.[2] ثم يتحدث عن السر في اختيار العرب للرسالة العامة، وذلك يعود إلى أن صميم الجزيرة العربية كان عريقا في الصفات التي تسمى العصر لأجلها جاهليا، لكنه كان بعيدا عن الذل الذي يقتل العزة والشرف في النفوس[3].

---

[1] عبد الحميد بن باديس، تفسير ابن باديس، مرجع سابق، ص 504-505.

[2] المرجع نفسه، ص 505.

[3] ابن باديس، المرجع السابق، ص505.

وعلى هذا الأساس فإن إشكالية الدراسة عند ابن باديس هي كيفية إعادة العزة والإباء لنفوس العرب، والطريق إلى تصحيح تصورهم حول أنفسهم، لهذا نجد أن العنصر التالي هو "معلومات مغلوطة عن العرب" وهنا يؤكد على أن العرب مظلومون في التاريخ، والذي زاد في تأكيد هذه التصورات عنهم تقبيح القرآن لجاهليتهم، ولأجل تصحيح هذه التصورات يعود ابن باديس إلى القرآن نفسه، لأنه أنصفهم من جهة كما قبح جاهليتهم من جهة أخرى.

إنه يعيد طرح فرضية أخرى، تعيد النظر في تاريخ العرب، قال: «والتاريخ يجب ألا ينظر في جهة واحدة، بل ينظر من جهات متعددة»[1]، وهنا يبدأ في استعراض مدنيات العرب، ويبدأ بأمة عاد،**انطلاقا من قوله تعالى:** (فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً) [فصلت: 15]. النظرة التاريخية تبين أن عادا كانت أمة قوية بمؤهلات طبيعية لتعمير الأرض وبناء مدنية عظيمة، ولكن ما يعاب عليها هو استعمالها هذه القوة في البغي والطغيان.

ثم يعود إلى قوله عز وجل: (أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ {128} وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ {129} وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ {130} فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ {131}) [الشعراء: 128-131]، فهذه الآية تكشف نواحي من تاريخ العرب، وتظهر مبلغ مدنيتهم، ومحط الإنكار عليهم هو العبث في البناء الشامخ، والذي من المفروض أن يكون لمقاصد صالحة، لا للعبث واللهو والباطل.

ثم يعود إلى تحديد معنى المصانع، حيث يقول المفسرون إنها مجاري المياه، أو القصور، وابن باديس يرفض مثل هذه المعاني، ويذهب إلى أنها مصانع حقيقية للأدوات التي تستلزمها الحضارة ويقتضيها العمران[2]. ويستمر على هذا المنوال في تصحيح الصورة الخاطئة عن العرب، خاصة منها التي تقول أن العرب أمة شعر وبيان، وليست أمة بناء وعمران.

ثم يبدأ في تعداد الحضارات العربية الواحدة تلو الأخرى من إرم ذات العماد وثمود ثم اليمن ليأتي على قصة ملكة سبأ واعتمادهم الشورى ولو كان الحاكم امرأة كل ذلك ليؤكد على اعتداد العربي بقوميته، وهنا يصل إلى وجوب افتخار العربي والجزائري خاصة بجنسه وانتمائه في وجه الاستعمار الذي يعمل ليل نهار للحط من قيمة الشعوب المستعمرة والحط من معنوياتها وقيمها الدينية والحضارية.

ثم يذكر خصائص هذه الأمة العربية التي كلفت بحمل الرسالة وتحرير الناس من عبادة الأصنام ومن الرضوخ للطغاة والمتجبرين، ولا يتم ذلك إلا بالتحرر من عقدة النقص والتحرر من الصورة النمطية التي صنعها الاستعمار حول الجزائريين وغيرهم من الشعوب المستضعفة، ولن تتم مواجهة مكائد المستعمر إلا بالعودة إلى الإسلام والقرآن.

الأنموذج الثاني: "الران في القرآن"

عندما درس أحمد رحماني موضوع الران قسمه إلى مبحثين، تناول في الأول: حقيقته، تكونه، وعوامل تورمه، وفي الثاني: نتائج الران وآثاره.

لقد انطلق في دراسته من قوله عز وجل (وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ {10} الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ بِيَوْمِ الدِّينِ {11} وَمَا يُكَذِّبُ بِهِ إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ {12} إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ {13} كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ {14}) [المطففين: 10-14].

ويؤكد أن الران ظاهرة مرضية وحالة نفسية وعقلية عبر عنها القرآن بمفردات متعددة منها:

[1] المرجع نفسه، ص 510.

[2] المرجع نفسه، ص 512.

الأقفال، المرض، الختم، الوقر، العمى، الطبع، الغشاوة، الزيغ[1]، وحقيقة هذه الحالة أنها حجاب كثيف يطمس البصائر حتى لا تنعكس فيها صورة الحق جلية واضحة، لهذا ينتقل بعد ذلك لبيان كيف يتكون الران، ويصل إلى أن الران مكتسب عن طريق الإصرار على الذنوب.[2]

عندما يأتي إلى الحديث عن عوامل تورم الران وتضخمه يعود إلى قوله عز وجل: (وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاء وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلاَ يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إَلاَّ خَسَارًا {82}) [الإسراء: 82] ليصل إلى أن "عملية تورم الران وانتفاخه حتى يتمكن من القلوب والعقول والنفوس إنما مرده أصلا إلى العصيان المتكرر الذي يورث ما يشبه العناد، كما أن صفاء النفوس [...] إنما مرجعها أصلا إلى التوبة والرجوع إلى الله".[3]

هنا يطرح سؤالا **مهما** طرحه غيره **من** المفسرين: لماذا يزداد الكافر كفرا كلما سمع القرآن؟ ويجيب بعد ذلك أن القرآن يعمل في اتجاهين متعاكسين بحيث يكون كتاب هدى وكتاب إضلال في الوقت نفسه، والحالة الأخيرة سببها أن بعض الناس يقبل على النبي عليه الصلاة و السلام بخلفية مسبقة، تحمل بذور العداوة والحسد والتمسك بالسلطان فيؤدي ذلك إلى النفور والكفر، لأن المعاني السامية .تتعارض مع مكتسباتهم مما يحملهم على الصدود،[4] ومثل هؤلاء لا يمكن شفاؤهم إلا بالصدمات الكبرى لقوله تعالى: (فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ {84}) [غافر: 84].

في المبحث المتعلق بنتائج الران وآثاره يتناول آثار الران ومنها امتناع الفهم (الطبع القلبي)[5]، لقوله جل جلاله: (وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا أُوْلَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ) [محمد: 16]، ومن الآثار كذلك قسوة القلب لقوله تعالى: (فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِ) [المائدة: 13]، ثم الزيغ لقوله أيضا: (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ {5}) [الصف: 5]، ثم يتعرض للنسيان وعلاقته بالزيغ[6]، وفي الأخير يتعرض لحالة الغلف[7]، وهي حالة من حالات مرض الران لقوله عز وجل: (وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَل لَّعَنَهُمُ اللّه بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ {88}) [البقرة: 88].

يصل في الأخير إلى التصور العام حول هذا المرض فيقول: «إن الران مرض نفسي ينشأ عن الإصرار على الذنوب [...] ويتمظهر على حالات [...] فمنها: الأقفال، والمرض، والختم، والوقر، والعمى، والطبع، والغشاوة، والزيغ، و الغلف [...] و هذا المرض إذا بلغ مبلغا كبيرا يمنع صاحبه من فقه الموعظة وطرق الاستفادة منها، ومن ثم لا تزيده إلا نفورا وطغيانا...».[8]

لقد استطاع أحمد رحماني بدراسة هذا الموضوع تشريح المرض وبيان كنهه، وتقديم الإجابة عن كثير من التساؤلات، وقدم لنا خلاصة توضح التصور المستخرج من دراسة هذا المرض، وقد تمكن من استقراء الآيات وتصنيفها، وتحكم في تقسيم الموضوع إلى جزئيات، وقام بتصنيف الآيات تصنيفا

---

[1] أحمد رحماني، التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، ص 156.
[2] المرجع نفسه، ص 160.
[3] المرجع نفسه، ص 163.
[4] م،ن، ص 165.
[5] م،ن، ص 173.
[6] أحمد رحماني، المرجع نفسه، ص 187.
[7] المرجع نفسه، ص 197.
[8] المرجع نفسه، ص 199-200.

جيدا، وقدم فرضيات كتفسيرات مؤقتة ليدلل على صحتها بعد ذلك، كما تمكن من ربط عناصر الموضوع، وبنائه بناء محكما.

يبقى أنه لم يشر إلى إشكالية الموضوع ودواعي وأساب بحثه، رغم بداهيتها، وأظن أنه درس هذا الموضوع انطلاقا من الواقع الذي عاشه في مواجهة عتاة الشيوعيين، خاصة عندما يقوم بنقده الأدبي لرواياتهم، وهو المتخصص كما هو معلوم في النقد الأدبي، وخاصة في علم النفس الأدبي

الأنموذج الثالث: "منهج إبراهيم عليه السلام في الدعوة كما عرضه القرآن الكريم"

هذا الأنموذج قدمه عباس عوض الله عباس في كتابه محاضرات في التفسير الموضوعي، قسم هذه المحاضرة إلى مبحثين، تناول في الأول: صفات إبراهيم عليه السلام وأثرها في الدعوة، أما الثاني فكان حول أساليب إبراهيم الدعوية كما عرضها القرآن الكريم.

في التمهيد الذي قدمه للموضوع لم يشر إلى نشأة إبراهيم عليه السلام، ولم يوضح لنا أسئلة البحث، ودواعي التعرض لأسلوب دعوة إبراهيم عليه السلام وهذه من بين الملاحظات التي تسجل على معظم الباحثين في هذا المجال.

وفي المبحث الأول الخاص بصفات إبراهيم عليه السلام يشير إلى الصفات التي استخرجها من الآيات، ومنها مثلا أنه كان قانتا، حنيفا، شاكرا لنعم الله، أواها، حليما، وكان يستغفر لأبيه، وكان سخيا كريما، كما وصف عز وجل بالخليل، قال تعالى: (وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لله وَهُوَ مُحْسِنٌ واتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ الله إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً) [النساء: 125].

وبعد ذلك ينتقل إلى أساليب إبراهيم الدعوية ويقسمها على الشكل التالي:

أولا: الأساليب النظرية

(أ) المناظرة والمحاجة لقوله تعالى: (} أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ) [البقرة: 258]، ويذكر محاجة إبراهيم لهذا الملك، ومحاجته لوالده ولقومه.

(ب) المعاريض، وذلك انطلاقا من قوله تعالى: (قَالُوا أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ {62} قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ {63}) [الأنبياء: 62-63].

(ج) الاستعطاف، ويظهر هذا من محاورة إبراهيم لأبيه آزر.[1]

(د) استعارة الخصم، وذلك من قوله تعالى: (أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ {67}) [الأنبياء: 67].

ثانيا: الأساليب العملية.

(أ) القدوة، لقد جعل إبراهيم عليه السلام إمام للناس، جاء في الآية: (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ {124}) [البقرة: 124].

(ب) البداءة بالأهم، لقوله تعالى: (وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ) [العنكبوت: 12].

(ج) البداءة بالأقربين، لقوله تعالى: (إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا {42}) [مريم: 42].

(د) اللين أولا ثم الشدة، من قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلاَلٍ مُّبِينٍ {74}) [الأنعام: 74].

(هـ) التحدي، قال تعالى على لسان إبراهيم: (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ {57})

[1] عباس عوض الله عباس، محاضرات في التفسير الموضوعي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط: 1428 هـ- 2007 م، ص 98-108.

[الأنبياء: 57].

(و) المفاصلة، يقول تعالى في سورة مريم: (وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُو رَبِّي عَسَى أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاء رَبِّي شَقِيًّا {48}) [مريم: 48].

(ز) الدعاء والتضرع إلى الله، قال تعالى: (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ {127}) [البقرة: 127].

(ح) تحطيم الأصنام، قال تعالى: (فَرَاغَ إِلَى آلِهَتِهِمْ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ {91} مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ {92} فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ {93}) [الصافات: 91-93].

(ط) الهجرة، قال عز وجل: (وَنَجَّيْنَاهُ وَلُوطًا إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ {71}) [الأنبياء: 71].

(ن) بناء البيت، يقول تعالى: (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ {127})) [البقرة: 127].

(ك) المبادرة بامتثال أمر الله بذبح ابنه إسماعيل.

لقد أجاد عوض الله عباس في استقراء الآيات وتصنيفها لتقديم عرض عام عن منهج إبراهيم عليه السلام في الدعوة، إلا أنه أغفل تقديم إشكالية الموضوع، ولم يقدم لنا مفردات ومصطلحات الموضوع، كما لم يتدخل في تفسير الآيات بتقديم فرضيات جديدة أو تفسيرات مؤقتة يبحث عن أدلتها بعد ذلك، وهذا يعود لغياب أسئلة وإشكالية الموضوع، وحدوده ومجاله[1].

ومعلوم أن الدعوة تتوجه إلى طرف آخر مخالف في الرأي والعقيدة، ولهذا لا يمكننا تقبل بعض العناصر التي أدخلها في المنهج الدعوي من مثل: بناء البيت، والبادرة بامتثال أمر الله تعالى بذبح إسماعيل، لأن هذه الأمور حدثت بعيدا عن مجال الدعوة التي وجهها لقومه في العراق. والملاحظ لذلك على هذه الدراسة خلطها بين المنهج الدعوي، وبين المراحل التاريخية لوقائع قصة إبراهيم عليه السلام.

كان من الممكن للباحث أن يطرح سؤالا معينا ومهما: لماذا لم يعاقب الله عز وجل قوم إبراهيم؟ لقد كانت دعوته سلمية إلى أبعد الحدود بحيث أن القرآن الكريم لم يذكر أن الله عاقب قومه بمثل ما عوقب به أقوام أنبياء آخرين كنوح وصالح وشعيب؟ ما الذي يميز المنهج الدعوي لإبراهيم عليه السلام عن غيره من المناهج؟ هناك أسئلة كثيرة كان يحسن الإجابة عنها، وهذا لعلاج الانحرافات التي تحدث في عمل الحالات الدعوية المعاصرة، والتي أوصلت المجتمعات الإسلامية إلى التكفير والتبديع والفتن والحروب.

هذه بعض النماذج التطبيقية لمنهج التفسير الموضوعي التجميعي، وهناك نماذج عديدة يمكن دراستها والاستفادة منها، مثل موضوع "الشورى في القرآن" لصلاح عبد الفتاح الخالدي، و"الألوهية من خلال آيات القرآن الكريم" لمصطفى مسلم.

وهناك جهود عديدة تدور في هذا المجال وإن كانت تشير إلى المنهج بطريقة مختلفة، فمثلا عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني يتحدث عن القاعدة الأولى من قواعد التدبر الأمثل عنة موضوع السورة والجملة وارتباطها الموضوعي بما تفرق في القرآن، قال: "القاعدة الأولى حول ارتباط الجملة القرآنية بموضوع السورة وارتباطها الموضوعي بما تفرق في القرآن المجيد".[2]

---

[1] عباس عوض الله عباس، المرجع نفسه، ص 109-121.

[2] عبد الرحمان حسن حنبكة الميداني، قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل، دار العلم، دمشق، سوريا، ط2: 1409 هـ- 1989 م، ص 13.

ويقدم مثالا لذلك موضوع الاستهزاء بآيات الله تعالى[1]، وموضوع توجيه المؤمنين لقطع علائق قلوبهم بالاعتزاز بغير الله. لقد تتبع نصوص هذا الموضوع تتبعا زمنيا من المرحلة المكية إلى المدنية ليلحظ ترابط النصوص حول هذه الجزئية ترابطا تكامليا، مع ارتباط كل نص منها بعناصر السورة.[2]

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية للتفسير الموضوعي الكشفي

اهتم الكثير من المفسرين بالبحث عن بيان موضوعات السور القرآنية رغم عدم اعتماد البعض منهم على منهج التفسير الموضوعي للسورة القرآنية، رغم ذلك فإن جهودهم تصب في الاتجاه نفسه، فهذا مثلا عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني وضع القاعدة الثانية من قواعد التدبر الأمثل بعنوان "حول وحدة موضوع السورة القرآنية"، يقول: "على متدبر كتاب الله أن يضع نصب عينيه ضمن أهداف بحثه وتدبره التوصل إلى اكتشاف الموضوع الذي تدور حوله السورة القرآنية"[3]، ويقوم بتطبيق القاعدة على سورتي الرعد والقيامة.

وفي الإطار نفسه نجد بكري شيخ أمين في كتابه "التعبير الفني في القرآن" يعرض في أحد الفصول إلى هيكل السورة القرآنية من مطلع وجسم وخاتمة، وهو يرى أن السور تنقسم إلى قسمين: "قسم تكون من موضوع واحد، وهو غالب السور القصيرة ... وقسم تكون من موضوعات شتى، وهو القسم الغالب على السور كالبقرة وآل عمران..."[4]، ثم يأتي على ذكر العلاقات بين الآيات القرآنية مع بعضها البعض ليصل إلى الحديث عن افتتاحات السور وخواتمها[5]، وهكذا فحتى الباحثين في المجال الفني الأدبي للقرآن يقرون بوجود موضوعات تدور حولها آيات السورة القرآنية الواحدة.

ولبيان بعض النماذج التطبيقية للبحث عن موضوعات السور القرآنية نأخذ مثالين، أولها لأحمد رحماني، حيث يدرس فيه سورة الملك محاولا استخراج موضوع السورة وهدفها، والثاني لعادل عبد الله القلقيلي والمتعلق بسورة التين، و رغم أنه ينطلق من منظور آخر لكنه قريب من التفسير الموضوعي الكشفي، فهو يبحث عن الهندسة الإلهية للسورة انطلاقا من تخصصه كمهندس يبغي التركيب للحصول على البناء المتكامل.

الأنموذج الأول: سورة الملك

في بداية دراسة سورة الملك يبدأ أحمد رحماني بعنوان الفكري المهيمنة أو موضوع السور حيث وانطلاقا من الآية الأولى، (تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ {1}) [الملك: 1]، وانطلاقا كذلك **من** أسماء السورة (الملك، تبارك) فإنه يقر بأنهما "اسمان من أقرب الأسماء الدلالة على موضوعها"[6]، وهذه الطريقة تعتمد على البحث عن موضوع السورة من خلال اسمها، رغم وجود آراء تخالف هذه النظرة.

بعد ذلك يتوجه أستاذنا أحمد رحماني لطرح التساؤلات التالية:

1- هل يكون الموضع هو تنزيه الله من جهة الملك ومطلق التصرف في الكون؟
2- أم يكون الوضع هو بيان حقيقة الملك وحقيقة القدرة
3- أم يكون الموضوع هو بيان أن تدبير العالم وسلطة التصرف فيه لله وحده؟
4- وهل يتحدد الموضع من الكلمة الأولى وما يليها؟ أم من قوله (بيده الملك)؟ أم من الآية

[1] المرجع نفسه ، ص 18-19.
[2] المرجع نفسه ، ص 26.
[3] المرجع نفسه ،ص 27.
[4] بكري شيخ أمين، **التعبير الفني في القرآن**، دار الشروق، القاهرة، ط4: 1400هـ-1980م، ص 209.
[5] المرجع نفسه، ص 210-214.
[6] أحمد رحماني، المرجع السابق، ص 136.

الأولى بأكملها ؟[1]

هذه هي مرحلة تقديم الافتراضات والاحتمالات حول موضوع السورة، وهي المرحلة التي لا يعتمدها معظم الباحثين في هذا المنهج. من هذه الأسئلة -رغم أنها تدور كلها حول اسم السورة- يبدأ أحمد رحماني في التدليل على مركزية الاسم في تحديد الموضوع، فبما أن السورة مكية، فهي تتناول مسائل العقيدة لذلك يجب تحليل السورة في ضوء تلك الاحتمالات ليصل للتحديد الدقيق لموضوع السورة، فهو يقدم محاولة في شكل فرضية واحتمالات ثم يحاول إثبات هذه الفرضية وهذه الاحتمالات.

قبل البدء يقوم بالتذكير ببعض القواعد منها:

1- دور المطلع في تحديد الموضوع.

2- علاقة المطلع بالخاتمة.

3- تناسب الآيات.

4- عنصر التكرار ودوره في تحديد الموضوع، بما في ذلك التكرار الصوتي للفاصلة[2] بعد ذلك يبدأ في تحليل الآيات وتركيبها في النسق العام للسورة.

ينطلق من مطلع السورة (تبارك...) ويصل إلى أن معنى الآية دام وثبت الله الذي هو المالك الحق المهيمن على الكون كله، الذي لا يعجزه شيء ولا يحول دون إرادته شيء لأنه غالب على أمره.[3]

ثم يأتي إلى علاقة بقية الآيات بافتتاح السورة، وهنا يتناول التناسب الشكلي حيث يقسم السورة إلى قسمين، القسم الأول من الآية الثانية إلى الواحدة والعشرين حيث تختتم كلها بقيمة صوتية واحدة هي الراء مسبوقة بساكن، والآيات (2-21) في تصوره تحليل للآية الأولى، ودليله على ذلك وجود الاسم الموصول (الذي) في بدايات الآيات (الذي خلق الموت-الذي خلق سبع سموات ... أمن هذا الذي يرزقكم).[4]

القسم الثاني يبدأ من الآية الثانية والعشرين إلى آخر السورة، وهو يتميز بقيمة صوتية تتشكل من ساكن تتبعه إما نون أو ميم (مستقيم -تشكرون -تحشرون.. .معين) والأسلوب الإنشائي المبني على الأمر والاستفهام (أفمن يمشي- قل هو الذي أنشأكم... قل هو الرحمن- قل أرأيتم)[5]، ليصل إلى النتيجة التالية: "ويبدو لي أن القسم الأول مبني على القيمة الصوتية (ساكن+ر) (قدير،نفور) كان مقصده بيان ملك الله، والقسم الثاني المبني على القيمة الصوتية (ساكن + ن) كما في (مستقي.، تشكرون، معين) كان مقصده تصحيح التصورات حول ملك الله..."."[6]

ثم يبدأ بعد ذلك في دراسة جانب التناسب المعنوي وهنا يقوم بتفسير الآيات لإثبات ما ذهب إليه من أن الموضوع هو الملك والقدر، ويبحث في العلاقات والمناسبات الموجودة بين الآيات، يقول مثلا: "ولما كان الكلام السابق كله يهدف إلى إصلاح أمر العقيدة [...] وكان الخلق إزاءه [...] نوعين، نوعا يرى الحق فيتبعه [. ..] ونوعا يلح في الطغيان [...] فقد ناسب أن ينعت النوعان بشكل تصويري [...] فقال: (أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ {22}) [الملك: 22]، فقد شبه حال الكافر الفار من الهدى بحال الحيوان يسير مكبا على وجهه لا يرى السبيل أبدا، وشبه

[1] أحمد رحماني، التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، ص 139.
[2] المرجع نفسه، ص 140.
[3] المرجع نفسه، ص 142.
[4] المرجع نفسه، ص 142-143.
[5] المرجع نفسه، ص 143.
[6] المرجع نفسه، ص 144.

حال المؤمن في إتباعه الهدى مجال من يمشي سويا ويتبين معالم الطريق"،[1] وفي الأخير يصل إلى هدف السورة فإذا كان الموضوع هو بيان ملك الله العظيم، فإن الهدف هو إصلاح العقيدة في ضمير الإنسان من جهة هذا الموضوع بالذات.[2]

الملاحظ على هذه الدراسة أنها تضيف بعدا آخر للتفسير الموضوعي الكشفي، وهو التناسب الشكلي، خاصة منه الجانب الصوتي، الذي لم يشر إليه المنظرون السابقون. لقد اعتمد أحمد رحماني مقياسا لتحديد الموضوعات الجزئية، وهذا ما يحسب له، ومع ذلك فإن الملاحظ كذلك سيطرة اسم السورة ومطلعها في تحديد موضوعها، وهذا يؤدي بالباحث إلى تطويع جميع الآيات والمعاني لخدمة هذا المنظور، وقد يصح ذلك مع بعض السور، ولكنه قد لا يستقيم مع سور أخرى.

الأنموذج الثاني: سورة التين

بداية سنلاحظ في هذا الأنموذج عدم سيطرة اسم السورة على تصور الباحث عند قيامه بالبحث عن موضوع السورة، يبدأ عادل القلقيلي بالحديث عن القسم فقد أقسم الله عز وجل بفاكهتين (التين، والزيتون)، ومكانين (الطور، والبلد الأمين)، فهل هناك ارتباط معنوي بين هذه الأشياء وباقي السورة ؟[3]

يأتي القلقيلي بالتفسير العادي المبثوث في كتب التفسير للآيات، ثم يصل إلى أنها تدور حول معاني القمة ثم الحضيض ثم الأمل، كيف ذلك؟ يبدأ في التفصيل، فيقسم السورة إلى عناصر:

أولا: التين والزيتون، التين شجرة حلوة، والزيتون شديدة المرارة، فالتين رمز لحالة آدم عليه السلام في الجنة، والزيتون لحالة إنزاله إلى الأرض.

ثانيا: طور سنين وهذا البلد الأمين، جبل الطور يرمز من جهة إلى القمة الإيمانية التي وصلها موسى عليه السلام عند ملاقاة ربه، وينزل في الوقت نفسه إلى الحضيض الذي سقط فيه بنو إسرائيل عند إتباعهم للسامري. أما البلد الأمين فيرمز للقمة التي وصلها إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام عند بناء الكعبة، وإلى الحضيض الذي وصله العرب بإشراكهم بالله وتحويلهم الكعبة إلى بيت لعبادة الآلهة.

ترتبط هذه الآيات بالتي تليها من هذه الناحية، فالله تعالى خلق الإنسان (آدم) في أحسن تقويم وأدخله الجنة، لكن عصيانه هو الذي أنزله إلى أسفل سافلين، فمن قمة الجنة إلى حضيض الأرض. ولكي يعود الإنسان إلى حالته فما عليه إلا الإيمان والعمل الصالح، أي مواجهة شهواته ولذاته، وعدم السقوط في حبائل للنفس والشيطان، فهذا هو الأمل الوحيد للرجوع إلى الجنة (القمة).

فما يكذبك بالدين؟ أي أن الذي أوقع بآدم تلك العقوبة قادر على أن يوقع بك العقوبة يوم الحساب، وهذه حكمة الله تعالى في خلقه. (أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ).

وهكذا فموضوع السورة وهيكلها الهندسي ينبني على وجود القمة، والنزول إلى الحضيض، ثم تشير إلى الأمل، وذلك بالإيمان والعمل الصالح لكي يعود الإنسان إلى القمة التي كان فيها[4]، لهذا يضع القلقيلي بعد ذلك مخططا رسميا لسورة التين يبين فيه بناء السورة ومحورها[5]، يمكن الرجوع إليه في مكانه

وهنا نشير إلى أن سورة التين تبدأ بأسلوب القسم، وفي هذا الأسلوب نجد: أداة القسم، والمقسم به، والمقسم عليه. وقد ذهب العلماء قديما إلى أن قسم الله عز وجل بشيء ما دليل على عظمته، ثم

---

[1] أحمد رحماني، **التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق**، ص 151.
[2] المرجع نفسه، ص 153.
[3] عادل عبد الله القلقيلي، مرجع سابق، ص 27.
[4] المرجع نفسه، ص 29-33.
[5] المرجع نفسه، ص 35.

اشتطوا في تخريج دلالات الأمور التي أقسم الله تعالى بها، من مثل الشمس والضحى، العصر، التين والزيتون، لكن المعلم الفراهي أعاد النظر في هذه المسألة، وقال بأنه لا عظمة في هذه الأشياء التي أقسم بها الله عز وجل، وإنما دلالة القسم تتمثل في أن بيان ودليل صحة المقسم عليه هو في المقسم به[1]، وساق لذلك أدلة من أشعار العرب وأقوالهم.

وعلى أساس هذه الرؤية فإننا سنجد أن القليقلي قد تمكن من الربط بين المقسم به والمقسم عليه رغم عدم اطلاعه على مثل طروحات الفراهي، وهكذا تتوافق الآراء وتنسجم لأن هدفها واحد، فعند القلقيلي يظهر "الهدف في الهندسة الإلهية للسورة"، وعند عبد الحميد الفراهي يتمثل الهدف في "نظام القرآن".

المبحث الثالث: نماذج للتفسير الموضوعي للمصطلح القرآني

رغم اعتماد الخالدي على التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني، إلا أن تطبيقه على دراسة مصطلح الجاهلية كان قريبا من شكل التفسير الموضوعي التجميعي، ورغم أن أحمد رحماني درس موضوع الران في القرآن، إلا أنه والحق يقال كان أقرب إلى دراسة المصطلح القرآني خاصة عند مقارنته هذا المصطلح بالمفردات المقاربة له مثل: القفل، الختم، الطبع...

هناك دراسات عديدة اهتمت بالمفردة القرآنية، رغم أن منطلقها لم يكن منهج التفسير الموضوعي إلا أنها تصب في مجال دراسة وبيان المفردات والمصطلحات القرآنية، ورغم أنها تعتمد اللغة في مقارباتها وفهمها، ولا تعطي بالا للواقع الاجتماعي والكوني، إلا أنها تصل إلى نتائج لا بأس بها. من هذه الدراسات مثلا: الدراسات التي قدمها محمد شحرور بداية في كتابه "الكتاب والقرآن"، ووصولا إلى "الإسلام والإيمان"، والذي سنعرض من خلاله نموذجا بسيطا باختصار، كما نشير إلى الأمثلة التي قدمها عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني في كتابه "قواعد التدبر الأمثل".

الأنموذج الأول: الذنب والمغفرة

يحل شحرور بداية أنه يعتمد منهجا يقوم على نفي الترادف بين المفردات العربية، يقول: "لقد وقفنا أمام هذه المصطلحات في قراءتنا المعاصرة للتنزيل، منطلقين من نفي الترادف في مفرداته [...] فرأينا أن الذنب والسيئة والخطيئة وأن المغفرة والتكفير والصفح وإن كانت مجموعة مفردات تأتي تحت عنوان عريض، إلا أنها بينها في المجموعة الواحدة فروقات لا يمكن معها اعتبار هذه".[2]

يلاحظ شحرور أن الذنب -عندما يذكر في القرآن- فإنه يأتي مرتبطا بالمغفرة، أما السيئة فترتبط عند ذكرها بالتكفير، ولا نلحظ اقتران الذنب بالتكفير، ولا اقتران السيئة بالمغفرة، من بين الأمثلة على ذلك الآية التي جاء فيها على لسان المؤمنين: (فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ) [آل عمران: 193].

ثم يواصل دراسته ليصل إلى القول: "نفهم أن للذنب والسيئة علاقة ببعضهما البعض، لكن الذنب قد يكون بدون سيئة، أما السيئة فلا تكون بدون ذنب، فما هو الذنب بدون سيئة؟ ويشرح ذلك ويمثل بإفطار الإنسان في رمضان، فهذا ذنب، وليس سيئة لأنه لم سيئ إلى أحد، والله لا يساء ولا يحسن إليه فهو غني عن العالمين، قال تعالى: (إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا) [الإسراء:7].

فالإحسان والإساءة تكون من الإنسان إلى الإنسان، أو منه إلى سائر المخلوقات والله إنما يعبد طاعة ومعصية، والخلاصة أن "الذنوب بدون سيئات لا تكون إلا مع الله، ولأنها كذلك فهي قابلة

[1] بكري شيخ أمين، مرجع سابق، ص 241-242.

[2] محمد شحرور، **الإسلام والإيمان منظومة القيم**، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1: 1996م، ص 333.

للمغفرة..."[1].

أما السيئة فتكون بين الإنسان والمخلوقات الأخرى، فإذا غش أحد صاحبه، فقد ارتكب بحقه ذنبا لا يزول إلا بإصلاح آثار الإساءة، وإذا أراد الله أن يغفر له فلا بد من إرضاء الآخر وتعويض الضرر الذي لحقه من الغش، ومن هنا نجد أن التكفير يرتبط بالسيئة[2]، وعليه فالذنب يغتفر ولا نقول عنه يكفر، لأنه بين العبد وربه، بينما السيئة يقال عنها تغتفر وتكفر لأنها بين العبد والناس والمخلوقات.

ويستمر محمد شحرور بعد ذلك في بيان العلاقة بين الذنب والسيئة والخطيئة، ثم بين المغفرة والتكفير والصفح، كما يفرق في مواضيع أخرى بين الإسلام والإيمان وبين العباد والعبيد، وبين الأبوين والوالدين، ويصل إلى نتائج تحتاج إلى دراسة وتقييم من طرف المهتمين بالمفردات والمصطلحات القرآنية. إنه يعيد النظر في كثير من المسلمات انطلاقا من المقارنة بين الآيات القرآنية وهذا محفز للباحثين للتعمق في مثل هذه الدراسات.

الأنموذج الثاني: الدحو والطحو

في القاعدة السادسة عشرة من قواعد التدبر الأمثل والتي تدور حول ضرورة البحث في معاني الكلمات القرآنية بحثا علميا لغويا ينبه الميداني إلى وجوب التحري في دلالات الكلمات عند العرب تحريا علميا، ويؤكد على اعتماد دلالات الكلمات العربية في عصر نزول القرآن لا وفق ما تطورت إليه الكلمة بعد ذلك في العصور الإسلامية[3]، و رغم أن القيام بهذا العمل يعد من الطالب التي يبتغيها المستشرقون إلا أن العائق أمام مثل هذا الأمر هو عدم توفر الأدلة القوية لتفضيل معنى على آخر.

لهذا يذهب الميداني إلى الاعتماد على المرويات الصحيحة المأثورة عن العرب في عصر النزول. ولكن الداعي في الحقيقة لمثل هذا العمل هو طروء وتجدد المعارف الإنسانية حول الكون والحياة، والتي تعيد النظر في كثير من المسلمات القديمة مثل استواء الأرض أو كرويتها.

لأجل دراسة هذه المفردات، وبيان معنى الدحو والطحو انطلاقا من قوله تعالى: (وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا {30}) [النازعات:30]، يعود الميداني إلى لسان العرب فيجد أن البسط والتوسيع من معاني الدحو، وهذا الذي أخذ به المفسرون، ولكن هناك معان أخرى من بينها الرمي بالحجر، حيث جاء في حديث أبي رافع: "كنت ألاعب الحسن والحسين رضوان الله عليهما بالمداحي، وهي أحجار أمثال القرصة، كانوا يحفرون حفرة ويد حون فيها بتلك الأحجار، فإن وقع الحجر فيها غلب صاحبها، وإن لم يقع غلب..."[4]، ويصل إلى أن الدحو فيه حركتين، حركة على خط في مسيرها، وحركة دورانية حول نفسه، وهذا حال الأرض في حركة حول الشمس وفي حركة حول نفسها.[5]

ثم يأتي إلى مفردة طحا في قوله عز وجل: (وَالسَّمَاء وَمَا بَنَاهَا {5} وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا {6}) [الشمس: 5-6]، فمن معانيها في اللغة الدفع، يقال: القوم يطحا بعضهم بعضا أي يدفع بعضهم بعضا.[6] ويصل بعد ذلك إلى القول: «وهذه المعاني مطابقة لما عليه واقع الأرض، فلا يوجد مقتضى إلى الأخذ بالمعاني التي أخذ بها بعض أهل التأويل السابقين المتقدمين معذورين، إذ لم تكن حقيقة الأرض معلومة لديهم، وقد أخذوا بما ظهر منها».[7]

---

[1] محمد شحرور، المرجع السابق، ص 335.
[2] المرجع نفسه، ص 336.
[3] الميداني، م.س، ص 317-319.
[4] المرجع نفسه، ص 322.
[5] المرجع نفسه، ص 322-323.
[6] الميداني، المرجع السابق، ص 323.
[7] المرجع نفسه، ص 323.

وهذا هو المبتغى من إعادة النظر في المفردات والمصطلحات القرآنية، إن الواقع له حضور كبير في حياتنا، وكل دراسة عليها أن تنطلق من الواقع لتصل إلى الفهم الصحيح له وللقرآن، لأن القرآن لا يخالف الواقع، وكذلك الواقع لا يمكنه الخروج عن سنة الله في خلقه، وإن خرج فذلك هو الخلل والفساد.

كما أن التسليم للمتقدمين بكل ما قالوه ليس من البحث العلمي الذي يهدف إلى دراسة المسلمات والنظر فيها للوصول إلى الفهم الصحيح للنص والواقع. لقد أعطى الميداني أمثلة عديدة لتطبيق هذه القاعدة منها مثلا معاني المفردات المتقاربة، مثل: الظن، الحسب، الشك، العلم، اليقين، ومثال حول الكلمات: الصراط، المنهاج، السبيل، الطريق...

ويضع قاعدة حول تردد النص القرآني بين دلالتين أو أكثر[1]، ويقدم لذلك أمثلة: المكر، الكيد... وهذه الأمثلة يمكن أن تكون منطلقا لبحوث ودراسات حول هذه الألفاظ والمفردات لكنه دلالالتها ومعانيها، ولفهمها وفهم النص والواقع، لفهم القرآن وفهم الكون والحياة الإنسانية.

[1] المرجع نفسه، ص 453-462.

الجزء الثاني

الحديث الموضوعي

المحاضرة السادسة

تعريف الحديث الموضوعي وأهميته

المبحث الأول: تعريف الحديث الموضوعي

المبحث الثاني: أهمية الحديث الموضوعي

المبحث الأول: تعريف الحديث الموضوعي

يقتضي الحديث عن منهج الحديث الموضوعي أول ما يقتضي بيان وتعريف المصطلحات الأساسية المكونة لهذا المصطلح الجديد، ومن أهم العناصر المكونة لهذا المصطلح مصطلحي الحديث والموضوع، فما هو الحديث؟ وما هو الموضوع؟ وما هو الحديث الموضوعي؟

أولا: تعريف الحديث

سنبدأ بالتعريف اللغوي للحديث وهنا يمكن بالعودة إلى المعاجم اللغوية تسجيل ملاحظة مهمة وهي أن معاني مفردة الحديث تدور على ما يلي:

-الحديث بمعنى الجديد من الأشياء، وهو ضد القديم.

-الحديث بمعنى الخبر والكلام الذي يصدر عن المتكلم وينقله الناس عنه.

جاء في معجم العين: "الحديث: الجديد من الأشياء"[1]، وجاء في معجم مقاييس اللغة لابن فارس:"الحاء والدال والثاء أصل واحد، وهو كون الشيء لم يكن [...] والحديث من هذا، لأنه كلام يحدث منه الشيء بعد الشيء"[2]، وهكذا فالحديث هنا بمعنى الجديد ضد القديم، وهو الكلام الذي ينقله الناس، وجاء في مختار الصحاح لأبي بكر الرازي: "الحديث الخبر قليله وكثيره"[3]، وجاء في المصباح المنير:"الحديث ما يُتحدث به ويُنقل"[4]، وجاء في لسان العرب ذكر هذه المعاني وغيرها متوالية بعضها في إثر بعض، قال ابن منظور: "الحديث نقيض القديم [...] الحديث: الجديد من الأشياء [...] والحديث: الخبر يأتي على القليل والكثير [...] والحديث ما يحدث به المحدث تحديثا"[5]، وهكذا فمعظم المعاجم تتفق على هذه المعاني جميعا أو تشير إلى واحد منها.

هذا في المعنى اللغوي للحديث، أما اصطلاحا فقد قال العلماء عن علم الحديث:"هو علم يعرف به أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وأحواله"[6]، وعليه فالحديث هو كل ما أضيف إلى النبي عليه الصلاة والسلام من قول أو فعل أو حال، وكما جاء في فتح الباقي شرح ألفية العراقي للقاضي السنيكي من أعلام القرن العاشر الهجري:"(وأهل هذا الشأن) أي: الحديث. أي معظم أهله (قسموا السنن) المضافة للنبي صلى الله عليه وسلم قولا، أو فعلا، أو تقريرا أو صفة "[7]، وهناك من توسع في معنى الحديث فأضاف أقوال الصحابة والتابعين، جاء في توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني من أعلام القرن الثاني عشر للهجرة وصاحب كتاب "سبل السلام" في شرح "بلوغ المرام في أحاديث الأحكام" لابن حجر العسقلاني، قال الصنعاني عن علم الحديث:"علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قيل: أو إلى صحابي فمن دونه، قولا أو فعلا أو هما أو تقريرا أو صفة، وقيل: ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والخبر: ماجاء عن غيره"[8]، هنا نلحظ اختلاف العلماء في ضبط مصطلحات الخبر والأثر والحديث والسنة وما يدخل فيها من غيرها، من

---

[1] الفراهيدي، **معجم العين مرتبا على حروف المعجم**، ج1/ص293.

[2] ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج2/ص36.

[3] الجوهري، **مختار الصحاح**، ص53.

[4] أحمد المقري الفيومي، **المصباح المنير**، ص124.

[5] ابن منظور، **لسان العرب**، ص796-797.

[6] السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ت: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار العاصمة، الرياض، ط1: 1424هـ-2003م، ج1/ص39.

[7] القاضي السنيكي، زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري، **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، ت: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1422هـ-2002م، ج1/ص95.

[8] الصنعاني، محمد بن إسماعيل، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، (د،ت)، ج1/ص7-8.

الأقوال والأفعال التي جاءت عن غير النبي عليه السلام من مثل اقوال الصحابة والتابعين وغيرهم من العهود الأولى.

يشرح هذه المسألة صبحي الصالح فيقول:"لو أخذنا بالرأي السائد بين المُحَدِّثِينَ، ولا سيما المتأخرين منهم، لرأينا الحَدِيثَ وَالسُنَّةَ مُتَرَادِفَيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ، يوضع أحدهما مكان الآخر: ففي كل منهما إضافة قول أو فعل أو تقرير أو صفة إلى النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، بَيْدَ أنَّ رَدَّ هذين اللفظين إلى أصولهما التاريخية يُؤَكِّدُ وجود بعض الفروق الدقيقة بين الاستعمالين لغة واصطلاحًا"[1]

ثم يبدأ في تتبع التغيرات التاريخية والأسباب الواقعية التي أدت بعلماء الحديث إلى التفريق بين هذه المصطلحات فيقول مثلا عن السنة والحديث:"فإذا كان الحديث عَامًّا يشمل قول النبي وفعله، فَالسُنَّةُ خَاصَّةٌ بأعمال النبي - عَلَيْهِ السَّلَامُ -"[2]، على أساس أن السنة هي الطريقة العملية أما الحديث فيختص بالكلام والقول المنقول، ثم ينتصر للذين لا يفرقون بين السنة والحديث فكلاهما من عند الرسول عليه وسلم، ليصل للكلام عن الفرق بين الخبر والأثر والحديث وأن سبب تحرج البعض من إطلاق الخبر على الحديث إنما يعود إلى ظهور ما يسمى بالإخباريين الذين يهتمون بالتأريخ للأحداث والوقائع التاريخية ثم جاء من يهتم بالجانب القصصي بعيدا عن التمحيص والنقل الرزين للأحداث التاريخية وكما قال عن وضع هذه الفروق لتمييز المحدث عن الإخباري[3].

وبعد مناقشة وتتبع المصطلحات المتعلقة بالحديث والسنة يصل إلى قناعة أكدها منذ البداية هي الأخذ برأي الجمهور فيقول:"فقد أخذنا برأي الجمهور في تساوي هذه المصطلحات جَمِيعًا في إفادة التحديث والإخبار، وعليهما مدار البحث في علم أصول الحديث"[4].

وخلاصة القول أن الحديث هو كل ما أضيف إلى النبي علية الصلاة والسلام من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

ثانيا: تعريف الموضوع

لقد مر بنا في الجزء الأول من هذه الدروس الحديث عن الموضوع وهنا سنقوم بتقديم مختصر لما فصلناه سابقا.

تدور المعاني اللغوية للموضوع على معنيي اثنين أحدهما: الإلقاء والتثبيت، أو التزام مكان معين، والثاني هو: الحط والخفض خاصة في المكانة المعنوية.

ربط التفسير وكذا الحديث بالمعنى الأول فلا إشكال فيه، ذلك أن المفسر أو الشارح يلتزم موضوعا معينا لدراسته من خلال القرآن الكريم أو السنة النبوية، لكن ربط التفسير بالموضوع بحسب المعنى الثاني والذي يعني الحط من المكانة والقدر قد أثار الحرج عند بعض الباحثين، وخاصة أننا نعلم بأن المحدثين يعتبرون الحديث الموضوع هو المكذوب على الرسول عليه السلام من هنا درس عبد الستار فتح الله سعيد هذه المسألة وعاد إلى القرآن الكريم ووجد أن وصف الشيء بالموضوع لايعني غالبا الحط من القيمة والمكانة، بل يقصد به المدح وقد قال تعالى عن بيته الحرام: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴾[آل عمران/96]، وقال عن الميزان: ﴿وَالسَّمَاء رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴾ [الرحمن/7]، وقال عن الجنة وما فيها من جزاء حسن لأصحابها:﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ {13}

---

[1] صبحي إبراهيم الصالح، **علوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة**، دار العلم للملايين، بيروت، ط15: 1984م، ص3.
[2] المرجع نفسه، ص6.
[3] المرجع نفسه، ص10.
[4] المرجع نفسه، ص11.

وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ {14}﴾ [الغاشية/13-14]، من هنا يرتفع الحرج عن وصف التفسير بالموضوعي وكذا الشرح الحديثي بالموضوعي.

ويبقى أن المقصود بالموضوعي هو التزام موضوع وقضية معينة لدراستها والتعمق في بحثها من خلال نصوص السنة النبوية، لذا قال عبد الستار فتح الله سعيد في تعريف الموضوع: "القضية التي تعددت أساليبها وأماكنها في القرآن الكريم، ولها جهة واحده تجمعها، عن طريق المعنى الواحد، أو الغاية الواحدة"[1]، وهذا التعريف خاص بالموضوع القرآني وبالمثل يمكن لنا القول بأن الموضوع هو القضية التي تعددت أساليبها وأماكنها في السنة النبوية و ولها جهة واحده تجمعها، عن طريق المعنى الواحد، أو الغاية الواحدة.

وكما ذكرنا من قبل فإن الموضوع عند لعبد الستار فتح الله سعيد هو القضية التي نستشفها من القرآن، لهذا جاء تعريفه له بهذا الشكل، ولكن هناك من يرى أن القضية قد نستشفها من خارج النص القرآني لا من داخله، لذا نجد مصطفى مسلم يخالف في تعريفه للموضوع تعريف فتح الله سعيد، فيقول:«وفي الاصطلاح قضية أو أمر متعلق بجانب من جوانب الحياة في العقيدة أو السلوك الاجتماعي أو مظاهر الكون تعرضت لها آيات القرآن الكريم»[2]، وعليه فالموضوع يستقى ويستشف من خارج النص القرآني حسب التعريف الثاني، لا من داخله حسب التعريف الأول.

والأمر كذلك بالنسبة للسنة النبوية فقد نستشف الموضوع والقضية من السنة النبوية بحد ذاتها وقد نستشفها من خارج السنة أي من الواقع الفكري والعلمي الذي تتغير اهتماماته وتتنوع فنقوم بعرضها على السنة النبوية لعلها تسعفنا بحلول وأجوبة لهذه القضايا.

ثالثا: تعريف الحديث الموضوعي

بعدما تعرضنا لتعريف الحديث ثم الموضوع نصل إلى بيان معنى الحديث الموضوعي هذا المركب الوصفي، وكما هو معلوم فالمركبات في اللغة العربية ستة منها المركب البياني الوصفي والذي يكون بين الصفة والموصوف.

لقد نسج رمضان إسحاق الزيان على منوال تعاريف التفسير الموضوعي تعاريف للحديث الموضوعي ثم قدما تعريفا فقال:"هو علم يبحث في الموضوعات التي تناولتها السنة النبوية الشريفة، والمتحدة معنى أو غاية، من خلال جمع أحاديث الموضوع من مصدر حديثي أصلي، أو عدة مصادر، أو في ضوء السنة النبوية، بحيث يقوم الباحث بتحليل النصوص الحديثية المقبولة ومقارنتها ونقدها ثم محاولة ربطها للوصول إلى روح النص النبوي من أجل تطبيقه في الواقع المعاصر"[3]، ومن خلال هذا التعريف يعتبر الزيان الحديث الموضوعي علما، وكما ذكرنا من قبل أن التفسير أو الحديث الموضوعي كلاهما منهج جديد في التفسير أو الحديث فقط.

هذا المنهج الموضوعي يقابل المناهج المعروفة قديما خاصة المنهج التحليلي سواء في تفسير القرآن الكريم أو في شرح الحديث النبوي، وعليه فالحديث الموضوعي ما هو إلا منهج جديد في الشرح الحديثي. وهذا المنهج يستخدم لدراسة الموضوعات والقضايا التي تناولتها السنة النبوية، ثم يأتي للتفصيل في خطوات استخدام هذا المنهج المستجد، وأهمها جمع الأحاديث من مصدر حديثي واحد

---

[1] عبد الستار فتح الله سعيد، المدخل إلى التفسير الموضوعي، ص20.

[2] مصطفى مسلم، **مباحث في التفسير الموضوعي**، ص16.

[3] رمضان إسحاق الزيان، **الحديث الموضوعي دراسة نظرية**، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد العاشر، العدد الثاني، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، 2002م، ص214.

أو من مجموع مصادر حديثية، مع التحليل والمقارنة والنقد والربط، ثم يأتي لذكر الهدف من استخدام المنهج وهو الوصول للفهم من أجل التطبيق على الواقع.

يأتي الزيان بعد ذلك لذكر خصائص هذا العلم فيذكر مثلا أنه اجتهادي يدرس الموضوعات التي جاء ذكرها في السنة النبوية، كما يذكر إمكانية دراسة حديث واحد فقط دراسة موضوعية، وهذه النقطة ستصبح محل دراسة وتحقيق عند معالجة ما يسمى بأنواع الحديث الموضوعي، مع العلم أن الزيان يرى أن الحديث الموضوعي ثلاثة أنواع اثنان منها يتعلقان بمساحة الدرس هل تقتصر على مصدر واحد أم تتعدى إلى مصادر مختلفة، فالدراسة الموضوعية يمكن أن تعتمد مصدرا واحدا فقط كصحيح البخاري مثلا، أو عدة مصادر كالبخاري ومسلم أو الكتب الستة مثلا.

كما أشار إلى أن الدراسة الموضوعية تعتمد المقبول من السنة فقط ولا تعتمد الضعيف الذي لا يحتج به، وفي الأخير نبه إلى أمر مهم جدا وهي أن الدراسة الموضوعية للحديث النبوي هي دراسة تخاطب عصرا معينا ولا تفرض نفسها على العصور الأخرى السابقة منها أو اللاحقة وسنفصل في هذه الخاصية فيما يأتي.

ومن الذين قدموا تعريفا بسيطا للحديث الموضوعي سعاد بيطاط التي قالت:"الحديث الموضوعي: هو منهج يدرس قضايا ومسائل من الواقع من خلال جمع كل، أو جل الأحاديث الصحيحة والحسنة الواردة في الموضوع"[1]، وعند شرحها لهذا التعريف أشارت إلى أن هدف الحديث الموضوعي هو معالجة مشكلات الواقع الإسلامي الجديد، من خلال حديث واحد أو مجموعة أحاديث، ثم اشارت على أنواع الحديث الموضوعي وهنا أشارت إلى ثلاثة أنواع هي الحديث الموضعي الذي يعالج الموضوعات والقضايا، ثم الحديث الموضوعي للمصطلحات وأخيرا الحديث الموضوعي الذي يعالج حديثا واحدا فقط، وهذا ما سنفصل القول فيه لاحقا.

لقد فصلت سعاد بيطاط في أن المواضيع تستشف من الواقع بخلاف الزيان الذي يرى أن المواضيع تؤخذ من السنة الشريفة ثم بعد دراستها فهمها في إطار المستجدات نقوم بتنزيلها وتطبيقها على الواقع.

ذكر حمزة المليباري في مقدمته لكتابه "دراسات تطبيقية في الحديث الموضوعي" ملاحظة مهمة وهي أن التركيب الحديث الموضوعي تركيب مشكل فكل حديث له موضوع خاص به، واقترح مصطلح "الشرح الموضوعي للحديث" لكن غلبة الاستعمال فرضت عليه استعمال مصطلح "الحديث الموضوعي"[2]، ثم أشار إلى ملاحظة أخرى وهي الفرق بين الدراسة الموضوعية والحديث الموضوعي حيث يرى أن الدراسة الموضوعية يكون منطلقها قضية أو موضوعا معينا بينما الحديث الموضوعي منطلقه الحديث فقط، والدراسة الموضوعية لا تختص بنص الحديث بل قد تعتمد النص القرآني الحديثي وغيرها من النصوص البشرية بينما الحديث الموضوعي يلتزم النص الحديثي فقط[3].

وهذه النقطة كانت مثار جدل في التفسير الموضوعي وهي كذلك مع الحديث الموضوعي، ولا شك أن استبعاد الواقع وعدم جعله منطقا للدراسة يجعل الفهم بعيدا عن الواقع، هذا الواقع ما هو في الحقيقة إلا الفهم البشري للواقع، بمعنى ما أنتجه الفكر البشري، لذا فالانطلاق منها ليس عيبا بل ميزة

---

[1] سعاد بيطاط، **الحديث الموضوعي منهج جديد في شرح الأحاديث النبوية الشريفة**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد 29، مؤسسة الرجاء للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، شوال 1432هـ-سبتمبر 2011م، ص169.

[2] حمزة عبد الله المليباري، **دراسات تطبيقية في الحديث الموضوعي**، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، قسم أصول الدين، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى: 1435هـ-2014م، ص7.

[3] المرجع نفسه، ص7-8.

حيث نأتي بالفكر البشري الذي كان نتاج دراسة هذه القضايا والواقع ونقوم بعرضه على القرآن أو السنة لتمحيصه وغربلته ومن ثم أخذ الصالح من هذا الفكر ورفض الفاسد منه.

المبحث الثاني: أهمية الحديث الموضوعي

يتوسع رمضان إسحاق الزيان في ذكر فوائد الدراسات الموضوعية للحديث النبوي، ويمكن لنا هنا أ، نلاحظ الملاحظة نفسها مع التفسير الموضوعي حيث أن عبد الستار فتح الله سعيد عندم كان ينظر للتفسير الموضوعي وضع على كاهله أهدافا كبيرة وهذه هي خصائص الدراسات المستجدة التي تضع الآمال العظيمة عل كل مخترع جديد، وهنا يحسن بنا التواضع وعدم تحميل هذه المناهج ما لا تطيقه من الآمال والأهداف.

يذكر الزيان مثلا خاصية المسايرة لروح العصر خاصة مع ظهور نظريات وأفكار جديدة تحتاج منا أن نتوقف إزاءها لفهمها وتمحيصها وقبول الحسن منها ورد السقيم منها، كما يذكر مسألة بيان إعجاز الحديث النبوي وأنه وحي من عند الله تعالى[1].

ثم يعرج على هدف تأصيل الدراسات الشرعية الجديدة مثل علم النفس الإسلامي والإعلام الإسلامي والاقتصاد الإسلامي وهذا شيء مقبول مع ملاحظة أن المنبري لهذا العمل عليه أن يأخذ بزاد وافر من العلوم الوضعية الجديدة من مثل الاقتصاد وعلم النفس والإعلام وعلم الاجتماع بالإضافة إلى العلوم الشرعية التي تعتبر القاعدة التي لابد منها قبل التأسيس والتأصيل لهذه العلوم الوضعية[2].

بعد ذلك يشير إلى قضية مهمة وإلى ملاحظة في قمة الروعة والحاجة إليها في الحقيقة تمس جميع الدراسات الإسلامية، هذه الملاحظة هي التفريق بين التقسيم الموضوعي والدراسة الموضوعية، حيث أن التقسيم الموضوعي هو "ترتيب الأحاديث حسب الموضوعات التي يتناولها الحديث ثم التفريع تحته إلى موضوعات جزئية"[3]، وأصل التقسيم الموضوعي هو عمل المحدثين الذين قاموا بتدوين الحديث النبوي فهناك من قسمه بحسب الرواة وهي المسانيد، وهذه لا تدخل في التقسيم الموضوعي وهناك من قسمه بحسب الأبواب الفقهية، وعليه فالتقسيم الموضوعي قديم بينما الدراسة الموضوعية جاءت متأخرة نوعا ما.

بعد التقسيم الموضوعي جاءت الشروح الحديثية والتي تعتمد المنهج التحليلي والذي التحليل والاستنباط، أما الدراسة الموضوعية فكما تعتمد التحليل في تعتمد النقد والمقارنة والتنزيل على الواقع. وهنا يمكن لنا أن نؤكد على قضية مهمة وهي الانطلاق من الواقع كما يذهب إلى ذلك محمد باقر الصدر، وهذه القضية تحدثنا عنها سابقا وأفضنا فيها وهي تتأكد عند محاولة التأصيل للنظريات والعلوم المستجدة خلال محاولة صبغها بالصبغة الإسلامية.

في الأخير يشير إلى ملاحظة مهمة وهي "أن الدراسة الموضوعية تخاطب عصرا معينا فهي تميل إلى الوضوح وسهولة الأسلوب، بينما التقسيم الموضوعي يخاطب الأمة على مر العصور"[4]، وهنا نتوقف للإشارة إلى أن الشرح الحديثي والموضوعي للحديث يخاطب العصر الذي تم فيه الشرح، وكذا الأمر بالنسبة إلى التفسير فكل تفسير ومفسر يخاطب عصره، وهذا ما غاب عن عقول كثير من طلبة العلم فيقدسون أقوال العلماء ولا يستطيعون النظر فيها ولا تقليبها ونقدها وتمحيصها وقبول الحسن منها ورد غيرها وهذا من التقليد والجمود الذي أصابنا جميعا.

---

[1] رمضان إسحاق الزيان، **الحديث الموضوعي دراسة نظرية**، ص215.

[2] المرجع نفسه، ص216.

[3] المرجع نفسه، ص216.

[4] رمضان إسحاق الزيان، المرجع السابق، ص218.

وعليه فالدراسة الموضوعية هي آراء وتصورات جديدة في فهم الحديث النبوي، كما أن التفسير الموضوعي ما هو إلا فهم جديد في ضوء ما جادت به القريحة البشرية المتواضعة، اختلفت عن غيرها في استخدام منهج جديد هو المنهج الموضوعي.

المحاضرة السابعة

نشأة الحديث الموضوعي وتطوره

المبحث الأول: الحديث الموضوعي من عصر النبوة إلى عصر التدوين

المبحث الثاني: الحديث الموضوعي في عصر التدوين

المبحث الثالث: الحديث الموضوعي في الدراسات المعاصرة

لن نطيل الحديث عن الرافضين والمدافعين عن هذه المناهج المستجدة في التفسير والشرح الحديثي، ولكن نشير فقط لبعض الرافضين فمنهم مثلا الشريف حاتم بن عارف العوني الذي نشر في موقعه رأيه الخاص تحت عنوان:"شرح الحديث الموضوعي (مع التفسير الموضوعي) في ميزان المنهج العلمي لتكوين التصور الإسلامي والفقه في الدين"[1]، حيث قال:"الشرح الموضوعي للحديث : وهو نوع مبتدَعٌ في العصر الحديث ، جاء في مقابل نوع تفسيري مبتدع أيضًا ، وهو التفسير الموضوعي"[2]، ثم أضاف قائلا:" إن كان المقصود من هذا النوع من التفسير والشرح استلهامَ الهداية الربانية التي جاء بها الإسلام ، فهذا لا يصح مع دعاوى هذين النوعين المستحدثَين [...] فإنه لن يكفي لاستلهام الهداية التشريعية أن يُقتصر على مصدر واحدٍ من مصادر التشريع : ك(الحديث) في الشرح الموضوعي للحديث ، أو ك(القرآن) في التفسير الموضوعي"[3]، وهو محق إلى حد ما، لكن الذين يدافعون عن هذين المنهجين وضعوا أمام أعينهم هذه الاعتراضات وتواضعوا حينما قالوا نحن نحاول فقط استخراج التصور الإسلامي حول هذه القضايا من خلال الكتاب والسنة أو من خلال أحدهما لصعوبة استقصاء جميع النصوص القرآنية فما بالك جميع الأحاديث النبوية، هنا لجأ الناس إلى التخصص فكل واحد في مجاله فهناك المفسر والمحدث الفقيه واللغوي وكل واحد يريد تجلية جزء من الحقيقة لا كلها ومع التعاون والتآزر يمكن الوصول إلى بعض الفهوم الجديدة ولما لا.

لن نتحدث في مقدمة هذا البحث عن الاختلاف في قدم النشأة وحداثتها فهي قضية أثيرت مع التفسير الموضوعي ولم تثر مع الحديث الموضوعي لأنها تعتبر من القضايا التي تم الفصل فيها بالنظر إلى أن التفسير أو الحديث الموضوعي ما هما إلا منهجا من مناهج البحث ظهرت بوادره منذ عصر النبوة ثم في عصر التدوين وصولا إلى العصر الحاضر.

المبحث الأول: الحديث الموضوعي من عصر النبوة إلى عصر التدوين

لقد أمكننا الحديث عن التأصيل للتفسير الموضوعي من عمل الرسول عليه السلام عندما فسر القرآن بالقرآن وعندما نقل لنا الحديث القدسي المتعلق بسورة الفاتحة الذي يعتبر تأصيلا للتفسير الموضوعي للسور القرآنية، فهل يمكننا التأصيل للحديث الموضوعي من خلال السنة النبوية وعمل الرسول عليه السلام؟ ذلك الذي لم يتناوله بالبحث إسحاق الزيان في دراسته التأصيلية التنظيرية للحديث الموضوعي، ورغم ذلك فإن المسألة لا تتعلق بالحديث الموضوعي بل هي في الأصل تتعلق بالمنهج الموضوعي بحد ذاته، لقد أثبتنا أن المنهج الموضوعي منهج قرآني خاصة عندما تعرضنا لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِن قَبْلُ﴾[النحل/118]، فهذه الآية أحالت إلى ما نزل قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلاَّ مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [الأنعام/146]، فإحالة الآيات على بعضها البعض دليل على أن تفسير القرآن بالقرآن ليس منهجا نبويا من عمل الرسول عليه السلام فقط بل هو منهج قرآني من إشارات وتنبيهات القرآن بحد ذاته.

---

[1] ينظر موقع الشيخ الشريف حاتم بن عارف العوني http://www.dr-alawni.com/articles.php?show=242 يوم: 1441/5/14هـ.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

لقد تجلى المنهج الموضوعي في التفسير من خلال تفسير القرآن بالقرآن، ويتجلى المنهج الموضوعي في حديث الرسول عليه السلام من خلال ملاحظة الخطب النبوية التي جاءت متناسقة في أجزائها حيث نراها تلم بالموضوع الواحد وما خطبة حجة الوداع إلا دليل على المنهجية الموضعية في الحديث النبوي[1]، وبالإضافة إلى فإن حث الرسول عليه الصلاة والسلام لصحابته بالتخصص في مجالات معينة من السياسة والحكم و الحرب أو الفقه والدعوة لدليل آخر على البعد الموضوعي في عمل النبي عليه السلام، فقد نمى البعد التخصصي الموضوعي في الصحابة رضوان الله عليهم، فهذا أبوبكر يشير الرسول إلى أنه أرحم الناس بالمسلمين، وعمر أشدهم في دين الله، وزيد بن ثابت أفرض الناس ومعاذ بن جبل أعلمهم بالحلال والحرام، لقد كان عليه السلام يحثهم على التخصص في موضوعات ومجالات معينة[2].

كما تتجلى الموضوعية والتخصص في عمل النبي عليه الصلاة والسلام من خلال رسائله إلى عماله، ومن خلال معاهداته ورسائله إلى الملوك في عصره كما يذكر محمد محمود الشرمان[3]، وما وثيقة المدينة إلا دليلا على ذلك فقد كتبها النبي عليه الصلاة والسلام عند دخوله المدينة لبيان حقوق وواجبات كل مكونات الدولة الجديدة من فئات مختلفة من مسلمين وغيرهم من اتباع الأديان الأخرى.

ورغم كل هذه التبريرات السابقة لظهور المنهج الموضوعي في العهد النبوي فإن الدليل الأهم على المنهجية الموضوعي في أحاديث الرسول عليه السلام هو ملاحظة الصبغة الموضوعية في الأحاديث النبوية التي سهلت على العلماء جمعها بطريقة موضوعية فذة فلولا الترابط العضوي بين هذه الأحاديث لما استطاع العلماء المسلمون بعد قرن من ذلك من جمعها وتبويبها وتصنيفها تحت أبواب وكتب.

وأكثر من ذلك فقد تجد حديثا في باب الصلاة يدخل في باب من أبواب الأخلاق والزهد وهكذا دواليك بلا تعارض ولا تنافر بين هذه الأحاديث لذا كتب العلماء ومنهم الإمام الشافعي في علم "مختلف الحديث" لرد ما يوهم التعارض والتنافر، كما أن البعض من المحدثين وعلى رأسهم الإمام البخاري قام بتقطيع الأحاديث لأنها تصلح للاستشهاد بها في مجالات متنوعة وأبواب وكتب مختلفة بدون ملاحظة أي تعارض أو خلط أو نقص، فالموضوعية التي اتسمت بها السنة النبوية هي التي سهلت بعد ذلك عمل العلماء من محدثين وفقهاء وغيرهم.

يتجلى الجانب الموضوعي في حياة الصحابة رضوان الله عليهم من خلال تخصصهم في مجالات متنوعة فهذا زيد بن ثابت مختص في الفرائض ومعاذ في الحلال والحرام، وهكذا فالمنهجية التخصصية الموضوعية نمت في حياة الصحابة، وهي لم يتم تنميتها عمليا فقط بل هناك من لاحظ أن بعض الصحابة كان يجمع ويدون الحديث بطريقة موضوعية[4]، وهذا بخلاف ما هو معروف من أن الخلفاء خاصة عمر بن الخطاب قد رفض تدوين الحديث مخافة اختلاطه بالقرآن.

---

[1] ينظر: خالد محمد محمود الشرمان، **الحديث الموضوعي "دراسة تأصيلية تطبيقية"**، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط1: 1435هـ-2014م، ص31.

[2] المرجع نفسه، ص32-33.

[3] المرجع نفسه، ص33-34.

[4] خالد محمد محمود الشرمان، **الحديث الموضوعي "دراسة تأصيلية تطبيقية"**، ص36-38.

وقبيل بداية عصر التدوين كان بعض التابعين يجمعون حديث الرسول عليه السلام بطريقة موضوعية خاصة منهم من تتلمذ على يد حبر الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنه، فقد جمع تلامذته الأحاديث المتعلقة بالتفسير كمجاهد بن جبر (ت:102هـ)، والضحاك بن مزاحم(ت:105هـ) وقتادة بن دعامة السدوسي (ت:117هـ)[1].

وهناك من التابعين من جمع الأحاديث المتعلقة بالأحكام الفقهية، وهناك من دون الأحاديث المرتبطة بالسير والمغازي، وكل ذلك تم بطريقة موضوعية.

المبحث الثاني: الحديث الموضوعي في عصر التدوين

يبدأ عصر التدوين من بداية القرن الثاني للهجرة عندما أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بتدوين سنة الرسول عليه الصلاة والسلام، ثم تطور الأمر إلى تدوين العلوم المختلفة من لغة ونحو وفقه وتفسير وغيرها وينتهي هذا العصر في منتصف القرن الرابع الهجري ولذلك لظهور التقليد وغلق باب الاجتهاد[2].

وهنا نؤكد مرة أخرى على أن المنهج الموضوعي كان من صنيع أهل الحديث حيث جمعوا حديث الرسول عليه السلام بطريقة موضوعية ثم تلاهم الفقهاء الذين قسموا مسائل الفقه بطريقة موضوعية كذلك، هذا الأمر سماه إسحاق الزيان بالتقسيم الموضوعي ورغم ذلك فهو البذرة الأولى للتفسير الموضوعي ثم للحديث الموضوعي خاصة مع ظهور ما يسمى بقصص الأنبياء الذي لا يمكن عده تقسيما موضوعيا بل هو دراسة وتتبع وتحليل وتركيب لأحداث دعوات الأنبياء عليهم السلام، فهو من صميم المنهجية الموضوعية.

نعم لقد جمع التابعون حديث الرسول عليه السلام وقسموه بطريقة موضوعية، كما أن تابعي التابعين قاموا كذلك بتدوين السنة النبوية وتبويبها وتقسيمها بطريقة موضوعية، وهذا دليل على حضور المنهجية الموضوعية عندهم، وهذه المنهجية لم تظهر في المؤلفات المتعلقة بالحديث والفقه فقط بل ظهرت كذلك في كتب السير والمغازي كما يذكر محمد الشرمان[3].

يعد القرنان الثالث والرابع الهجريين قرني الإبداع بالنظر إلى أن القرن الثاني هو قرن البداية والتأسيس للعلوم، والأمر ذاته مع المنهج الموضوعي في الدراسات الحديثية، فقد ظهرت المصنفات الموضوعية في أبواب الإيمان فهذا أحمد بن حنبل (ت241هـ) يؤلف كتابا حول الإيمان، وللبخاري (ت256هـ) كتاب حول خلق أفعال العباد ولأبي داوود السجستاني (ت257هـ)كتاب حول البعث القدر وغيرها من المؤلفات والكتب[4]. كما ظهرت في هذا العصر مؤلفات في أبواب العبادات وفي الفضائل والترغيب والترهيب، ومصنفات في الطب النبوي والفتن والأخلاق وكلها تعتمد التقسيم الموضوعي إن لم نقل المنهجية الموضوعية[5].

---

[1] المرجع نفسه، ص39-40.

[2] ينظر:عمر سليمان الأشقر، **تاريخ الفقه الإسلامي**، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر، ط:1990م، ص86.

[3] محمد محود الشرمان، مرجع سابق، 39-47.

[4] المرجع نفسه، ص52-55.

[5] المرجع نفسه، ص52-62.

يمكننا أن نسجل لهذا العصر تقدمه وتأسيسه للمنهج الموضوعي في دراسته للسنة النبوية فقد قدموا دراسات قاموا من خلالها بتبويب الأحاديث ودراستها والاستدلال بها على ما يرونه من آراء عقدية أو فقهية وأخلاقية وسياسية، كما حاولوا معالجة المشاكل التي تواجه عصرهم من خلال تتبع أحاديث الرسول عليه السلام والنظر والتفكر في معانيها ومقاصدها[1].

يحتفي محمد الشرمان هنا بأعمال الحافظ ابن أبي الدنيا حيث يرى أن منهجيته في الجمع والتبويب الموضوعي للأحاديث ولأقوال الصحابة والتابعين تنم عن حس موضوعي متقدم رغم أنه لا يعتني بالشرح والنقد والتقييم، ثم يقارن بينه وبين أعمال البيهقي الذي تتسم كتبه باستيعاب الموضوعات ودراستها من جميع جوانبها مع تكرار الأحاديث لأغراض فقهية أو إسنادية أو تربوية وتقديم النص على غيره من التأويلات والاجتهادات، ومن كتبه السنن الكبرى، والأسماء والصفات، والبعث والنشور، ودلائل النبوة وغيرها[2].

بعد هذا العصر ظهر عصر التقليد والجمود وذلك بعد انقسام الخلافة العباسية إلى دويلات تتحارب بعضها بعضا، ومع ظهور الحروب الصليبية، ثم مجيء المغول الذين حطموا دار الخلافة في بغداد، ورغم تلك الظروف إلا أن الأمة الإسلامية لم تعدم من العلماء الأفذاذ الذين حاولوا التجديد وتقديم دراسات تتوافق مع متطلبات عصرهم الذي كان يختلف أشد الاختلاف عما سبقه من العصور.

لقد ظهر في هذا العصر ما يسمى بالجمع الموضوعي من مصنفات سابقة وذلك بتجريد الأحاديث من أسانيدها على أساس أن المصادر التي تم أخذت منها الأحاديث متوفرة بين أيدي الناس، ومن الكتب التي ظهرت في ذلك العصر كتب "الترغيب والترهيب"[3] للمنذري (581-656هـ)و"رياض الصالحين"[4] للنووي (631-676هـ)[5].

وفي هذا العصر عصر التقليد والجمود ظهرت بعض الجهود العلمية الفذة والتي من بينها كتب أحاديث الأحكام التي جمعت الأحاديث التي اشتملت على الأحكام الشرعية دون غيرها، وقد تم جمع هذه الأحاديث بطريقة موضوعية، ومن أبرز هذه الكتب "عمدة الأحكام"[6] لعبد الغني المقدسي (ت:600هـ)، و"الإمام في معرفة أحاديث الأحكام"[7] لابن دقيق العيد (ت:702هـ) وغيرها من المؤلفات، هذه الكتب جمعت أحاديث الأحكام بطريقة موضوعية تم شرحها في مؤلفات أخرى جمعت في شرحها بين اللغة والفقه والأصول وغيرها من العلوم والفنون بطريقة علمية تعليمية بسيطة وممتعة تجعل الطالب يربط بين المعارف النظرية الجانب التطبيقي لهذه المعارف النظرية.

---

[1] المرجع نفسه، ص67.

[2] المرجع نفسه، ص63-65.

[3] المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، **الترغيب والترهيب**، ت: أبوعبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعرف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1: 1424هـ.

[4] النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، **رياض الصالحين**، ت: ماهر ياسين الفحل، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1: 1428هـ-2007م.

[5] الزيان، المرجع السابق، ص222-223.

[6] عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجماعيلي، **العمدة في الأحكام في معالم الحلال والحرام**، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1406هـ-1986م.

[7] ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، ت: سعد بن عبد الله آل حميد، دار المحقق للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط: 1419هـ.

وهنا نذكر بكتب الشرح الحديثي التي تعتمد المنهج التحليلي في الشرح، فهذه الجهود في الشرح الحديثي هي المستند الذي قامت عليه بعد ذلك جهود الشرح الموضوعي للأحاديث النبوية فلا فصل بين المنهجين التحليلي والموضوعي فكلاهما يكمل الآخر.

المبحث الثالث: الحديث الموضوعي في الدراسات المعاصرة

لابد لنا عند الحديث عن المنهج الموضوعي من الإشارة إلى أمرين هامين وهما ظهور الفهارس الموضوعية في هذا العصر، ثم ظهور الدراسات التطبيقية للمنهج الموضوعي في الحديث النبوي، وأخيرا التنظير للحديث الموضوعي.

أولا: الفهرسة الموضوعية للحديث النبوي

تحدثنا في التفسير الموضوعي عن وضع الفهارس التفصيلية للآيات القرآنية ويقابله بالنسبة للحديث الموضوعي ما يسمى بالفهرسة الموضوعية للحديث النبوي، والأمر يختلف بينهما في أن الفهرسة هنا ستجد ما يسمى بالتقسيم الموضوعي للحديث النبوي قد سبق وقدم قاعدة أولية تساعد أيما مساعدة في الفهرسة الموضوعية وتسهل عمل المفهرسين بعد ذلك.

يذكر الزيان إلى أن الترتيب الموضوعي للأحاديث النبوية بحسب ترتيب حروف المعجم قد تم في العصر الحاضر على يد بعض المستشرقين منهم العمل الذي قام به المستشرق الهولندي أرندجان فنسنك (ت:1939م) والذي سماه "مفتاح كنوز السنة"[1] والذي ترجمه محمد فؤاد عبد الباقي إلى اللغة العربية كما قام بتصحيح أخطائه ومقابلة نصوصه مع الأصول من كتب الحديث.

ومن الكتب والمؤلفات الحديثة التي قامت على الفهرسة والتصنيف لمساعدة الباحثين وتسهيل عملهم بالإضافة إلى كنوز السنة للمستشرق فنسنك ما يلي[2]:

1/معجم ما ألف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[3]

2/السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة[4]

3/ندوة الحديث الشريف وتحديات العصر طبعت الكتاب كلية الدراسات الإسلامية والعربية في دبي[5]

4/الدليل التصنيفي تحت إشراف همام عبد الرحيم سعيد[6]

5/دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة[7]

---

[1] ا.ى. فنسنك، **مفتاح كنوز السنة**، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ادارة ترجمان السنة، مطبعة معارف لاهور، ط:1398هـ-1987م.

[2] ينظر: خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص110-120.

[3] صلاح الدين المنجد، **معجم ما ألف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم**، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1: 1402هـ-1982م.

[4] **السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة**، مؤسسة آل البيت والمعهد العالمي للفكر الإسلامي واشنطن، عمان، ط: 1989م.

[5] **الحديث الشريف وتحديات العصر** ندوة علمية ثانية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط:1426هـ-2005م.

[6] همام عبد الرحيم سعيد، **الدليل التصنيفي**، جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب الأردن، عمان، ط:1414هـ-1994م.

[7] محيي الدين عطية وآخرون، **دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة**، دار ابن حزم، بيروت، ط1: 1416هـ-1995م.

6/المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف[1]
7/التعريف بما أفرد من الأحاديث بالتصنيف[2]
8/موسوعة أصول الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي من نبع السنة الشريفة، وهدي الخلفاء الراشدين[3]
9/ الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية في مصر وبلاد الشام[4]
10/دليل التاريخ والحضارة الإسلامية في الأحاديث النبوية[5]
11/التصنيف في السنة وعلومها لخلدون الأحدب[6]

ومن أبرز الأشكال المساعدة على الفهرسة الموضوعية للحديث النبوي حوسبة الحديث النبوي في موسوعات الكترونية[7] والتي تسهل الأحاديث المتعلقة بموضوع معين، ومن هذه الموسوعات موسوعة المكتبة الألفية للسنة النبوية في إصدارها 1.5 والتي أخرجها مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي بالأردن سنة 1419هـ-1997م، والموسوعة الذهبية للحديث النبوي الشريف وعلومه، في إصداره الأول من إنجاز نفس المركز سنة 1418هـ-1997م، وأخيرا الموسوعة الألفية للسنة النبوية من إصدار المركز نفسه كذلك سنة 1420هـ-1999م[8].

يذكر خالد الشرمان الجهود المبذولة في فهرسة السنة النبوية باستخدام البرامج الحاسوبية ويشيد بجهود بعض المراكز العلمية المختصة منها مثلا:

مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي في عمان بالأردن والذي تأسس سنة 1413هـ/ 1993م وله 15 فرعا في العالم، وقد أنتج حوالي 60 برنامجا في شتى العلوم، والعناوين التي خدمتها هذه البرامج تربو على 2000 عنوان وتضم حوالي 5000 مجلد، ومن إنجازات هذا المركز بالنسبة للسنة النبوية ما يلي:

1/الموسوعة الذهبية للحديث النبوي الشريف وعلومه
2/ موسوعة المكتبة الألفية للسنة النبوية
3/موسوعة التخريج الكبرى والأطراف الشاملة
4/ موسوعة الأحاديث الصحيحة
5/ موسوعة الأحاديث الضعيفة والموضوعة والمعللة والغرائب
6/مكتبة الأجزاء الحديثية

---

[1] محمد خير رمضان يوس، **المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف**، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1: 1423هـ-2003م.

[2] يوسف بن محمد بن إبراهيم العتيق، **التعريف بما أفرد من الأحاديث بالتصنيف**، دار الصميعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1: 1418هـ-1997م.

[3] خديجة النبراوي وآخرون، **موسوعة أصول الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي من نبع السنة الشريفة، وهدي الخلفاء الراشدين**، دار السلام، القاهرة، ط1: 1424هـ-2004م.

[4] محمد عبد الرزاق أسود، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية في مصر وبلاد الشام**، دار الكلم الطيب، دمشق، سورية، ط1: 1429هـ-2008م.

[5] عماد الدين خليل، حسن مظفر الرزو، **دليل التاريخ والحضارة الإسلامية في الأحاديث النبوية**، دار الرازي، عمان، الأردن، ط1: 1424هـ-2004م.

[6] خلدون الأحدب، التصنيف في السنة وعلومها، مؤسسة الريان، بيروت، ط1: 1427هـ-2006م.

[7] الزيان، المرجع السابق، ص224.

[8] ينظر: **موقع دليل السنة النبوية** حيث يمكن تحميل هذه البرامج:
https://www.guidetosunnah.com/ar/websites/show/101
https://www.guidetosunnah.com/ar/websites/show/102

7/ مكتبة السيرة النبوية[1]، وغيرها من الموسوعات والمكتبات.

كما أن من المراكز البحثية التي ساهمت في خدمة السنة النبوية فهرسة وتقسيما شركة صخر لبرامج الحاسب في أحد فروع شركة العالمية للإلكترونيات والتي تأسست سنة 1982م، ثم أنشأت شركة صخر سنة 1985م مركز التراث الإسلامي والتي استقرت على اسم شركة حرف لتقنية المعلومات حيث قامت بوضع المصادر الإسلامية الكبرى على وسائل الكترونية، وأنجزت الموسوعات التالية:

1/موسوعة الحديث الشريف

2/برنامج صفوة الأحاديث

3/موسوعة السيرة النبوية

4/ البيان فيما اتفق عليه الشيخان[2].

وعند ولوج موقع حرف سنجد أن هذه الشركة قد تحولت إلى منصة تعليم عن بعد وترجمة وإنتاج للبرمجيات والتطبيقات العربية والإسلامية والمواقع الإلكترونية والنشر الالكتروني للكتب[3].

فمثل هذه الجهود تساهم في تسريع وتسهيل عملية جمع واستقصاء الأحاديث المتعلقة بأي موضوع نعمل على دراسته من خلال السنة النبوية.

ثانيا: الدراسات التطبيقية لمنهج الحديث الموضوعي

كما حدث مع التفسير الموضوعي الذي بدأ في هذه المرحلة من خلال الفهرسة التفصيلية ثم الموضوعية للآيات القرآنية فإن الحديث الموضوعي بدأ بالفهرسة الموضوعية للأحاديث النبوية ثم جاءت مرحلة التطبيق أي تطبيق المنهج الموضوعي في دراسة الأحاديث النبوية.

تظهر هذه المرحلة الجزئية عمليا من خلال الدراسات الأكاديمية التي شجعت عليها الجامعات والكليات الشرعية سواء في الأزهر الشريف أو في غيره من الجامعات الإسلامية في البلاد العربية والإسلامية، كما تظهر هذه المرحلة من خلال جهود بعض الملتقيات والندوات العلمية الخاصة بالسنة النبوية، منها مثلا ندوة "السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة" والتي عقدها المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي سنة1991م، وكذا ندوة الحديث الشريف وتحديات العصر، و"مؤتمر السنة النبوية في الدراسات المعاصرة" الذي عقدته جامعة اليرموك بالأردن[4]، فمعظم دراسات مثل هذه الندوات والملتقيات هي دراسات تطبيقية للمنهج الموضوعي في الحديث النبوي.

من الدراسات التطبيقية لمنهج الحديث الموضوعي مثلا "الأحاديث الواردة في حقوق العمال ومسؤولياتهم" عام 1989م، و"روايات الزينة" سنة 1990م، و"لأحاديث في أحكام النصارى والنصرانية" سنة1990م، و"أحاديث التصوير" سنة 1991م، و"الأحاديث الواردة في حماية البيئة الطبيعية وتطويرها" سنة1993م[5]، وهذه الدراسات كتبت وبحثت في الجامعات الأردنية وهي تبرز

[1] ينظر: خالد محمود الشرمان، مرجع السابق، ص 137-142.

[2] ينظر: خالد محمود الشرمان، مرجع السابق، ص 143-144، وكذلك موقع شركة حرف: www.harf.com.

[3] ينظر: موقع حرف www.harf.com يوم 2023/04/30.

[4] ينظر: خالد محمد الشرمان، مرجع سابق، ص 107-108.

[5] خالد محمد الشرمان، مرجع سابق، ص121.

مدى الاهتمام بالواقع وما يفرضه من قضايا معاصرة تحتاج إلى دراسة وبيان لتقديم التصور الإسلامي حولها من خلال القرآن الكريم أومن خلال السنة النبوية.

ومن الدراسات التطبيقية كذلك "مختلف الحديث بين المحدثين-مع دراسة تطبيقية على مرويات حجة رسول الله صبى الله عليه وسلم للطالب حسين حماد بجامعة القاهرة سنة1992م[1]، وكذا "عناية الكتاب والسنة بالبيئة-دراسة موضوعية" لأمل توفيق أبو عبدو، وهي رسالة ماجستير نوقشت في الجامعة الإسلامية بغزة سنة 1419هـ-1999م[2].

وهنا نسجل هذه الملاحظة البسيطة، وهي أن الدراسات التطبيقية للمنهج الموضوعي قد بدأت من خلال الكتاب والسنة، ثم بدأت في التخصص فمنها التي اقتصرت على الكتاب ونقصد بذلك التفسير الموضوعي، والأخرى اقتصرت على السنة النبوية بمعنى تلك المتعلقة بالحديث الموضوعي.

بعد سنة 2000م ظهرت دراسات شديدة الارتباط بقضايا الفكر الإنساني المعاصر والمشكلات التي تواجهها البشرية منها مثلا دراسة حول "الأحاديث الواردة في التغذية"، "الهدي النبوي في إدارة القوى البشرية"، و"الأحاديث الواردة في الحرب النفسية"، و"الهدي النبوي في نقد الذات ونقد الآخر"، و"حماية المستهلك في السنة النبوية"، و"لغة الجسم في السنة النبوية"[3] وغيرها من الدراسات.

وهكذا فالدراسات التطبيقية لمنهج الحديث الموضوعي بدأت مقترنة بالمنهج الموضوعي في التفسير ثم استقلت بعد ذلك وأصبحت مقتصرة على الحديث النبوي الشريف فقط، فالفرق واضح بين قولنا من خلال الكتاب والسنة وقولنا من خلال السنة النبوية فقط، هذا من جهة، ثم إن الحديث الموضوعي بدأ تطبيقا ثم وصل أخيرا إلى مرحلة التنظير مثله مثل التفسير الموضوعي من جهة أخرى.

ثالثا: التنظير

كما قلنا من قبل فالعلوم تتمايز عن بعضها بعدة أمور منها المناهج التي تختلف من علم إلى آخر، وهذا يصلح على الحديث الموضوعي الذي استخدم المنهج الموضوعي في الشرح في مقابل المنهج التحليلي. ومع ذلك لابد من تسجيل الملاحظة نفسها وهي تأخر التنظير للمنهج وتخلفه عن التطبيق مثله مثل التفسير الموضوعي.

من أوائل من بدأ في التنظير للحديث الموضوعي رمضان إسحاق الزيان بدراسته التي عنونها بـ"الحديث الموضوعي دراسة نظرية" نشرها في مجلة الجامعة الإسلامية في غزة بفلسطين، وذلك سنة 2002م، وقد قسم دراسته إلى مقدمة وثلاثة مباحث خص الأول بتعريف الحديث الموضوعي، والثاني خصه بنشأة الحديث الموضوعي وتطوره، وتناول في الثالث مناهج دراسة الحديث الموضوعي، وختم دراسته بخاتمة جمعت بين النتائج والتوصيات.

جاءت هذه الدراسة الرائدة في واحدة وأربعين صفحة حاول فيها الزيان أن يعرف بمنهج الحديث الموضوعي وعمل على التأصيل له من خلال البحث في تاريخه وتطوره ثم وصل إلى بيان أنواعه وحددها بثلاثة أنواع، والنوع الأول منها هو منهج الدراسة الموضوعية التي تقوم على استقصاء

[1] الزيان، المرجع السابق، ص229.
[2] المرجع نفسه، ص229.
[3] خالد الشرمان، مرجع سابق، ص121-122.

ما في كتب السنة النبوية من أحاديث عن موضوع الدراسة، وهذه يمكن أن نطلق عليها الحديث الموضوعي المستقصي لجميع المصادر، ثم الدراسة الموضوعية التي تعتمد على جمع أحاديث في موضوع الدراسة من مصادر محددة من كتب السنة، وهذا النوع سنسميه الحديث الموضوعي المحدود المصادر، يبقى النوع الثالث والذي أطلق عليه اسم منهج الدراسة الموضوعية التي تعتمد على جمع روايات حديث واحد مع دراسة موضوعه، وهذا النوع لا يدخل في الحديث الموضوعي بل هو أقرب إلى الدراسة الروائية التحليلية للحديث من الدراسة الموضوعية، وهذا ما سيتبين لاحقا بفضل الله تعالى عند الحديث عن أنواع الحديث الموضوعي.

نشرت هذه الدراسة سنة 2000م، ولهذا فهي تعتبر من الدراسات الرائدة في هذا المجال، وهذا من مشكلات الفكر الإسلامي الغائب عن التجديد في مجال المناهج العلمية والتي أبع فيها الغرب أيما إبداع ما اضطرنا إلى استيراد مناهجه ومحاولة تطبيقها على النصوص والمصادر الإسلامية، وهذه ليست مجال بحثنا الآن.

بعد دراسة الزيان ظهر كتاب خالد محمد محمود الشرمان "الحديث الموضوعي-دراسة تأصيلية تطبيقية-" في طبعته الأولى سنة 2010م، ثم في طبعة أخرى سنة 1435هـ-2014م، وهذا الكتاب كان في الأصل رسالة دكتوراه نوقشت في قسم أصول الدين تخصص الحديث الشريف وعلومه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة اليرموك، وقد أشرف عليها محمد العمري عميد الكلية.

تعتبر هذه الدراسة بحثا مستفيضا ومستوعبا نظريا وتطبيقيا في الحديث الموضوعي جاءت في ثلاثة أبواب كان عنوان الباب الأول: جهود العلماء والباحثين في الحديث الموضوعي، قسمه إلى تمهيد وفصلين، جاء في التمهيد تعريف الحديث الموضوعي وأسباب ظهوره وأهميته، ثم التفريق بين الدراسة الموضوعية والتقسيم الموضوعي، وفي الفصل الأول تناول جهود المحدثين المتقدمين في الحديث الموضوعي، وفي الفصل الثاني تحدث عن جهود المعاصرين في الحديث الموضوعي، أما الباب الثاني والذي كان بعنوان "لوازم دراسة الحديث الموضوعي ومناهجه ومراحله" فقد قسمه إلى فصلين تناول في الفصل الأول لوازم دراسة الحديث الموضوعي تحدث فيه عن دور المحدث في فقه الحديث ثم عن ضوابط فهم السنة النبوية والعلوم اللازمة لدراسة الحديث موضوعيا، وفي الفصل الثاني تحدث عن مناهج دراسة الحديث الموضوعي ومراحله، أما الباب الثالث فقد قدم فيه نموذجا تطبيقيا للحديث الموضوعي تحت عنوان:"المنهج النبوي في تقويم الألفاظ والمفاهيم"، وقسمه إلى فصلين الفصل الأول بعنوان "أهمية ووظيفة الكلمة في الإسلام"، والفصل الثاني بعنوان "أهداف ووسائل وخصائص المنهج النبوي في التقويم".

ومن بين الدراسات التنظيرية مقال سعاد بيطاط والذي كان بعنوان:"الحديث الموضوعي منهج جديد في دراسة الأحاديث النبوية"[1]، والذي صدر في مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة في الجزائر سنة 2011م، هذا المقال قسمته الكاتبة إلى أربعة عناصر هي: 1/التعريف بالحديث الموضوعي لغة واصطلاحا، 2/أنواع الحديث الموضوعي، 3/خطوات منهج الحديث الموضوعي، 4/المصادر والمراجع الأولية.

[1] سعاد بيطاط، مرجع سابق.

ومن الدراسات التنظيرية والتطبيقية في آن واحد، والتي توالت بعد ذلك كتاب حمزة عبد الله المليباري والذي عنونه ب:"دراسات تطبيقية في الحديث الموضوعي"[1] أشار في مقدمته إلى مسائل تنظيرية خاصة تلك اللفتة التي جاءت في غلاف الكتاب حول شمولية النظر إشراقة نبوية مبكرة حيث نبه إلى أن غياب النظرة الشمولية للنصوص من قرآن وسنة هي التي كانت سببا لظهور البدع والانزلاقات والانحرافات في تاريخ الأمة الإسلامية، إذ أن الاكتفاء بنص واحد والاستعجال في الفهم والتطبيق كان من أبرز المظاهر الخطيرة للبعد عن النظرة الشمولية للنصوص القرآنية والحديثية[2]، وهذا ما نبهت إليه السنة النبوية عملا وقولا عندما علمت الصحابة رضوان الله عليهم منهجية شمولية النظر في النصوص عند شرح الرسول عليه السلام للقرآن بالقرآن.

ثم توالت البحوث والدراسات التي تعنى بالتنظير لمنهج الحديث الموضوعي نذكر منها دراسة لفالح بن محمد الصغير التي كانت بعنوان:"الحديث الموضوعي دراسة نظرية تطبيقية"، ودراسة فالح محمد الصغير كانت مبرمجة لطلبة مرحلة الماجستير سنة 2015م، ونجد نسخة منها في موقع نور للكتب[3]، وقد ركز في دراسته على العناصر التالية: مفهوم الحديث الموضوعي، والفرق بينه وبين الحديث التحليلي، ثم أهمية الحديث الموضوعي وأهدافه، ونشأته، وأخيرا بعض الصور التطبيقية للحديث الموضوعي.

ومن البحوث التنظيرية كتاب الحديث الموضوعي المنهج والتأصيل والتمثيل للطيفة الراشد، والذي نشرته دار طيبة الخضراء في مكة المكرمة سنة1443هـ-2021م، لكننا للأسف لم نتحصل عليه كاملا مع إمكانية الاطلاع عليه جزئيا من خلال المكتبة الشاملة التي نجد في موقعها فهرس الكتاب، ومن خلا هذا الفهرس المفصل يمكن الاطلاع على جزئيات الدراسة صفحة بصفحة[4].

قسمت المؤلفة الكتاب إلى ثلاثة أقسام جاء في القسم الأول الحديث عن تعريف الحديث الموضوعي وأهميته ونشأته وتطوره، وعنونت القسم الثاني بالدراسة الموضوعية وطريقة البحث فيها، وفي القسم الثالث قدمت لنا نماذج من الدراسة الموضوعية مثل العبادة القلبية خطوات النجاح من خلال حديث "لا تزول قدما امريء حتى يسأل عن أربع...".

هذه نماذج من الأعمال التنظيرية للحديث الموضوعي بدأت بدراسة الزيان ثم توسعت حتى وصلت إلى مرحلة الجمع بين التنظير والتطبيق كما هو حال الدراسة الأخيرة للطيفة الراشد.

---

[1] حمزة عبد الله المليباري، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه، غلاف الكتاب.

[3] موقع نور للكتب : https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9%D9%8A-pdf يوم:2023/05/20 على الساعة:23.32

[4] لطيفة الراشد، الحديث الموضوعي المنهج والتأصيل والتمثيل، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط:1443هـ-2021م، من موقع: https://shamela.ws/book/893 يوم:2023/05/20 على الساعة:23.32.

المحاضرة الثامنة

علاقة الحديث الموضوعي ببقية مناهج الشرح الحديثي

المبحث الأول: علاقة الحديث الموضوعي بعلوم الرواية

المبحث الثاني: علاقة الحديث الموضوعي بعلوم الدراية

المبحث الثالث: علاقة الحديث الموضوعي بالحديث التحليلي

سنتحدث في هذه المحاضرة عن علاقة الحديث الموضوعي ببعض المناهج المرتبطة بالشرح الحديثي، وخاصة منها علوم الرواية ثم علوم الدراية، وأخيرا الحديث التحليلي، مع ملاحظة أن الزيان عندما قام بالتنظير للحديث الموضوعي أشار إلى هذه العلاقة حيث تحدث في فرع من فروع بحثه عن "الحديث الموضوعي وفروع علوم السنة النبوية"[1]، لكنه للأسف لم يتعرض إلا إلى علوم الرواية في علاقتها بالحديث الموضوعي مع أنها والحق يقال لا تخدم الحديث الموضوعي إلا قليلا، وهذا ما سنبينه لاحقا.

كذلك الامر بالنسبة لخالد محمود الشرمان الذي اكتفي بالحديث عن "العلوم اللازمة لدراسة الحديث الموضوعي"، وهنا ركز على علوم الرواية حيث بحث الموضوع من خلال ثلاث عناصر هي:1/قواعد وتنبيهات في تصحيح الحديث، 2/الحديث الضعيف في الحديث الموضوعي (مبادئ وقواعد)، 3/علم التخريج ومعرفة طرق الحديث[2]، وواضح وجلي مدى اهتمام هؤلاء المنظرين بعلوم الرواية وعلوم الدراية، مع أن الحديث الموضوعي يحتاج أيما حاجة إلى الحديث التحليلي وجهود علمائنا في الشرح الحديثي.

والملاحظة الجديرة بالتسجيل بعد ذلك هو أن المهتمين بالتنظير للحديث الموضوعي لم يبحثوا هذه المسألة مثل سعاد بيطاط ولا فالح محمد الصغير، أما لطيفة الراشد فقد اهتمت بالمسألة وتوسعت فيها وخرجت عما قدمه الآخرون نوعا ما حيث أشارت إلى الحديث الموضوعي وعلوم السنة وأشارت إلى الحاجة لعلم الحديث رواية، ثم لعلم الحديث دراية، ثم توسعت في الموضوع وأشارت إلى علاقة الدراسة الموضوعية بالعلوم الشرعية واللغة والعلوم الأخرى، وهذا ملحظ جيد في المسألة[3].

المبحث الأول: علاقة الحديث الموضوعي بعلوم الرواية

قبل الولوج إلى لب هذا الموضوع يحسن بنا التعرف على علوم الرواية، فما هي هذه العلوم ولماذا سميت بهذا الاسم؟

يذكر صبحي الصالح الفرق بين علم الحديث رواية ودراية فيقول:"فعلم الحديث رواية يقوم على النقل المحرر الدقيق لكل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم [...] ولكل ما أضيف من ذلك إلى الصحابة والتابعين"[4]، والملاحظ البسيط سيظن أن علم الحديث رواية يهتم بالنقل وعلم الحديث دراية يهتم بالتحليل والاستنباط، فمن المفروض حسب هذا التصور أن علم الحديث رواية يختص بالنقل الصحيح وما يتطلبه من النظر في حال الرواة، أما علم الحديث دراية فيبحث في المتن وما يزخر به من المعاني والدروس والأحكام والعبر، لكن علم الرواية الذي يهتم بالنقل والضبط فقط يحتاج إلى علوم أخرى هي النظر في حال الرواة وشروط الرواية وأصناف المرويات وهذه من اختصاص علوم الدراية، وعليه فمسائل التحليل والاستنباط لا تدخل عموما في علمي الرواية والدراية فهي من اختصاص الشرح الحديثي والذي أصبح يطلق عليه الحديث التحليلي.

---

[1] رمضان إسحاق الزيان، **الحديث الموضوعي دراسة نظرية**، ص225.

[2] خالد محمد محمود الشرمان، **الحديث الموضوعي دراسة تأصيلية تطبيقية**، ص142-150.

[3] لطيفة الراشد، الحديث الموضوعي المنهج والتأصيل والتمثيل، موقع: https://shamela.ws/book/893، من الصفحة 39 إلى الصفحة 42.

[4] صبحي الصالح، علوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة، ص107.

ولتوضيح الأمر أكثر ننقل ما جاء في موسوعة علوم الحديث وفنونه، سيد عبد الماجد الغوري:"علم الرواية: وهو علم يعلم به أقوال النبي صلى الله عليه وسلم، وأفعاله وتقاريره، وضبطها وروايتها وتحرير ألفاظها"[1]، فهذا العلم من مهامه الضبط وتحرير الألفاظ المروية عن الرسول عليه السلام بالإضافة إلى ضبط وتحرير ما نقل عن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم.

تقول لطيفة الراشد في حاجة الحديث الموضوعي لعلم الحديث رواية:" حيث اختيار النص النبوي، والعناية والاهتمام باختيار ألفاظه الجامعة المناسبة لموضوع الدراسة من مصادرها الأصلية، والاحتراز في أثناء النقل من الخطأ أو التحريف وَضَبْطِهَا، وَتَحْرِيرِ ألفاظِه"[2]، فهذه المرحلة هي للتأكد من صحة الأحاديث المعتمد عليها في الدراسة الحيثية الموضوعية.

وهنا تذكر علوما يمكن الاستعانة بها منها علوم المتن من حيث قائله، هل الحديث مرفوع إلى الرسول عليه الصلاة والسلام، أم أنه موقوف على صحابي، أم أنه مقطوع أضيف إلى تابعي، ثم تضيف وجوب الاستعانة بعلوم شارحة للمتن مثل الغريب وأسباب الورود ومشكل الحديث ومختلفه، وفقه الحديث، لإعطاء فكرة عن المقصد النبوي، وأخيرا تشير إلى الاستعانة بعلوم تهتم بمقابلة المرويات للوصول إلى شواهد الحديث ومتابعاته، وكل هذه العلوم للتأكد من صحة النقل وسلامته من العيوب.

والحق يقال أن هذه العلوم تساعد على فقه الحديث وشرحه، ومعظمها من العلوم الخاصة بالشرح الحديثي، وهكذا فالعلوم تكامل بعضها فلا يمكن التأكد من صحة النقل دون الفهم السليم للمنقول، فرغم أن مشكل الحديث ومختلفه وغريبه تهتم بالألفاظ وتساعد على رد التعارض بين الأحاديث إلا أنها كما تدخل في الفقه والفهم إلا أنها لامحالة تساعد على التأكد والتوثق من صحة المنقول عن الرسول عليه السلام وصحابته والتابعين رضوان الله عليهم.

المبحث الثاني: علاقة الحديث الموضوعي بعلوم الدراية

يعرف صبحي الصالح علم الحديث دراية فيقول:"وعلم الحديث دراية، مجموعة من المباحث والمسائل يعرف بها حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد"[3]، فهذه الدراسة تهتم بالحديث من خارجه، أي بناقليه الذين أوصلوا لنا الحديث هل هم أهل للرواية ويمكن الوثوق في نقلهم أم لا.

ثم يشير صبحي الصالح للحاجة إلى علم الدراية وعلم الرواية معا فيقول بأسلوب معاصر:"وإن دراستنا لمتن الحديث، وعنايتنا بحفظ كتب الرواة، ليست شيئا إن لم تكن مقترنة بعلم دراية الحديث، الذي هو الدراسة التاريخية التحليلية لأقوال الرسول العظيم وأفعاله"[4]، وهذه الدراسة التاريخية هي مثل الدراسة التوثيقية التي يعتمدها علم التاريخ للتأكد من الوثائق التاريخية التي بحوزة المؤرخ هل نسبتها إلى ذلك العصر سليمة لا غبار عليها أم أنها لا تمت بصلة إلى عصرها ومصدرها، لكنها دراسة خارجية وداخلية، فعلوم الحديث رواية هي علوم تهتم بالمحتوى الداخلي للحديث من حيث الضبط والسلامة من التحريف، وعلوم الدراية تهتم بالجانب الخارجي للتأكد من صحة الوثيقة التي وصلت

[1] سيد عبد الماجد الغوري، موسوعة علوم الحديث وفنونه، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1: 1428هـ-2007م، ج2/ص168.
[2] لطيفة الراشد، المرجع السابق، ص39.
[3] صبحي الصالح، علوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة، ص107.
[4] صبحي الصالح، المرجع السابق، ص108.

إلينا بمعنى صحة النص الحديثي الذي وصل إلينا، خاصة بالنظر إلى الرواة الذين نقلوا هذه المرويات، وعلم الدراية يهتم بالدراسة الداخلية وهدفه ووسائله ليس أهداف ووسائل علم الحديث رواية، فهو إن اهتم بالدراسة الداخلية فذلك للتأكد من صحة النقل من الداخل بالنظر إلى محتواه من غريب أو مشكل أو مختلف، فهذه الدراسة الداخلية للتأكد من صحة النقل لا للضبط، فالضبط من اختصاص الرواية وصحة النقل من اختصاص الدراية.

أما علم الدراية فيقول عنه سيد ماجد الغوري صاحب موسوعة علوم الحديث وفنونه:"علم يتعرف منه أنواع الرواية وأحكامها، وشروط الرواة وأصناف المرويات، واستخراج معانيها، ويحتاج ما يحتاج إليه علم التفسير من اللغة، والنحو، والتصريف، والمعاني والبديع والأصول، ويحتاج إلى تاريخ النقلة..."[1]، إن احتياج علم الدراية إلى اللغة والنحو والتصريف والمعاني والأصول وغيرها ليس هدفه التحليل والاستنباط المتوسع وإنما هدفه الفهم لأنه لا تحقق من النقل إلا بعد الفهم السليم، فالفهم السليم للمنقول يساعد على التأكد من صحة نقله.

والحقيقة أن هناك من يصف علمي الحديث رواية ودراية بأنهما بعيدان عن الشرح والفهم، وهذا صحيح في بعض جوانبه لكنه بعيد من جوانب أخرى لأن الفهم هنا هدفه التحقق من نقل المرويات، وليس الاستنباط واستخراج الأحكام فهذا مجاله الشرح الحديثي وكتب أحاديث الأحكام خاصة، وللرد على الذين يتهمون علم الدراية بالقصور على النقل فقط دون الفهم يرد صاحب هذه الموسوعة فيقول بعد نقله لتعاريف عدة لعلم الحديث دراية:"وفي هذه التعريف رد على من زعم أن علم الحديث قاصرا على نقل الأخبار المجردة التي أضيفت إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولا وفعلا وتقريرا دون الخوض في فقهه"[2].

ومن العلوم البارزة في مجال علوم الحديث دراية نذكر مايلي:

1/علم الجرح والتعديل: علم يبحث في الرواة من حيث ما يزكيهم أو يشينهم باستعمال مصطلحات خاصة بأهل هذا العلم[3].

2/علم رجال الحديث يهتم بمعرفة تاريخ رواة الحديث، وأول من اشتغل به الإمام البخاري[4].

3/علم مختلف الحديث وهو علم ينظر ويبحث في الأحاديث التي ظاهرها التناقض فيبحث عن الجمع والتوفيق بينها سواء بالتخصيص أو التقييد أو حملها على تعدد الحوادث وأسباب الورود، وأول من الف في هذا العلم الإمام الشافعي[5].

4/علم علل الحديث، وهذا من العلوم الجليلة حيث لا يتقنه غلا جهابذة المحدثين ويبحث في الأسباب الغامضة الخفية التي تقدح في صحة الحديث، وممن كتب فيه ابن المديني شيخ البخاري[6].

---

[1] سيد عبد الماجد الغوري، المرجع السابق، ج2/ص168.
[2] المرجع نفسه، ص168-169.
[3] ينظر: صبحي الصالح، المرجع السابق، ص109-110، وسيد عبد الماجد الغوري، المرجع السابق، ج1/ص596.
[4] ينظر: صبحي الصالح، المرجع نفسه، ص110-111، وسيد عبد الماجد الغوري، المرجع نفسه، ج2/ص127.
[5] ينظر: صبحي الصالح، المرجع نفسه، ص111-112، وسيد عبد الماجد الغوري، المرجع نفسه، ج3/ص206.
[6] ينظر: صبحي الصالح، المرجع نفسه، ص112، وسيد عبد الماجد الغوري، المرجع نفسه، ج2/ص481.

المبحث الثالث: علاقة الحديث الموضوعي بالحديث التحليلي

الشرح الحديثي مصطلح جديد إلى حد ما، جاء في تعريفه مثلا قول صالح عومار:"ونعني بالشرح الحديثي: بيان المعنى العام للحديث، وعناصره الأساسية، وما يرشد إليه من أحكام وفوائد، وقيم وهدايات"[1]، وهذه الدراسة التاريخية تبرز أهمية الشرح الحديثي وأصالته، وأنه بدأ مبكرا مع تدوين السنة النبوية والاهتمام بشرح غريبها، وهي الألفاظ والكلمات المبهمة في الحديث النبوي، فقد بدأ الاهتمام بالغريب خلال القرن الثاني للهجرة.

الحديث التحليلي أو الشرح الحديثي منهج لشرح الحديث النبوي، هذا المنهج لم يلق الاهتمام الكبير في التنظير، وهذا لا يعود إلا إلى الغفلة عن البعد التنظيري في العلوم لدى المسلمين، رغم أن الأوائل من علمائنا قدموا جهودا معتبرة في بيان العديد من العلوم المرتبطة بالشرح الحديثي خاصة ما ذكرناه من قبل من علوم الرواية والدراية. ولا أدل على انعدام التنظير للحديث التحليلي والشرح الحديثي عدم وجود هذه المصطلحات في موسوعة علوم الحديث وفنونه للغوري رغم أن هذه الموسوعة الحديثية معاصرة وليست قديمة أثرية من غابر الازمان، وما تجده في هذه الموسوعة هو مصطلح شروح الحديث، فماذا يقول عنها صاحب الموسوعة، قال:"اهتم العلماء بشرح الحديث النبوي في فترة مبكرة تعود للقرن الرابع، فشرحوا غريب ألفاظه، وبينوا معانيه، وتكلموا على أسانيده من حيث الصناعة الحديثية، وبينوا ما يستنبط منه من أحكام وما يستفاد منه"[2]، فالشرح الحديثي بدأ مبكرا واستوى على سوقه في القرن الرابع الهجري، وهو يستخدم أدوات معينة، وهدفه بيان معاني الحديث واستخراج الأحكام الفقهية وغيرها من الدروس والعظات، وهكذا فالشرح الحديثي رغم قدمه إلا أن التنظير له كمنهج علمي يعتمد التحليل والاستنباط ضعيف حتى أنك لن تجد ذكرا لمصطلحي الشرح الحديثي والحديث التحليلي إلا نادرا.

وكما لم يتحدث الزيان عن الحديث التحليلي في علاقته بالحديث الموضوعي، نجد لطيفة الراشد تهتم بعلاقة الدراسة الموضوعية بالعلوم العربية والإسلامية لكنها لم تشر إلى الحديث التحليلي[3]، ورغم أن خالد الشرمان الذي لم يشر إلى مصطلح الحديث التحليلي فقد نجد له عذرا في أنه تحدث عن لوازم دراسة الحديث وهنا أشار إلى دور المحدث في فقه الحديث كما تحدث عن ضوابط فهم السنة، وكلها تدخل في مجال الشرح الحديثي، فلا بد من أن يكون هذا الفهم والفقه منضبطا بقواعد اللغة العربية ودلالة السياق ومقاصد الشريعة[4].

تشير سعاد بيطاط إلى الشرح الحديثي في علاقته بالحديث الموضوعي حيث تعتبره خطوة من خطوات الحديث الموضوعي فتقول في الخطوة الثالثة:"شرح نصوص الأحاديث واستنباط معانيها ومقاصدها بالوقوف على سبب الورود إن وجد، وآثار الصحابة واقوال العلماء..."[5]، وهكذا فعلاقة الشرح الحديثي بالحديث الموضوعي علاقة عضوية حيث لا يمكن الفصل بينهما فما الحديث

---

[1] صالح عومار، **الشرح الحديثي دراسة تاريخية**، مجلة المعيار، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ط:2018م، العدد 43، ص193، ينظر الرابط التالي:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/33625.

[2] سيد عبد الماجد الغوري، المرجع السابق، ج2/ص263.

[3] لطيفة الراشد، المرجع السابق، ص41.

[4] ينظر: خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص113-141.

[5] سعاد بيطاط، المرجع السابق، ص170.

الموضوعي إلا شرح لمجموعة أحاديث يعمل الباحث بالتنسيق بينها للخروج بتصور عام عن موضوعها.

الحديث التحليلي ركيزة أساسية يعتمد عليها الحديث الموضوعي، فالدارس للأحاديث موضوعيا لابد أن يستعين بما أنتجه الشرح الحديثي من آراء وأفكار وطروحات لتساعده على فهم الأحاديث النبوية موضوعيا لا جزئيا، فنظرة الشارح الحديثي جزئية تركز على حديث واحد، أما نظرة الموضوعي فتحاول التنسيق والنظر بشمولية لجميع الأحاديث التي لها علاقة بالموضوع.

تذكر سعاد بيطاط من مصادر الحديث الموضوعي الكتب المساعدة على جمع الأحاديث خاصة منها كتب الفهرسة الحديثية، ثم تضيف بعدها كتب الحديث رواية وشروحها، وهذا خاص بالكتب والمصادر القديمة، ولكنها لا تكتفي بذلك بل تضيف إليها كتب الشرح الحديثي المعاصرة، وتسميها المراجع الحديثة، قالت:"وهي كتب ألفت في العصور المتأخرة اعتنت بشرح الحديث لبيان الحكم والمقاصد المستنبطة منه وتطبيقها على الواقع العملي الحاضر للمسلم"[1]، وتضرب لذلك مثالا بمجالس التذكير من كلام البشير النذير لعبد الحميد بن باديس.

[1] سعاد بيطاط، المرجع السابق، ص174.

المحاضرة التاسعة

أنواع الحديث الموضوعي

المبحث الأول: الدراسة الموضوعية الاستقصائية للحديث النبوي

المبحث الثاني: الدراسة الموضوعية المحدودة للحديث النبوي

سم إسحاق الزيان الحديث الموضوعي إلى ثلاثة أنواع هي:

1/الدراسة الاستقصائية المستوعبة لجميع الأحاديث الواردة في كتب السنة المتعلقة بالموضوع.

2/الدراسة المحدودة للأحاديث المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال كتب معينة للسنة النبوية.

3/الدراسة الموضوعية لحديث واحد من خلال جمع رواياته وتحليله وتطبيقه على الواقع[1].

هذا تقسيم الزيان، لكن خالد الشرمان فضل تقسيم الحديث الموضوعي إلى قسمين رئيسيين اثنين، الأول سماه المنهج المتكامل (الكلي) في دراسة الحديث الموضوعي[2]، وهو يقصد بذلك الدراسة المستوعبة الاستقصائية للأحاديث الواردة في موضوع الدراسة، وهنا يتفق خالد الشرمان مع إسحاق الزيان حول النوع الأول للحديث الموضوعي، والنوع الثاني عند الشرمان سماها المناهج الجزئية في دراسات الحديث الموضوعي، وهذا النوع الثاني قسمه بحد ذاته إلى عدة أنواع فرعية هي:1/المنهج الذي يقف عند جميع الأحاديث والحكم عليها والترجمة لها مع التعليق اليسير، 2/المنهج الذي يعتمد مفردة أو مصطلحا نبويا في الدراسة الموضوعية، 3/المنهج الذي يعتمد على أحاديث في مصادر محددة، 4/المنهج الذي يعتمد حديثا واحدا للدراسة الموضوعية، 5/المنهج الذي يعتمد على عدة أحاديث دون استقصاء ودون تحديد للمصادر[3].

والحقيقة تقال أن خالد الشرمان انتقد بعض المناهج الجزئية ورأى أنها لا تخدم الحديث الموضوعي ولا يمكن اعتبارها منه أصلا، فلقد انتقد الدراسة الموضوعية التي تركز على حديث واحد من خلال جمع رواياته وتحليلها وتطبيقه على الواقع، فهذا النوع هو إلى الحديث التحليلي أقرب منه إلى الموضوعي حيث قال:"والملاحظ أن هذا النوع من الدراسات أقرب ما يكون من الحديث التحليلي"[4]، وهنا يحق لنا أنقف وقفة تأمل في ما أصاب العقل المسلم من جمود وتقليد، فبعد أن رأى رمضان الزيان اعتبار هذا النوع من الحديث الموضوعي لم يرد عليه أحد من المنظرين بل منهم من تابعه بعد ذلك مثل سعاد بيطاط دون نقد ولا رد عليه، فهي قد قسمت الحديث الموضوعي إلى ثلاثة أنواع هي:1/الحديث الموضوعي للموضوعات، 2/الحديث الموضوعي للمصطلحات، 3/الحديث الموضوعي للأحاديث[5]، والأمر جلي وواضح بأن هذا النوع هو الحديث التحليلي بحد ذاته وليس أقرب إليه، كذلك الأمر بالنسبة للحديث الموضوعي للمصطلحات فهو أقرب إلى دراسة المفردات ولقد اختلف الناس حول التفسير الموضوعي للمصطلحات كما هو بالنسبة للحديث الموضوعي للمصطلحات، يقول الشرمان:"يتبين لنا أن المفردة لا تشكل موضوعا مهما تعددت وتنوعت صورها في حديث النبي صلى الله عليه وسلم"[6].

إن البداية المتحمسة للتنظير للحديث الموضوعي قد جعلت الناس يتقبلون أي شيء جديد ولو كان واضح الخلل والخطأ، وهذا من جمود العقل المسلم وتقليده وتبعيته، وكرهه للنقد والدراسة

[1] ينظر: إسحاق الزيان، المرجع السابق، 226-227.
[2] ينظر: خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص193-198.
[3] ينظر: خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص198-206.
[4] خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص204.
[5] سعاد بيطاط، المرجع السابق، ص169.
[6] خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص200.

والتمحيص، والأمر لا يعتبر عيبا مشينا عند البادئين السابقين بالتنظير، لكنه غير مقبول لمن يجئ بعدهم فلا يصحح ولا يعقب، ويتقبل كل شيئ كيف ما كان صحيحا أم عليلا.

تحدثت لطيفة الراشد عن أنواع الحديث الموضوعي، وأشارت إلى مناهج دراسة الحديث الموضوعي، قالت عن الأول:"يستوعب هذا المنهج؛ جمع الأحاديث الواردة في كتب السّنة النبوية عن موضوع الدراسة على سبيل الاستقصاء، أو مصادر حديثية معينة كالصحيحين، أو الكتب الستة، أو التسعة، مما قد يفي بالموضوع"[1]، أما الثاني فقالت عنه:" الدراسة الموضوعية التي تعتمد على جمع أحاديث لفظة تحمل معاني عدة، أو أحكام شرعية عدة، أو فعل عمل معين تكرر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في عدة مواطن أو بطرق مختلفة"[2]، أما الثالث فقالت فيه:" وقد برزت مؤخرًا في ضمن مناهج الحديث الموضوعي دراسة المصطلح النبوي في منهجيَّة علمية دقيقة، مع العلم بالمصطلح والعلم به ليس بالعلم الجديد"[3]، وعليه فلطيفة الراشد تعتمد تقسيما مخالفا نوعا ما لتقسيمات المنظرين الآخرين لكنها تتفق معهم على نوعين هما الدراسة الموضوعية الاستقصائية والمحدودة للحديث النبوي، بل لقد جمعتهما في فصيل واحد، ولقد توسعت وأدخلت الدراسة المتعلقة بحكم شرعي معين في الحديث الموضوعي، وهذا غير مقبول، كما وافقت البعض في ما يسمى بالحديث الموضعي للمصطلح وكذلك الامر فهذا في الحقيقة بعيد عن الدراسة الموضوعية، وهكذا فالحماس الزائد لكل جديد يفقد الكثير من الباحثين الموضوعية والرزانة في نقد وتحرير الطروحات والآراء المستجدة.

وعلى هذا الأساس فسنشير إلى نوعين اثنين فقط من أنواع الحديث الموضوعي، هما:

1/الدراسة الموضوعية الاستقصائية للحديث النبوي

2/الدراسة الموضوعية المحدودة للحديث النبوي

المبحث الأول: الدراسة الموضوعية الاستقصائية للحديث النبوي

هذا النوع هو أفضل أنواع الدراسة الموضوعية الحديثية[4]، وهو أصعبها كذلك لأنه يحاول استقصاء المادة الحديثية من جميع كتب الحديث، ولقد سماه خالد الشرمان بالمنهج المتكامل (الكلي) في دراسة الحديث النبوي، وقال في تعريفه:"بحث علمي، لموضوع ما، من خلال الحديث المقبول، للوصول إلى الهدي النبوي، ومحاولة تطبيقه على الواقع"[5]، ثم يبين المقصود بالحديث المقبول فيقول:"أن الحديث الذي نعتمده في التقعيد والتأسيس هو المقبول فقط بقسميه الصحيح والحسن لذاته أو لغيره"[6]، وسمته سعاد بيطاط بالحديث الموضوعي، للموضوعات، وقالت:"وهنا يختار الشارح موضوعا ثم يجمع الأحاديث التي تناولته بمختلف الألفاظ والسياق –فهو أشمل- وهو المراد عادة عند

[1] لطيفة الراشد، المرجع السابق، ص87.
[2] المرجع نفسه، ص93.
[3] المرجع نفسه، ص99.
[4] رمضان إسحاق الزيان، المرجع السابق، ص227. لطيفة الراشد، المرجع السابق، ص87.
[5] خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص193.
[6] خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص196.

الإطلاق"[1]، وتسميتها له بهذا الاسم غريب نوعا ما للتكرار الحادث فيه فقد جاء فيه الموضوعي والموضوعات، وهذا غير مقبول.

يؤكد خالد الشرمان على نقاط مهمة عند تعريفه لهذا النوع من الحديث الموضوعي، ومن بين هذه النقاط أن هذا العمل هو بحث علمي والبحث العلمي هو محاولة ناقدة لحل المشكلات التي تعترض الإنسان في حياته، والأمر الثاني أن هذا البحث ما هو إلا جهد بشري اجتهادي[2]، وعليه فنتائجه ليست نهائية، ولا يمكن تقديسها لأن الحديث وحي معصوم لكن الفهم مسألة اجتهادية بشرية، وهذه كما أنها مسلمة فهي قضية مهمة لأن الفهم والشرح والتفسير عمل بشري يمكن نقده وإلغاؤه بخلاف النص، وللأسف فالناس يخلطون بل يحولون التقديس ويزيحونه من النص إلى التفسير والشرح، وهذا من مطبات التفسير والتأويل، ويدرس في مجال آخر غير مجال هذه الدراسة وهو فلسفة التأويل.

يؤكد بعد ذلك الشرمان على أن الدراسة الحديثية الموضوعية تبحث في قضية بحثية إنسانية أو إشكالية علمية أو معرفية تشغل الفكر البشري[3]، وهذه كذلك من الملاحظات التي تجعل البحث في الحديث الموضوعي رحبا واسعا منفتحا على منتجات ومخرجات الفكر البشري الذي ما زال يعاني من مشكلات عديدة، ومازال يتخبط في مشكلات مستجدة لم يجد لها لحد الآن حلا بسبب تعقد الحياة البشرية.

وفي الأخير يركز الشرمان على الهدف من الدراسات الموضوعية الحديثية وهو البحث عن الهدي النبوي[4]، بل عن المنهج النبوي في علاج المشكلات التي واجهها عليه السلام، وكيف يمكن الاستفادة من منهجه في مواجهة المشكلات المعاصرة.

لقد ابتعدت البشرية عن الدين عموما، فكانت نتيجة ذلك التخبط في مشكلات لا تعد ولا تحصى، والهدي النبوي ساهم في علاج الكثير من المشكلات قديما، وجدير بنا أن نبحث في هذا الهدي لفهم مشكلات العصر ومحاولة حلها، وتقديم مساهمة علمية ومعرفية لتوجيه البشرية إلى الخير والصلاح.

يركز الكثير من المنظرين للحديث الموضوعي على خطوات البحث في الدراسة الموضوعية الاستقصائية، نذكر منها مثلا ما اقترحه رمضان إسحاق الزيان حيث أشار إلى مايلي:

1/تحديد فكرة تستحق البحث، 2/ جمع المادة الحديثية، 3/دراسة الأحاديث سندا ومتنا، 4/صياغة مفردات البحث في ضوء الأحاديث المقبولة لتحديد عناصر خطة البحث، 5/ جمع المادة العلمية غير الحديثية من مظانها، 6/ربط موضوع البحث بواقع المسلمين، 7/ صياغة البحث وفق المادة العلمية المجموعة[5]، وهذه الخطوات والمراحل منها ما هو من صميم عمل الدراسات الموضوعية ومنها ما هو من تقنيات البحث العلمي مثل تحديد فكرة البحث وجمع المادة العلمية وصياغتها.

---

[1] سعاد بيطاط، المرجع السابق، ص169.
[2] خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص194.
[3] خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص195.
[4] خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص196.
[5] ينظر: رمضان إسحاق الزيان، المرجع السابق، ص228-229.

قدمت سعاد بيطاط ثلاثة مراحل لدراسة الأحاديث موضوعيا، وهي مراحل مختصرة هي: 1/اختيار الموضوع، 2/جمع الأحاديث الصحيحة والحسنة محل الدراسة، 3/شرح نصوص الأحاديث واستنباط معانيها ومقاصدها[1]، والحقيقة أن من أهم المراحل هي اختيار الموضوع قيد الدراسة، ثم إن جمع الأحاديث من أشق المراحل رغم تسهيل الفهرسة الحديثية الآلية لهذا الأمر في هذا العصر، وأخيرا فإن إعداد خطة محكمة وتحديد عناصر البحث من الأمور المهمة لأنها تبين قدرة الباحث على تنسيق أفكاره وعرضها عرضا ذكيا يسهل من خلاله توصيل الطروحات والأفكار والتصورات المستكشفة خلا الدراسة والبحث.

تقدم لطيفة الراشد خطوات البحث في الدراسات الحديثية الموضوعية الاستقصائية موافقة في ذلك رمضان إسحاق الزيان وناقلة عنه، ثم تأتي لتعطي نماذج لمثل هذه الدراسات، وهذا ما سنتحدث عنه في المحاضرة الأخيرة.

المبحث الثاني: الدراسة الموضوعية المحدودة للحديث النبوي

هذا النوع من الدراسات الحديثية الموضوعية هو أكثر النوعين انتشارا واهتماما من طرف الباحثين في الجامعات، وذلك لسهولته، ولأن الدراسات العليا في الجامعات تتطلب تحديدا لمدة البحث في فترة زمنية معينة تفرضها الجامعات في مرحلة الماجستير والدكتوراه، فمعظم الباحثين يقصرون دراساتهم على الكتب التسعة وبعضهم على الكتب الستة، وآخرون يقصرون بحوثهم على الصحيحين، أو أحدهما فقط[2]، وهناك من الباحثين من حدد دراسته بمسند أحمد بن حنبل لاعتبارات مقبولة لأنه كتاب مستوعب للأحاديث ورواياتها، وكما هو معلوم فالمسند أكثر الكتب تكرارا لروايات الحديث الواحد[3].

والكتب التسعة هي:

1/صحيح البخاري (ت:256هـ)، 2/صحيح مسلم (ت:261هـ)، 3/سنن أبي داود (ت:275هـ)، 4/جامع الترمذي (ت:279هـ)، 5/سنن النسائي (ت:303هـ)، 6/سنن ابن ماجه (ت:273هـ)، 7/ الموطأ للإمام مالك بن أنس (ت:179هـ)، 8/سنن الدرامي (ت:255هـ)، 9/ مسند أحمد للإمام أحمد بن حنبل (ت:241هـ)[4].

أما الكتب الستة فيقصد بها كتب البخاري ومسلم وأبي داوود الترمذي والنسائي وابن ماجه[5]، وهناك من يسميها الكتب الصحاح، والمقصود بها صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن أبي داود وجامع الترمذي وسنن النسائي وسنن ابن ماجه، وتسميتها بالصحاح فيه تجوز وتوسع وإلا فالصحاح صحيحين فقط هما صحيح البخاري وصحيح مسلم، وهناك من يحدد مجال الدراسة في الكتب الخمسة وهي الكتب الستة ما عدا سنن ابن ماجه[6].

---

[1] سعاد بيطاط، المرجع السابق، ص169-170.
[2] ينظر: رمضان إسحاق الزيان، المرجع السابق، ص230-231، خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص202.
[3] خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص202.
[4] ينظر: سيد عبد الماجد الغوري، المرجع السابق، ص694.
[5] ينظر: صبحي الصالح، المرجع السابق، ص117-118، سيد عبد الماجد الغوري، المرجع السابق، ج1/ص696-697.
[6] ينظر: سيد عبد الماجد الغوري، المرجع السابق، ج1/ص696، صبحي الصالح، المرجع السابق، ص117-118.

وهنا يجدر بنا التفريق بين الجوامع والسنن، فصحيح البخاري هو:"الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه"، وصحيح مسلم هو:"المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"، وجامع الترمذي وهو:"الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل"، فهذه مثال للجوامع، والمقصود بالجامع في اصطلاح المحدثين:"هو كتاب الحديث المرتب على الأبواب الذي يوجد فيه أحاديث في جميع موضوعات الدين وابوابه. وعددها ثمانية أبواب رئيسية هي: العقائد، الأحكام، السير، الآداب، التفسير، الفتن، أشراط الساعة، المناقب"[1].

أما السنن فهي:"في اصطلاح المحدثين الكتب التي تجمع أحاديث الأحكام المرفوعة مرتبة على أبواب الفقه، من: الطهارة، والصلاة، والزكاة، إلى العتق...وتخلو غالبا من أبواب العقائد، والتاريخ، والفتن، والمناقب"[2]، وعليه فالصحاح تجمع الأحاديث المتعلقة بالدين جميعا من عقائد وأخلاق وأحكام، بينما السنن تختص بالأحاديث التي تتعلق بالأحكام الفقهية فقط.

وخطوات البحث بالنسبة لهذا النوع من الحديث الموضوعي هي نفسها التي نسير عليها مع الحديث الموضوعي الاستقصائي المستوعب ما عدا تحديد المصادر الحديثية في الصحيحين أو الكتب الستة أو التسعة.

ثم إن معظم المنظرين يقدم نماذج لهذا النوع من الحديث الموضوعي عندما يريد بيانه والتوسع في شرحه، وذكر النماذج سيأتي لاحقا في هذه المحاضرات.

[1] سيد عبد الماجد الغوري، المرجع السابق، ج1/ص591.
[2] سيد عبد الماجد الغوري، المرجع السابق، ج2/ص244.

المحاضرة العاشرة

نماذج تطبيقية

للحديث الموضوعي

المبحث الأول: نماذج للدراسة الموضوعية الاستقصائية للحديث النبوي

المبحث الثاني: نماذج للدراسة الموضوعية المحدودة للحديث النبوي

لا يمكن فهم التفسير الموضوعي ولا الحديث الموضوعي إلا بالاطلاع على نماذج تطبيقية لهما، ودائما ما نضرب أمثلة لنماذج تطبيقية للتفسير والحديث الموضوعيان من عمل علماء الجزائر مثل عبد الحميد بن باديس، هذا الرجل الذي كان سباقا في التفسير الموضوعي، حيث ألقى كلمة في أحد تجمعات جمعية العلماء الجزائريين فقام محمد البشير الإبراهيمي بتدوين هذه الكلمة ونشرها بعنوان "العرب في القرآن"[1]، وهذا العمل نموذج فذ توصل إليه ابن باديس بعدما قام بتفسير القرآن تفسيرا تحليليا على مدى عدة سنوات، وكانت بعض المواضيع والقضايا تثير انتباهه لما لها من حضور في عقل الجزائريين الخاضعين للاستعمار الذي عمل جاهدا للانقاص من قيمة العرب والمسلمين بشتى الوسائل فرد عليه ابن باديس بمثل هذه الدراسات الفذة.

ذلك في التفسير الموضوعي، أما في الحديث الموضوعي فإننا نجد ابن باديس عند شرحه الحديثي لمجموعة من الأحاديث النبوية والتي جمعت في كتاب"مجالس التذكير من حديث البشير النذير"[2]، قام باستخدام وتطبيق المنهج الموضوعي في الحديث، ويبرز ذلك عندما عرض لقضايا منها مثلا:"العلم وفضله وتعلمه وتعليمه واحترام أهله"[3]، وموضوع:"الذكر والترغيب فيه والحث على تعلم القرآن"[4]، وموضوع :"الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم"[5]، فهذه نماذج تطبيقية للمنهج ظهرت في عهد غير بعيد عنا إجابة لقضايا ومسائل كانت تشغل العقل الجزائري في ذلاك الوقت خاصة منها أهمية العلم في مواجهة الجهل الذي عملت فرنسا على نشره بين الجزائريين، ومسألة الذكر الذي تحول إلى طقوس غريبة على يد بعض الطرق الصوفية، وانتهاء بمسألة التوسل بالرسول عليه الصلاة والسلام ثم التوسل بالصالحين من المسلمين.

وفي هذه المحاضرة سنحاول التعرض لبعض النماذج التطبيقية للمنهج الموضوعي في الحديث النبوي من خلا استعراض بعض الأعمال الأكاديمية المعاصرة وغيرها من الدراسات والبحوث.

المبحث الأول: نماذج للدراسة الموضوعية الاستقصائية للحديث النبوي

يضرب رمضان إسحاق الزيان أمثلة تطبيقية لهذا النوع من الحديث الموضوعي، منها الدراسة المعنونة ب:"أحاديث قراءة سورة الكهف يوم الجمعة -جمع ودراسة-" للزيان نفسه، قام البحث فيها باستقصاء الأحاديث الواردة في فضل قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، ثم توصل إلى أن قراءة سورة الكهف يوم الجمعة من السنن الواردة عن الرسول عليه الصلاة والسلام بخلاف الروايات الواردة في سور أخرى مثل آل عمران والرعد فإنها لا ترتقي إلى مستوى الاحتجاج بها[6]، فهذا نموذج للدراسات العلمية الأكاديمية التي اعتمدت المنهج الموضوعي وحاولت دراسة مسألة تتعلق بفضائل السور القرآنية، لكنها دراسة لم تخرج عن الدراسات القديمة التقليدية التي تهتم بمسائل فقهية وقرآنية أو حديثية تكلم العلماء فيها قديما وقتلوها بحثا ودراسة.

---

[1] عبد الحميد بن باديس، تفسير ابن باديس أو مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، ت: أبو عبد الرحمن محمود، دار الرشيد، الجزائر، ط1: 1430هـ-2009م، ص396-418.

[2] عبد الحميد بن باديس، مجالس التذكير من حديث البشير النذير، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، ط:1403هـ-1983م.

[3] المرجع نفسه، ص187-194

[4] المرجع نفسه، ص200-205.

[5] المرجع نفسه، ص217-249.

[6] رمضان إسحاق الزيان، مرجع سابق، ص229.

أما النموذج الثاني الذي يحتفي به الزيان فهو:"عناية الكتاب والسنة بالبيئة -دراسة موضوعية-" لأمل توفيق أبو عبدو، وهذا النموذج رغم استخدامه للمنهج الموضوعي إلا أنه جمع بين التفسير والحديث ولم يحدد مصادر حديثية معينة لبحثه، وهذا العمل يستجيب لمتطلبات المنهج الموضوعي في الحديث، خاصة وأنه يبحث قضية معاصرة تشغل الرأي العام العالمي، حيث أن العالم يعاني من التلوث والفساد في البر والبحر، وهذه الدراسة تثبت السبق الإسلامي في الحفاظ على البيئة وحل مشكلات التلوث البيئي[1].

ومن بين الدراسات التي قدمها الزيان كنموذج للحديث الموضوعي دراسة بعنوان:"أحاديث الشهادة والشهيد –جمع وتصنيف وتخريج ودراسة لما يتعلق بالشهيد"[2] لنزار عبد القادر ريان، قام فيها الباحث بجمع الأحاديث الواردة في الشهادة والشهيد، وفضل الشهيد وأجره وأحكام الشهيد، وآثار الشهادة، هذه القضية من الأهمية بمكان في عصرنا خاصة بالنسبة للمسلمين الذين مازالوا يواجهون الاستعمار والاحتلال والتهجير من ديارهم سواء في فلسطين أو أفغانستان أو غيرها من البلاد العربية والإسلامية.

وبالنسبة لخالد محمود الشرمان فإنه يقدم نماذج لتطبيق المنهج الموضوعي تحت مسمى المنهج المتكامل (الكلي) للحديث الموضوعي، هنا يأتي بدراسة حول "العلم وأهله في الحديث النبوي" لمحمد بن سعيد محسن، حاولت هذه الدراسة الإجابة عن أسئلة عديدة من أهمها ما هو سبب تأخر المسلمين علميا؟ هل هو الدين والمسلمون أم غيرهم؟ أم الاستعمار؟ وقدمت طرحا آخر فربما الواقع غير ذلك والمسلمون بخير ومستواهم العلمي جيد؟ وقد عالج صاحب البحث الموضوع بطريقة جيدة حيث ذكر أمثلة من الحديث الشريف والواقع المعيشي للمسلمين وحاول تقديم إجابات مقنعة لما يعانيه المسلمون[3].

ومن الدراسات التي لاقت إشادة من الشرمان دراسة حول "بيت المقدس في الحديث الشريف" لسعيد بن عبد الرحمن بن موسى القزقي، حاول صاحبها بيان أهمية المسجد الأقصى الدينية عند المسلمين، وأهميته الاستراتيجية والجغرافية لفلسطين[4]، وقضية فلسطين والمسجد الأقصى من القضايا المعاصرة التي تحتاج اهتماما كبيرا لعظم التشويه الإعلامي والعلمي التاريخي الذي يقوم به العدو الصهيوني، الذي لم يجد ولا فرصة إلا واستغلها لتشويه صورة المسلمين، وتشويه التاريخ، والزعم بأحقية اليهود في فلسطين.

يقدم حمزة المليباري دراسات تطبيقية للحديث الموضوعي حاول من خلالها عرض الكثير من المواضيع منها: أحاديث العلم والتعليم والتربية، ثم يستعرض بعض الأحاديث في العلم ليأتي في الاخير ويتحدث عن حديث:"من يرد به الله خيرا يفقهه في الدين" وشرحه الموضوعي، وهكذا مع كثير من النماذج التطبيقية إلى أن يصل إلى "أحاديث الاستشراف والتخطيط المستقبلي"، و"أحاديث السنن الإلهية"، و"أحاديث التكافل الاجتماعي"، والقيقة تقال أن هذه النماذج نماذج تعليمية للطلبة المقبلين على مثل هذه الدراسات الحديثية، ولا يصلح فيها جمع الأحاديث ثم التعرض لحديث واحد فقط مثل

[1] رمضان إسحاق الزيان، مرجع سابق، ص229.
[2] رمضان إسحاق الزيان، مرجع سابق، ص230.
[3] خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص196-197.
[4] المرجع نفسه، ص197-198.

حديث "من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين"، وهكذا فبعض الدراسات تقليدي قد استوفاه السابقون بحثا ودراسة، وبعضها حديث يحتاج إلى البحث والدراسة الموضوعية مثل قضية التخطيط المستقبلي والسنن الإلهية والتكافل الاجتماعي، وقد أبدع حمزة المليباري في بحثها ولو من ناحية جدة الطرح والاهتمام بمثل هذه المواضيع[1].

المبحث الثاني: نماذج للدراسة الموضوعية المحدودة للحديث النبوي

بالنسبة لهذا النوع من الحديث فإن الزيان يضرب أمثلة منها دراسته التي قدمها في مرحلة الماجستير والتي كانت بعنوان:"الطب النفسي في ضوء السنة النبوية"، جمع فيها الباحث الأحاديث التي تتعلق بعلاج الأمراض النفسية واقتصر في بحثه على الكتب التسعة فقط، وقد توصل البحث إلى خصوصية العلاج والإرشاد النبوي في مثل هذه الحالات المرضية النفسية كونها إلهية المصدر وتطبيقها عند المسلمين أعطى أحسن النتائج[2].

ومن الدراسات كذلك "المعالم المدنية في العهد النبوي –دراسة موضوعية تحليلية في ضوء السنة النبوية" لزكريا صبحي زين الدين، عرض فيها لمعالم الحياة المدنية في العهد النبوي من خلال الكتب التسعة، حيث تناول الجوانب الإدارية والعسكرية والصحية الصناعية والتجارية في العهد النبوي، كما تعرض للملبوسات والعمران، وتخطيط الطرق ووسائل النقل، والبيوت والأثاث، وتوصل إلى أن المسلمين وصلوا في العهد النبوي إلى أرقى صور الحياة المدنية بشرط عدم مخالفتها للشريعة الإسلامية[3].

ودراسات عديدة أخرى منها:"الإعجاز العلمي في ضوء السنة النبوية" لهشام محمود زقوت، اقتصر فيها الباحث على أحاديث الكتب التسعة، "مستقبل الإسلام –دراسة تحليلية موضوعية في ضوء الكتاب والسنة" اقتصر فيها الباحث على أحاديث الكتب الستة، ودراسة بعنوان:"عناية الإسلام بصحة الإنسان" لإسماعيل سعيد رضوان، اقتصر الباحث فيها على الأحاديث الواردة في الكتب التسعة كذلك[4].

أما خالد محمود الشرمان فيمثل للنماذج التطبيقية لهذا النوع بدراسة تحت عنوان:"الإيمان والعمران دراسة في علاقة الإيمان بالتنمية البشرية كما يصورها الحديث النبوي الشريف" لحسام أحمد قاسم، حاول الباحث في هذه الدراسة تقديم التصور النبوي حول العلاقة بين الإيمان والعمران، وكيف يساهم الإيمان في التنمية البشرية، وهذا البحث اقتصر فيه صاحبه على الأحاديث الواردة في مسند أحمد بن حنبل[5].

وهكذا فالدراسات الموضوعية في الحديث النبوي المحدودة المصادر هي الغالب على الدراسات الأكاديمية الجامعية، وذلك لارتباطها وخضوعها لفترة زمنية محددة تقتضيها الدراسات الجامعية.

---

[1] ينظر: حمزة عبد الله المليباري، مرجع سابق.
[2] ينظر: رمضان إسحاق الزيان، مرجع سابق، ص231.
[3] ينظر: رمضان إسحاق الزيان، مرجع سابق، ص231-232.
[4] ينظر: رمضان إسحاق الزيان، مرجع سابق، ص232.
[5] ينظر: خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، 202-203.

خاتمة

التفسير والحديث الموضوعيان ما هما إلا استخدام للمنهج الموضوعي في التفسير والشرح الحديثي، وهما منهجان قديمان تطبيقا، جديدان تنظيرا، فالتطبيق والعمل بالمنهج الموضوعي قديم عند المسلمين، بل إن القرآن يحث على النظر والاعتبار في الآيات القرآنية ومحاولة تفسير القرآن بالقرآن، والرسول عليه الصلاة والسلام فسر القرآن بالقرآن.

فالنظر الموضوعي منهج قرآني وتوجيه نبوي، وقد استخدم هذا المنهج معظم العلماء المسلمين حيث نجد المحدثين قد جمعوا الأحاديث في كتب وأبواب بطريقة منهجية موضوعية، وكذا الفقهاء الذي كانوا سباقين لتقسيم كتب الفقه إلى كتب وأبواب بطريقة منهجية موضوعية، أما المفسرين فالمنهج الموضوعي لا يظهر في موسوعاتهم التفسيرية بل يظهر في موسوعاتهم التاريخية خاصة عندما يدرسون قصص الأنبياء وتاريخهم.

وإذا كان التفسير الموضوعي قد تنوع وانقسم إلى ثلاثة أنواع هي: التفسير الموضوعي التجميعي الخاص بالموضوعات القرآنية، والتفسير الموضوعي الكشفي الخاص بالسور القرآنية، والتفسير الموضوعي للمصطلح القرآني مع ما حول هذا النوع من خلاف بين المنظرين، فإن الحديث الموضوعي قد استقر على نوعين هما الدراسة الموضوعية الاستقصائية للحديث النبوي، والدراسة الموضوعية المحدودة للحديث النبوي، وهذان النوعان لا يختلفان إلا من حيث نوع المصادر الحديثية المعتمدة في البحث بين كتب الحديث جميعا أو نوع معين منها مثل الصحيحين أو الكتب الستة أو الكتب التسعة.

قدم الباحثون في التفسير الموضوعي تطبيقات عديدة منها مثلا "العرب في القرآن" لعبد الحميد بن باديس، و"اليهود في القرآن" لعزت دروزة، و"الصبر في القرآن" ليوسف القرضاوي، و"الأتباع والمتبوعون في القرآن" لصلاح عبد الفتاح الخالدي، و"كشوفات جديدة في إعجاز القرآن الكريم" تخص التفسير الموضوعي للسور القرآنية لعادل عبد الله القلقيلي، و"موسوعة التفسير الموضوعي" لمصطفى مسلم ومجموعة من الباحثين.

أما الحديث الموضوعي فالتنظير له جاء متأخرا جدا، لكن التطبيقات كانت عديدة ومتنوعة بدأت على شكل دراسات في الكتاب والسنة ثم استقلت واختصت بالسنة النبوية، ومنها ما مستوعب حاول استقصاء السنة النبوية مثل:"عناية الكتاب والسنة بالبيئة -دراسة موضوعية" لأمل توفيق أبو عبدو، "بيت المقدس في الحديث الشريف" لسعيد بن عبد الرحمن بن موسى القزقي.

أما بالنسبة للدراسات الموضوعية المحدودة غير المستوعبة لجميع كتب الحديث فمن نماذجها مثلا:"الطب النفسي في ضوء السنة النبوية" لرمضان إسحاق الزيان، و:"الإيمان والعمران دراسة في علاقة الإيمان بالتنمية البشرية كما يصورها الحديث النبوي الشريف" لحسام أحمد قاسم، وغيرها من الدراسات.